

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



الجزائر في خطاب مراكز الفكر الأمريكية
وانعكاساتها على توجهات السياسة
الخارجية لواشنطن (2011-2025)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص العلاقات الدولية

إشراف الأستاذة:

د. سهيلة برحو

إعداد الطالب:

نسليم حموم

لجنة المناقشة:

د. أمال حاجة.....رئيساً

د. سهيلة برحو.....مشرفاً ومقرراً

د. فلة قصدالي.....عضواً مناقشاً

إهداء

إلى الوالدين العَزيزين.

إلى أخي وأختي.

إلى روح جدي وجدتي رحمهما الله.

أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفق وأعان، والصلاة والسلام على سيد الأنام.

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة سهيلة برحو على تفضّلها بالإشراف على هذا العمل.

وأخصّ بالشكر الجزيل والعرفان العظيم للأستاذ الدكتور محمد سي بشير، الذي رافق هذا العمل منذ خطواته الأولى، ولم يبخل بتوجيهاته القيّمة وملاحظاته السديدة في كل مرحلة من مراحل.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة د.حاجة أمال و د. فلة قصدالي على تفضّلهم بقبول مناقشة هذا العمل وتقييمه.

وأشكر جميع أساتذة المدرسة الكرام الذين أسهموا في تكويني طوال مسيرتي الدراسية، وأخصّ بالذكر: د. ياسين بولالوة، د. علي لراري، د. نسيمة عقة و د.حسام حمزة

وأخيرا، لا يسعني إلا أن أثبت في هذا المقام أسماء من أسهموا في تيسير الظروف وأزاحوا عن طريقي العقبات، وهم ابن عمتي رشيد، وخالي نبيل و طارق، فلهم مني جميعا خالص الشكر والتقدير.

المقدمة

* المقدمة:

عرفت السياسة الخارجية الأمريكية خلال العقود الأخيرة تزايدا في عدد الفاعلين المشاركين بشكل مباشر أو غير مباشر في إنتاج التصورات المتعلقة بالقضايا الدولية وإثارة النقاشات السياسية حولها، ولم يعد دور الدولة الأمريكية ومؤسساتها الرسمية وحده يكفي لفهم آليات تشكل توجهاتها الخارجية. ففي ظل تعقد البيئة الدولية وتزايد الاعتماد على الخبرة والمعرفة الأكاديمية، برزت مراكز الفكر الأمريكية باعتبارها إحدى أهم المؤسسات المنتجة للأفكار والتحليلات الاستراتيجية، وذلك لما تملكه من قدرة على الربط بين المجال الأكاديمي ومجال صنع القرار، من خلال ما تنتجه من دراسات وتقارير وتوصيات تتناول مختلف القضايا الدولية والأمنية والاقتصادية.

وقد ارتبط صعود هذه المراكز بطبيعة النظام السياسي الأمريكي بحد ذاته، القائم على تعدد مراكز القرار وتداخل الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، الشيء الذي أتاح لمراكز الفكر منبرا داخل البيئة السياسية والفكرية الأمريكية، سواء عبر علاقتها بمؤسسات الدولة أو من خلال حضورها في الإعلام والجامعات وشبكات الخبراء، كما أن تنوعها الإيديولوجي واختلاف مرجعياتها الفكرية ومجالات تخصصها البحثي جعلت منها فضاء لإنتاج وبناء سرديات ورؤى متنوعة حول السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا النظام الدولي بصفة عامة.

وتبرز الجزائر باعتبارها إحدى الدول التي حظيت باهتمام متفاوت داخل الخطاب الأمريكي، خاصة بالنظر إلى موقعها الجيوسياسي في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، وما تمتلكه من موارد طاقوية، إضافة إلى دورها في الاستقرار الإقليمي وتجربتها الطويلة في مكافحة الإرهاب. غير أن صورة الجزائر داخل البيئة الأمريكية لم تتشكل فقط عبر الخطاب الرسمي الصادر عن مؤسسات الدولة، وإنما ساهمت مراكز الفكر بدورها في إنتاج تصورات متعددة حول طبيعة الدولة الجزائرية ودورها الإقليمي وعلاقتها بالمصالح الأمريكية، وقد اختلفت هذه التصورات من مركز إلى آخر تبعاً لاختلاف المرجعيات الإيديولوجية والخلفيات التحليلية وطبيعة القضايا التي يتم التركيز عليها.

وانطلاقا مما تقدم ذكره، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خطاب مراكز الفكر الأمريكية وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر خلال الفترة الممتدة من إدارة باراك أوباما

إلى إدارة دونالد ترامب في عهده الثانية، ومحاولة فهم الكيفية التي يتم من خلالها إنتاج التصورات المتعلقة بالجزائر داخل البيئة الفكرية والسياسية الأمريكية.

* إشكالية الدراسة:

على اعتبار تعقيد عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وتعدد وتنوع الفاعلين المتدخلين فيها، من فواعل رسمية مثل البيت الأبيض والكونغرس والبنّتاغون وصولاً إلى الفواعل غير الرسمية كجماعات الضغط ومراكز الفكر، فإنه يصعب علمياً قياس مدى تأثير هذه الأخيرة في توجيه الخيارات الاستراتيجية الأمريكية، خاصة في ظل غياب مؤشرات مباشرة تسمح لنا بإثبات أو نفي وجود علاقة سببية واضحة بين ما تنتجه مراكز الفكر من تصورات وتوصيات، وبين ما تتبناه الإدارة الأمريكية فعلياً من مواقف وسياسات تجاه الجزائر ومختلف القضايا الدولية بشكل عام.

وعليه، فإن هذه الدراسة لا تسعى إلى الجزم بوجود تأثير مباشر لمراكز الفكر على صنع القرار الأمريكي تجاه الجزائر، بقدر ما تهدف إلى رصد وتحليل حدود التقاطع والتباين بين السرديات الاستراتيجية التي تطرحها هذه المراكز وبين الممارسة الفعلية للولايات المتحدة في علاقتها مع الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2025، ويتيح لنا هذا التوجه المقارن بالكشف عن طبيعة العلاقة الممكنة بين الطرفين، أو على الأقل، تقديم تصور تفسيري حول مدى انسجام الرؤى الاستراتيجية لهذه المراكز مع التوجهات الأمريكية، وذلك من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تتجلى حدود التقاطع والتباين بين الانتاج البحثي والتحليلي لمراكز الفكر حول الجزائر وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحوها خلال الفترة (2011-2025)؟

ولأغراض تحليلية، تم تفكيك الإشكالية المطروحة إلى جملة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو الموقع البنوي لمراكز الفكر في النسق السياسي الأمريكي؟
- ما هي الآليات والوظائف التي تمكن مراكز الفكر من المساهمة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية؟

- ما هي المحاور الاستراتيجية التي ارتكزت عليها السرديات التي بنتها مراكز الفكر محل الدراسة حول الجزائر؟
- إلى أي مدى تطابقت التوصيات البحثية لمراكز الفكر حول الجزائر مع الممارسة الفعلية للإدارات المتعاقبة، وأين اختلفت عنها؟

* فرضية الدراسة:

يوجد تقاطع نسبي وانتقائي بين سرديات مراكز الفكر والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر، يزداد هذا التقاطع في الملفات الأمنية والطاوقية ويضيق في القضايا المرتبطة بالإصلاح السياسي والاقتصادي الداخلي.

* أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول معالجة جانب لا يحظى باهتمام كافٍ في الدراسات الجزائرية المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية، والذي يتمثل في دور مراكز الفكر في تشكيل تصوراتها تجاه الجزائر والمنطقة المغاربية بصفة عامة، وكيف تنتقل بعض هذه التصورات من المجال البحثي إلى دوائر صنع القرار. كما تسعى الدراسة إلى تجاوز المقاربات التقليدية التي تركز على المواقف الرسمية الأمريكية فقط، وذلك من خلال الاهتمام بالفضاء الفكري الذي تتم في داخله صياغة التقديرات والتحليلات المرتبطة بالجزائر.

وتزداد أهمية الموضوع كذلك، من الناحية العملية، إذا نظرنا إلى طبيعة المرحلة الزمنية المدروسة الممتدة من 2011 إلى 2025 التي شهدت في ثناياها ثلاث أحداث جيوسياسية كبرى، تمثلت في انهيار دول الجوار في موجة ما سُمي بـ "الربيع العربي"، وتمدد التنظيمات الجهادية جنوباً حتى الحدود الجزائرية، ثم أزمة الطاقة الأوروبية بعد الحرب الأوكرانية التي دفعته للبحث عن بدائل للغاز الروسي. وفي كل هذه المحطات، حضرت الجزائر في تحليلات مراكز الفكر الأمريكية وحسابات واشنطن بأشكال مختلفة ولأسباب متغيرة، ولذلك فإن دراسة صورة الجزائر داخل كتابات مراكز الفكر ومقارنتها باتجاهات

السياسة الخارجية الرسمية، قد تساعدنا على فهم الكيفية التي ينظر بها إلى الجزائر داخل دوائر التفكير الاستراتيجي في الولايات المتحدة.

* أهداف الدراسة:

- تحليل الكيفية التي تُبنى بها صورة الجزائر داخل الأدبيات الصادرة عن أبرز مراكز الفكر الأمريكية، ورصد أهم القضايا التي تشكل هذا التصور.
- فهم وتحديد مكانة الجزائر داخل النقاشات الاستراتيجية الأمريكية خلال الفترة الزمنية للدراسة في ظل التحولات الإقليمية والدولية التي أعادت تشكيل أولويات واشنطن في المنطقة المغاربية والساحل.
- مقارنة ما تنتجه مراكز الفكر من تصورات حول الجزائر مع ملامح السياسة الخارجية الأمريكية الفعلية تجاهها.

* مبررات اختيار الموضوع:

- المبررات الذاتية:
- اهتمامنا بمراكز الفكر الأمريكية لكونها أبرز مثال لتوظيف المعرفة العلمية وإنتاج الخبرة الاستراتيجية في خدمة صنع القرار السياسي، أي أنها الفضاء الذي تتحول فيه الأبحاث والتحليلات الأكاديمية إلى سياسات قابلة للتطبيق في السياسة الخارجية العملية.
- باعتبارنا طالبا جزائريا دفعنا الفضول إلى محاولة فهم كيف تنظر النخب الفكرية والسياسية الأمريكية إلى بلدنا.
- المبررات الموضوعية:
- شح الدراسات الجزائرية التي تتناول دور مراكز الفكر الأمريكية في علاقتها مع الجزائر.
- الإطار الزمني للدراسة بين 2011 و2025 غني بالأحداث الاستراتيجية المتلاحقة، من الربيع العربي إلى أزمة الطاقة الأوروبية، مما يتيح لنا اختبار خطاب مراكز الفكر في سياقات متغيرة.

- حيوية الموضوع وارتباطه بمستجدات راهنة، كتوقيع مذكرة التفاهم العسكري الأمريكية الجزائرية عام 2025 وتنامي الاهتمام الأمريكي بالطاقة الجزائرية.

* مبررات اختيار العينة:

تم اختيار مراكز الفكر محل الدراسة، والمتمثلة في مؤسسة بروكينغز (Brookings Institution)، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، ومجلس العلاقات الخارجية (CFR)، بناء على مجموعة من الاعتبارات التي تجعلها أكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة، تتمثل في:

- تتميز هذه المراكز بقربها النسبي من دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، سواء من خلال ارتباطاتها غير المباشرة بالمؤسسات الرسمية أو من خلال حضور خبراءها في النقاشات العمومية واللجان الاستشارية، وهو ما يمنح إنتاجها البحثي وزنا في النقاشات المتعلقة بالسياسة الخارجية.
- اهتمام هذه المراكز بقضايا منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك الملف الجزائري، سواء من زاوية الأمن الإقليمي أو التحولات السياسية والاقتصادية، وهو ما يجعلها مصادر تحليلية ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة.
- المكانة الاعتبارية والشهرة الواسعة التي تحظى بها هذه المؤسسات داخل وخارج الولايات المتحدة، إضافة إلى الانتشار الكبير لإنتاجها البحثي واعتماده كمرجع لدى صناع القرار والباحثين.
- تنوع التخصصات البحثية لهذه المراكز، فمؤسسة بروكينغز تركز بشكل أساسي على قضايا الحوكمة والاقتصاد والديمقراطية، بينما يعرف مركز CSIS بتركيزه على الدراسات الأمنية والاستراتيجية، في حين يختص مجلس العلاقات الخارجية CFR بتحليل قضايا السياسة الخارجية والجيوسياسية، مما يمكننا من تغطية الموضوع قيد الدراسة من زاوية شاملة.

* المجال الزمني والموضوعي للدراسة:

- تتمثل الحدود الزمانية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2025، وهي مرحلة تتسم بتطورات وتحولات مهمة في البيئة الدولية والإقليمية، سواء على مستوى إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية أو على مستوى إعادة صياغة أولويات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا، بما فيها الجزائر. حيث يتيح هذا الإطار الزمني إمكانية تتبع تطور السرديات الصادرة عن مراكز الفكر، ومقارنتها بالتوجهات الفعلية للولايات المتحدة عبر الإدارات الأمريكية الثلاثة المتعاقبة (أوباما، ترامب، بايدن).
- أما الحدود الموضوعية، فتتمثل في دراسة العلاقة بين السرديات الاستراتيجية التي تنتجها مراكز الفكر الأمريكية حول الجزائر، وبين الممارسة الفعلية للولايات المتحدة في تعاملها مع هذا البلد، من خلال التركيز على مستوى التقاطع والتباين بين الخطاب التحليلي والتوجهات العملية، دون الخوض في جميع أبعاد العلاقات الثنائية بشكل كلي، وإنما الاقتصار على البعد المتعلق بتأثير أو حضور هذه السرديات في تشكيل الفهم والتصور الأمريكي تجاه الجزائر.

* الإطار النظري للدراسة:

بالنظر إلى الطبيعة المركبة لهذا الموضوع الذي تتداخل فيه الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية مع الأبعاد الإدراكية والخطابية والمؤسسية، سنعتمد في هذه الدراسة على مقاربات متعددة بحيث تتيح لنا فهم السلوك الخارجي الأمريكي من جهة، وتحليل كيفية إنتاج التصورات والخطابات المتعلقة بالجزائر داخل مراكز الفكر الأمريكية من جهة أخرى.

- **المقاربة الواقعية:** التي تمثل أحد المداخل الأساسية لفهم منطق السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر، بحكم تركيزها على مفاهيم القوة والمصلحة والأمن والتوازنات الجيوسياسية، فالواقعية تقوم على فكرة أن الدول تتحرك داخل نظام دولي فوضوي تحكمه اعتبارات البقاء وتعظيم النفوذ، وهو ما يجعل السياسة الخارجية للدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، محكومة بمنطق استراتيجي يرتبط بحسابات القوة أكثر من ارتباطه بالاعتبارات القيمية أو الأخلاقية. ومن هذا المنظور، يمكن أن نفهم الاهتمام الأمريكي بالجزائر في ضوء موقعها الجيوسياسي داخل شمال إفريقيا والساحل، وما

تمثله من فاعل إقليمي يمتلك موارد طاقوية معتبرة، وقدرات عسكرية وأمنية مهمة، إضافة إلى دورها في ملفات مكافحة الإرهاب واستقرار المنطقة.

- **المقاربة البنائية:** التي طورها ألكسندر وندت وقبله نيكولاس أونوف وبيتر كاتزنشتاين، حيث ستساعدنا في فهم الكيفية التي تبنى بها صورة الجزائر داخل الخطاب الأمريكي، خاصة في ما تنتجه مراكز الفكر من تصورات وتمثلات حول طبيعة الدولة الجزائرية ودورها الإقليمي، سواء باعتبارها كشريك أمني في مكافحة الإرهاب، أو دولة ذات نزعة استقلالية في سياستها الخارجية، أو كفاعل إقليمي يتحفظ تجاه بعض التوجهات الغربية في المنطقة. فهذه الصور ليست معطيات مسبقة ثابتة أو موضوعية، وإنما هي نتاج عمليات بناء معرفي وخطابي تتداخل فيها الخلفيات الإيديولوجية والتصورات الثقافية وغيرها من المحددات. وعليه، فإن دراسة خطاب مراكز الفكر حول الجزائر تتعلق بالطريقة التي يتم من خلالها إنتاج هذا الخطاب وتقديمه للنخبة السياسية الأمريكية النافذة كتفسير عقلاني وموضوعي للواقع.

- **مقاربة مجتمعات المعرفة (Epistemic communities):** لديان ستون Diane Stone التي تحلل دور مراكز الفكر في البيئة السياسية الأمريكية، حيث تنطلق من فكرة مفادها أن مراكز الفكر لا ينبغي النظر إليها كمؤسسات تصنع القرار السياسي بطريقة مباشرة أو تتحكم في توجهات السياسة الخارجية، وإنما يكون تأثيرها الأكبر بشكل غير مباشر عبر مساهمتها في تشكيل المناخ الفكري الذي تفهم داخله القضايا السياسية والاستراتيجية، إذ تقوم بتحويل الخبرة والمعرفة العلمية إلى خطاب مبسط وقابل للتداول داخل دوائر صناع القرار والإعلام والرأي العام الأمريكي. ونولي أهمية لهذه المقاربة بشكل خاص في موضوع هذه الدراسة، لأنها تساعدنا على تجنب الطرح الاختزالي الذي يفترض وجود علاقة سببية مباشرة -تأثير وتأثر- بين ما تنتجه مراكز الفكر الأمريكية وبين السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر.

* الإطار المنهجي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** بغرض رصد الأدبيات البحثية التي أنتجتها المراكز عينة الدراسة -بروكينغز ومجلس العلاقات الخارجية ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- وتحليل سردياتها فيما يخص الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة بين 2011 و2025، مع استيعاب التحولات التي طرأت على صورة الجزائر في الخطاب البحثي الأمريكي عبر مراحل متعاقبة، إضافة إلى تحليل السياسة الخارجية الأمريكية الرسمية تجاه الجزائر من خلال قراءة الوثائق الحكومية والتصريحات الرسمية وبيانات وزارة الخارجية والكونغرس.
- **المنهج التاريخي:** حيث اقتضى علينا العودة إلى السياق التاريخي قصد تتبع التطور المفاهيمي والوظيفي لمراكز الفكر، بداية من جذورها الأولى وصولاً لتحوّلها إلى فاعل غير رسمي في منظومة السياسة الخارجية الأمريكية.
- **المنهج المقارن:** استخدمنا هذا المنهج في ثلاث مواضع من هذه المذكرة، تتمثل الأولى في المقارنة بين الأدبيات السياسية التي تناولت مفهوم مراكز الفكر. وتتعلق الثانية بالمقارنة بين مراكز الفكر الثلاثة محل الدراسة من خلال طريقة تناولها للجزائر، سواء من حيث طبيعة القضايا المطروحة أو الخلفيات الفكرية المؤطّرة لها. أما الثالثة، فتشمل المقارنة بين تصورات مراكز الفكر والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بهدف رصد أوجه التقاطع والتباين بين الخطابين.
- **منهج تحليل المضمون:** وذلك لتحليل الوثائق والخطاب الصادرة عن مراكز الفكر محل الدراسة والجهات الرسمية الأمريكية، لاستخراج المحاور والأنماط التي تقاطع فيها الخطابان.

* الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى:

مذكرة لنيل شهادة الماستر للطالبة عروس سارة نجمة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الموسومة بـ "دور مراكز الفكر والرأي في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية" والمنجزة خلال الموسم الجامعي 2014/2015، حيث سعت إلى تحليل طبيعة تأثير هذه المراكز في توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقاً من اعتبارها أحد الفاعلين غير الرسميين الأكثر حضوراً داخل النسق السياسي الأمريكي، وركزت الدراسة على تحليل البيئة السياسية والثقافية الأمريكية التي سمحت ب بروز هذه المراكز كفاعل مؤثر في السياسة الخارجية، معتبرة أن طبيعة النظام السياسي الأمريكي وتداخل الفاعلين داخله وفّرت أرضية سمحت بتنامي دور مؤسسات الفكر والرأي.

وتطرقت كذلك إلى تطور مراكز الفكر تاريخياً، وأنواعها، وآليات عملها، ووسائل تأثيرها، قبل الانتقال إلى دراسة نماذج تطبيقية مثل مؤسسة راند **RAND** ومعهد بروكينغز، ومشروع القرن الأمريكي الجديد، مع إبرازها لمساهمة هذه المؤسسات في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والاستراتيجية.

وتفيد هذه الدراسة في موضوع بحثنا من حيث تأصيل العلاقة النظرية بين مراكز الفكر والسياسة الخارجية الأمريكية، إضافة إلى توضيحها لآليات التأثير غير المباشر التي تمارسها هذه المراكز على صنع القرار. غير أن الدراسة تناولت دور مراكز الفكر ضمن إطار عام وشامل للسياسة الخارجية الأمريكية، ولم تركز على حالة الجزائر أو تحليل طبيعة التقاطع بين تصورات مراكز الفكر الأمريكية والسياسة الخارجية الأمريكية تجاهها، وهو ما تسعى دراستنا إلى معالجته.

- الدراسة الثانية:

مذكرة لنيل شهادة الماستر للطالبة بوشكريط فهيمة من جامعة جيجل، الموسومة بـ "دور مراكز الفكر في رسم السياسة الخارجية الأمريكية"، وهي من الدراسات التي تناولت بصفة مباشرة العلاقة بين مراكز الفكر الأمريكية وصناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث

ركزت الدراسة في جانبها النظري على مفهوم مراكز الفكر وخصائصها وأنواعها ووظائفها، كما تناولت التطور التاريخي لهذه المراكز داخل الولايات المتحدة الأمريكية، مع إبراز الموجات الأربع التي عرفت، بداية بمراكز الأبحاث التقليدية، ثم المراكز المتعاقدة مع الحكومة، فمراكز الفكر الداعية لقضايا عامة، وصولاً إلى المراكز الإرثية، كما أبرزت الدراسة أن الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي الأمريكي، واتساع دائرة الفاعلين داخل عملية صنع القرار، شكّلا بيئة ملائمة لتنامي دور مراكز الفكر وتأثيرها في توجيه السياسات الأمريكية.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تناولت الدراسة أهم الأطروحات الفكرية التي تبنتها مراكز الفكر الأمريكية بعد الحرب الباردة، مثل أطروحة "نهاية التاريخ" لـ Francis Fukuyama، و"صدام الحضارات" لـ Samuel P. Huntington، إضافة إلى نموذج "الفوضى الخلاقة"، معتبرة أن هذه التصورات الفكرية شكلت أرضية مرجعية للسياسة الخارجية الأمريكية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة. كما قامت الباحثة بتحليل نماذج تطبيقية لبعض مراكز الفكر الأمريكية المؤثرة، مثل RAND Corporation، معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية و The Heritage Foundation، مع إبرازها لآليات تأثيرها في الإدارة الأمريكية والرأي العام وصناعة القرار الخارجي.

لكن هذه الدراسة بقيت ذات طابع عام يركز على الدور العام لمراكز الفكر في السياسة الخارجية الأمريكية، دون التخصص في دراسة تصورات هذه المراكز تجاه دول محددة، كما في حالتنا مع الجزائر، أو تحليل مدى انعكاسها على السياسة الخارجية الرسمية.

* هيكل الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث خصصنا **الفصل الأول** لبناء الأساس النظري والمفاهيمي للدراسة، وتوزع على مبحثين: تناول **الأول** مراكز الفكر من حيث تعريفها وتاريخ نشأتها وأجيالها المتعاقبة وتصنيفاتها المختلفة، أما **المبحث الثاني** فقد تناول السياسة الخارجية الأمريكية من حيث مفهومها ومحدداتها ومؤسسات صنعها، ثم عرض الآليات التي تعتمدها مراكز الفكر للتأثير في توجهاتها.

أما **الفصل الثاني** فهو الإطار التطبيقي للدراسة، وانقسم بدوره إلى مبحثين: **الأول** عرض البنية المؤسسية لمراكز الفكر الثلاث محل الدراسة، وهي بروكينغز ومركز الدراسات الاستراتيجية

والدولية **CSIS** ومجلس العلاقات الخارجية **CFR**، مع تحليل نماذج تفكيرها ومجالات اختصاصها. وتناول الثاني تمثلات صورة الجزائر في أدبيات هذه المراكز.

وجاء **الفصل الثالث** ليمثل المحطة الاستنتاجية للدراسة، إذ عقدنا مقارنة بين السرديات التي أنتجتها مراكز الفكر حول الجزائر وبين الممارسة الفعلية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاهها عبر إدارات **أوباما** و**ترامب الأولى والثانية** وبايدن، ثم رصد مواطن التقاطع والتباين بين الخطابين، ليصل في نهاية المطاف إلى اختبار الفرضية التي انطلقت منها الدراسة.

الفصل الأول:

مراكز الفكر وصناعة السياسة

الخارجية الأمريكية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل التأصيل المفاهيمي لمحوري الدراسة الرئيسيين، مراكز الفكر والسياسة الخارجية الأمريكية، حيث يتوزع على مبحثين اثنين: يُعنى المبحث الأول بالإطار المفاهيمي لمراكز الفكر، وتم تخصيص المبحث الثاني لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية، إذ يتناول مفهومها ومحدداتها ومراحل تطورها، ثم مؤسسات صنعها ودور الفاعلين الرسميين وغير الرسميين فيها، وصولاً إلى استعراض الآليات المباشرة وغير المباشرة التي تعتمد عليها مراكز الفكر للتأثير في توجهات هذه السياسة.

1. المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي لمراكز الفكر

لا يمكن دراسة أي ظاهرة دراسة علمية رصينة قبل تحديد مفهومها بدقة، خصوصاً حين يتعلق الأمر بظاهرة في غاية التعقيد كمراكز الفكر، إذ لا يزال تعريفها موضع خلاف أكاديمي مفتوح، وتاريخها الاصطلاحي والمؤسسي عرف بدوره تحولات عديدة.

المطلب الأول: مفهوم مراكز الفكر

أولاً: الدلالة اللغوية لمصطلح Think Tanks

يمكن أن تُدرج مصطلح "مراكز الفكر" ضمن سياقين يختلفان في مسار نشأتهما ومرجعياتهما الثقافية: السياق الغربي الذي أفرز هذا المصطلح باللغة الإنجليزية (**Think Tanks**) ضمن بيئته الأنجلوساكسونية، والسياق العربي الذي واجه إشكالية الترجمة وتكييف المصطلح مع البيئة السياسية والثقافية العربية.

من الناحية التاريخية، لم يستقر مصطلح مراكز الفكر "**Think Tanks**" على صيغته الحالية الرائجة في الأوساط الأكاديمية والسياسية الغربية مباشرة، إذ عرف تسميات عديدة ارتبطت كل منها بتصور مختلف عن الدور الذي يُفترض أن يؤديه الخبراء في علاقتهم بصناع القرار. فقد عُرف في ثلاثينيات القرن العشرين تحت مسمى "ائتمان العقول" (**Brain Trust**) الذي استخدم لوصف النخبة الأكاديمية* المتكونة من مجموعة أساتذة في الاقتصاد والقانون من جامعة كولومبيا التي كان يستشيرها الرئيس الأمريكي فرانكلين د. روزفيلت، حيث ساهموا في صياغة مشروع الصفقة الجديدة (**New Deal**) عام 1933 خلال أزمة الكساد.¹ ثم كان أول استخدام للمصطلح الحالي **Think Tanks** حدث إبّان الحرب العالمية الثانية، حيث استُخدمت تلك التسمية في السياق العسكري للإشارة إلى غرف التخطيط الاستراتيجي المحصنة (**War Rooms**) الموجودة في البنتاغون، والتي كانت توفر بيئة آمنة ومغلقة أين يجتمع فيها الجنرالات والمخططون العسكريون لمناقشة الخطط الحربية والقضايا الاستراتيجية بعيداً عن رقابة الإعلام وأجهزة الاستخبارات.² من هنا، اكتسبت كلمة **Tank** معنى التحصين والعزل التي

1 "Brain Trust," Encyclopedia Britannica, (Accessed February 20, 2026), <https://www.britannica.com/topic/Brain-Trust>.

2 Donald E. Abelson, "**Think Tanks and U.S. Foreign Policy: An Historical Perspective**," U.S. Foreign Policy Agenda 7, no. 3 (November 2002): p10.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

تشكل بيئة توفر الاستقلالية والسرية للإنتاج الأفكار، بينما عبّرت كلمة **Think** عن الجهد الذهني الاستراتيجي.¹

وبعد انتهاء الحرب، وتحديدًا مع نشأة مؤسسة راند (**RAND Corporation**) عام 1948 بدأ المصطلح يأخذ بُعدًا مؤسسيًا، حيث كانت راند أول مؤسسة من نوعها تقوم بأبحاث ودراسات لصالح سلاح الجو الأمريكي، مما جعل تسمية **Think Tank** تلتصق بها وبالمؤسسات المشابهة التي تعاقد معها البنتاغون لإجراء بحوث استراتيجية ودفاعية. ومع حلول الستينيات والسبعينيات، انتقل المصطلح من الفضاء العسكري إلى الفضاء العام، لوصف المؤسسات التي تجري دراسات حول قضايا السياسة العامة في الولايات المتحدة.²

وفي السياق العربي، لم نجد ترجمة موحدة ومعتمدة تعبر عن هذا المصطلح، حيث رصدنا مجموعة واسعة من المترادفات التي يحاول كل منها وصف جانب معين من جوانب هذه المؤسسات، وتتنوع بين ترجمات حرفية تحاول الحفاظ على الدلالة الأصلية لكلمة **Think Tank**، فنجدها تُرجمت على نحو "خزانات التفكير" و"بنوك الفكر" و"خلايا التفكير"، كما نجد في المقابل، ترجمات وظيفية تسعى لتفسير الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في الواقع العملي مثل: "مراكز الأبحاث والدراسات" و"معاهد الأبحاث". وبين هذا وذاك، وانسجامًا مع ما استقر في المصادر العربية التي اطلعنا عليها، سنعتمد في هذه الدراسة على تسمية **مراكز الفكر** ترجمةً للمصطلح الإنجليزي **Think Tank** لكونه الأكثر شيوعًا في الكتابات الأكاديمية العربية، وكذا الأقدر على الإفصاح عن الطبيعة الفكرية والاستراتيجية لهذه المؤسسات، مع تأكيدنا بأن جميع التسميات الأخرى الواردة في مختلف المصادر العربية تحيل بدورها إلى المفهوم نفسه.

ثانيًا: المقاربات الأكاديمية في تعريف مراكز الفكر:

يجدر بنا الإشارة أن تعريف مراكز الفكر لا يزال محل اختلاف بين الباحثين، وقد وصف **توماس ميدفيتز** **Thomas Medvetz** هذا المفهوم بأنه "غامض، ومتحول، وخلافي في جوهره"³

1 نيبيل بكاكرة، *دور مراكز الفكر (Think Tanks) في استشراف السياسات الأمنية: مراكز الفكر الألمانية أنموذجًا* (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2024)، ص 33.

**الصفقة الجديدة (New Deal)*: هو برنامج اقتصادي إصلاحي أطلقه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفيلت بين 1933 و1939 لمواجهة آثار الكساد الكبير الذي شهدته الولايات المتحدة عام 1929.

2 Abelson, "Think Tanks and U.S. Foreign Policy," p10-11.

3 Thomas Medvetz, *Think Tanks in America* (Chicago: University of Chicago Press, 2012), p 42.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

أي أن الغموض والتشابك هي سمة جوهرية ملازمة لهذه الظاهرة، وهو توصيف دقيق لما يصطدم به الباحث حينما يحاول ضبط تعريف لهذا المفهوم. ويعود سبب هذا الغموض الى كون معظم هذه المؤسسات لا تقدّم نفسها بالضرورة تحت مُسمى "مركز فكر"، وانما تعلن نفسها كمنظمات غير ربحية (Non profit organizations) أو كمؤسسات غير حكومية (Non-governmental organizations)¹ ومن الأمثلة على ذلك مؤسسة راند التي تعرف نفسها كـ "منظمة بحث غير ربحية وغير حزبية..."² كما توجد مراكز فكر لا تصنف كمؤسسات مستقلة مثل المراكز المرتبطة بالجامعات (University-affiliated) التي هي بمثابة مخابر بحث ضمن جامعات كمركز بيلفر (Belfer center) المرتبط بجامعة هارفارد، ويوجد فرق كبير بين هذا الأخير ومؤسسة راند من حيث الشكل القانوني والأهداف والتمويل، وكلا المركزين يختلفان بدورهما عن مراكز فكر أخرى. ومنه، فإن أي تعريف لمراكز الفكر يجب أن يستوعب كل هذه التباينات، وهو ما اختلف فيه الباحثون كما سنستعرضه فيما يلي.

يُعرف جيمس ماكغان* (James G. McGann) مراكز الفكر بأنها "منظمات بحث وتحليل ومشاركة في السياسة العامة، تنتج أبحاثًا وتحليلات ونصائح بشأن قضايا السياسة الداخلية والخارجية، بما يُتيح لصانع القرار والسياسيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والعامة اتخاذ قرارات أكثر استنارة في شؤون السياسة العامة، وقد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، جهات حكومية، جماعات مصالح، شركات خاصة، أو قد تكون غير حكومية ومستقلة... وتُعد هذه المنظمات غالبًا بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين ومجتمع صناع السياسة العامة واتخاذ القرار"³. ما يميز تعريف ماكغان أنه يركز على وظيفة مراكز الفكر أكثر من الشكل القانوني، بمعنى أنه لا يشترط في تعريفه شكلاً مؤسسياً يجب أن تكون عليه هذه المراكز، بل يكفي بتحديد

1 حسين مزهر خلف، "مراكز البحث والتفكير الأمريكية ودورها في صنع القرار السياسي الخارجي: بروكينغز وكارنيغي أنموذجاً"، قضايا سياسية، العدد 79 (2024)، ص 162، متاح على:

<https://pissue.iq/index.php/pissue/article/view/591>

2 RAND Corporation, "About RAND," accessed February 26, 2026,

<https://www.rand.org/about.html>.

3James G. McGann, *Think Tanks and Policy Advice in the United States: Academics, Advisors and Advocates* (New York: Routledge, 2007), p 11.

* توماس ميدفيتز: أكاديمي وعالم اجتماع سياسي أمريكي من جامعة سان دييغو كاليفورنيا.

* جيمس ماكغان: أكاديمي وباحث أمريكي، يُعتبر من أكثر الباحثين غزارة من حيث الإنتاج في حقل مراكز الفكر، وكان المؤسس والمشرّف على مؤشر Global-GO to think tanks index الصادر عن جامعة بنسلفانيا.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

الأدوار التي تضطلع بها، وهو ما يجعل تعريفه واسعاً حيث يشمل المراكز الحكومية والجامعية وغيرها.

بيد أن هذا الاتساع في التعريف من وجهة نظرنا يستدعي أن نتساءل: هل يصلح -من الناحية العلمية والعملية- أن نجمع تحت مسمى واحد مؤسسات تختلف في طابعها وأهدافها وانتماءاتها؟ لأن شمولية هذا التعريف تجعله فضفاضاً لدرجة تُبعده عن الدقة والوضوح التي نحتاجها لفهم ماهية هذه المراكز بالتحديد. ورغم ذلك فإن شمولية تعريف ماكغان كان مقصوداً، إذا اطلعنا "المؤشر مراكز الفكر العالمي" (**Global-Go to think tanks index**) الذي أشرف عليه ماكغان حيث يدرس ويصنف فيه مراكز الفكر في جميع أنحاء العالم، فاضطر ماكغان هنا لتوسيع تعريفه بحيث يغطي آلاف مراكز الفكر حول العالم على اختلافها.

في المقابل، يعرفها دونالد أبلسون* (**Donald E. Abelson**) بأنها "معاهد بحثية غير ربحية وغير حزبية، تهدف بشكل أساسي للتأثير على الرأي العام والسياسة العامة"¹ يركز أبلسون هنا على الهدف الذي تسعى إليه مراكز الفكر وهو التأثير على صانع القرار وعلى الرأي العام. إذ يرى أن ما يميز مراكز الفكر هو قدرتها على المشاركة المباشرة وغير المباشرة في صنع السياسات، واستعداد صانع القرار للجوء إليها طلباً للمشورة الفنية والسياسية.²

وقد قدّم أبلسون نموذجاً تحليلياً لفهم آلية تأثير هذه المراكز تُعرف بـ"المقاربة المؤسسية" (**Institutionalism Approach**) لفهم كيفية عمل هذه المؤسسات داخل النظام السياسي الأمريكي. حيث تقوم هذه المقاربة على فكرة أن بنية النظام السياسي الأمريكي هي التي تمنح مراكز الفكر نفوذها، بتعبير آخر، النظام اللامركزي وتقاسم السلطة بين الجهاز التنفيذي المُمثل بالبيت الأبيض والجهاز التشريعي المُمثل بالكونغرس وضعف الانضباط الحزبي، هذه العوامل وغيرها التي يقوم عليها النظام السياسي الأمريكي تخلق ما سماها بـ"نقاط وصول" (**Access Points**) متعددة تمكن مراكز الفكر من تمرير أفكارها³ فتجد هذه الأخيرة نفسها قادرة على التأثير في صنع القرار عبر قنوات مختلفة مثل الكونغرس من خلال تزويد اللجان الفرعية

1 Abelson, "Think Tanks and U.S. Foreign Policy," p11.

2 Donald E. Abelson, *Do Think Tanks Matter? Assessing the Impact of Public Policy Institutes* (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2002), p246.

3 Ibid.

* دونالد أبلسون: أكاديمي كندي، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة أونتاريو - كندا.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

(المتكونة من النواب والشيوخ) كلجنة العلاقات الخارجية ببيانات ومعلومات في ملفات معينة، والأمر ذاته مع البيت الأبيض والبنطاغون. إضافة إلى أن هذه المراكز في نظر ابلسون لا تكتفي بتقديم المعلومات فقط بل تقوم بـ"تأطير" (Framing) للقضايا السياسية بطريقة تجعل صانع القرار يرى الخيارات التي تُقدمها كبدايات عقلانية وحيدة.¹

كما يُشير ابلسون الى جانب مهم جدا في ما يخص التأثير الذي تُمارسه مراكز الفكر، في قوله "لا يمكننا أن نستنتج أن مراكز الفكر تمارس تأثيرها في 20% أو 50% من الأحيان، بل لا يمكننا حتى أن نجزم بمقدار التأثير الذي أحدثته مراكز فكر بعينها في مراحل محددة من النقاشات السياسية، أو من الذين تأثروا بها تحديداً... بل يمكننا من خلال تقييم مشاركتها في مجالات سياسية محددة للحصول على فكرة أوضح عن مدى صلتها أو عدم صلتها بتلك النقاشات.² ويقصد هنا أن تأثير هذه المراكز في صنع القرار هو عملية معقدة لا يمكن قياسها بمؤشرات كمية بسيطة كالقول بأن هذه المراكز تؤثر بنسبة مئوية معينة، إذ من الصعب القول أن قرارا أمريكيا معيناً اتخذ بسبب تقرير أو توصية من مركز فكر (أ)، فقد يكون هناك تقاطع بين في الرؤى بين الخطاب البحثي لمراكز الفكر وبين مؤسسات صنع القرار، ولكنها لا ترقى الى أن تكون تأثيراً سببياً مباشراً عليها.

كما يعرف أندرو ريتش* (Andrew Rich) مراكز الفكر بأنها "منظمات مستقلة وغير ربحية، لا تقوم على تمثيل مصالح فئة بعينها، وتعتمد في عملها على انتاج الخبرة والأفكار للتأثير في مسار صنع السياسات".³ يرى ريتش في هذا التعريف أن مراكز الفكر تنطوي على ثلاث صفات جوهرية وهي: الاستقلالية عن الجهات الحكومية والحزبية، الطابع غير الربحي وغياب الارتباط بمصالح فئوية محددة كما هو الحال في جماعات الضغط، ومن دون توافر هذه الصفات مجتمعة يرفض ريتش إطلاق مسمى "مراكز فكر" على أي مؤسسة ولو كانت تنتج أبحاثاً في السياسة العامة.⁴ ومع ذلك، يقر ريتش بصعوبة التمييز بين مراكز الفكر عن باقي المنظمات الأخرى بقوله

1 Ibid., 246.

2 Donald E. Abelson, *Do Think Tanks Matter? Assessing the Impact of Public Policy Institutes* (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2002), quoted in Aaron Steelman, "Book Review: Do Think Tanks Matter?," Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly 89, no. 2 (2003): p165.

3 Andrew Rich, *Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p11.

4 Ibid.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

"إن وضع حدود فاصلة ولا جدال فيها بين مراكز الفكر وسائر أنواع المنظمات ليس أمرًا ممكنًا تمامًا... إذ كثيرًا ما تكون الحدود المؤسسية ضبابية ومتداخلة، غير أن ما تنتجه مراكز الفكر إضافة إلى أهدافها تبقى أساسًا لا غنى عنه لأي محاولة لتمييزها عن غيرها من الفاعلين في طريقة عملها وأسلوب تأثيرها".¹

لكن الجانب الأهم في مفهوم مراكز الفكر عند ريتش هو ما يتعلق بالوظيفة السياسية لهذه المراكز، فهو لا يعتبرها فقط بأنها تنتج الأبحاث بل تسعى كذلك بصورة نشطة إلى الترويج لهذه الأبحاث وجعلها مسموعة ومؤثرة، حيث يقول ريتش "إن مراكز الفكر تسعى إلى تعظيم مصداقيتها لدى الرأي العام وإمكانية وصولها إلى صانعي القرار في نفس الوقت".² بمعنى أن مراكز الفكر ليست مجرد معاهد بحثية تعمل في بيئة معزولة عن محيطها السياسي والمجتمعي، وإنما هي فاعل أساسي يسعى إلى الحضور والتأثير في النقاشات العامة سواء عبر وسائل الإعلام أو شهادات الخبراء أمام الكونغرس أو تنظيم الفعاليات والمؤتمرات.³

وتعرف ديان ستون* (Diane Stone) مراكز الفكر بأنها "معاهد بحث مستقلة، تعمل خارج نطاق الحكومة، تُعنى بتحليل قضايا السياسة العامة وتسعى إلى التأثير في التفكير السياسي وصنع السياسة العامة"⁴ وهذا التعريف مبني على ركيزتين أساسيتين، الأولى هي موقع هذه المؤسسات خارج البنى الرسمية للدولة أي الاستقلالية، والثانية هي سعيها للتأثير ليس فقط على القرار السياسي بل على التفكير السياسي على حد وصف ستون، أي على الأطر المفاهيمية والقيمية التي يعتمد عليها صانعو القرار في تقييم الخيارات المطروحة. وهنا تتفق ستون مع طرح ابلسون حول صعوبة قياس التأثير المباشر لهذه المراكز على القرارات السياسية، حيث ترى أن السؤال الأنسب ليس هل أثر المركز (أ) في القرار (ب)، بل كيف تساهم مراكز الفكر في تشكيل المناخ الفكري العام الذي يتحرك ضمنه صانعو القرار، بعبارة أخرى تعتبر ستون أن تأثير هذه المراكز إنما يتجلى في قدرتها على إثارة النقاشات السياسية حول ملف معين وليس في التدخل في صياغته.

1 Ibid.

2 Ibid., p12.

3 Ibid.

4 Diane Stone, *Capturing the Political Imagination: Think Tanks and the Policy Process* (London: Routledge, 1996), p17.

* أندرو ريتش: أكاديمي أمريكي وباحث في السياسة العامة.
* ديان ستون: أكاديمية بريطانية مختصة في السياسة المقارنة ومراكز الفكر.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

وفي مرحلة لاحقة، طورت ستون هذا الإطار المفاهيمي ليشمل البعد العالمي لمراكز الفكر، وذلك في مقالها المنشور عام 2007 الذي اعتبرت فيه أن مراكز الفكر أصبحت تعمل ضمن شبكات سياسات عالمية (Global Policy Networks) تتجاوز اطار الدولة الواحدة، حيث تعرفها في هذا السياق بأنها منظمات غير حكومية ذات طابع بحثي أو ترويجي، تسعى الى حماية سياسات اجتماعية أو استراتيجيات بعينها على المستوى الدولي، حيث تعتبر أن مراكز الفكر الكبرى لم تعد تعمل في حدود بلدانها بل أنشأت فروعًا ومكاتب في مناطق مختلفة من العالم وباتت تنتج خطابًا سياسيًا عابرًا للحدود.¹ ومثال ذلك **معهد كارنيغي للسلام الدولي** الذي نشأ في الولايات المتحدة، بات الآن يمتلك مكاتب في بيروت وبروكسل وبكين ونيودلهي وموسكو، وهي مكاتب لا تكتفي بترجمة الخطاب الأمريكي أو إعادة تعبئته، بل تنتج أبحاثًا تعالج إشكاليات محلية بأجندة بحثية مستقلة عن ما يصدر في واشنطن.³²

من جهة أخرى، نجد في المصادر الأكاديمية العربية تعريف **مبروك ساحلي** في دراسته حول "دور مراكز الأبحاث في رسم السياسة العامة" حيث يعتبرها مؤسسات تساهم بفاعلية في صياغة التوجهات الكبرى للدولة، وأنها بالإضافة إلى عملها في جمع المعلومات، تعمل كذلك كشريك غير رسمي في عملية صنع القرار عبر تقديم بدائل وخيارات سياساتية مدعومة بالبحث العلمي.⁴ ويذهب **ساحلي** أبعد من ذلك عبر صياغة مفهوم **إبستمولوجي لـ "حالة الخبرة"**، حيث يصفها بأنها نقطة الالتقاء بين ظرف إشكالي مستعصٍ وبين معرفة متخصصة، حيث يتدخل المركز كطرف ثالث محايد لتقديم تقييم موضوعي يُسهّم في ترشيد القرار. لكن مع ذلك، يطرح **ساحلي** نقدا لما يسميه **"أزمة الثقة"** في البيئة العربية، إذ يلاحظ أن الحكومات العربية تُفضل المنتج المعرفي لمراكز الاستشارات الأجنبية (الأمريكية خاصة) رغم إدراكها لأجنداتها الخاصة، في مقابل نوع من التشكيك أو التهميش للمراكز المحلية، مما يعيق قدرة هذه الأخيرة على دعم التحول الديمقراطي والحوار السياسي بفاعلية.⁵

1 Diane Stone, "Global Public Policy, Transnational Policy Communities and their Networks," Policy Studies Journal 36, no. 1 (2008): 19-21.

2 Carnegie Endowment for International Peace, "About," accessed March 1, 2026, carnegieendowment.org.

3 Carnegie Endowment for International Peace, *About Carnegie Endowment for International Peace*, accessed March 1, 2026, <https://carnegieendowment.org/about/>

4 **ساحلي مبروك**، "دور مراكز الأبحاث في رسم السياسة العامة (دراسة حالة العالم العربي)"، مجلة البحوث والدراسات العدد 23، (2017)، ص 254.

5 المرجع نفسه، ص 255.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

في المقابل، تربط الباحثة **بسمة خليل نامق** مراكز الفكر بما أسمته بالذاكرة الاستراتيجية للدولة الحديثة. فهي تستخدم مصطلح "**مؤسسات مخازن التفكير**" لتؤكد أن دور هذه المراكز لا يقتصر على التحليل الآني فقط، لكنه يمتد لتراكم المعرفة التاريخية والسياسية و يتم استدعائها في لحظات التأزم الدبلوماسي أو الأمني.¹

وتبرز **نامق** قدرة هذه المؤسسات على التكيف السريع مع التهديدات العابرة للحدود، حيث ترى أنها تحولت من التركيز على المواضيع الإقليمية التقليدية لتصبح أشبه بشريك فكري للمؤسسة العسكرية في معالجة تحديات الإرهاب والأمن القومي المعقدة. فالمركز هنا يعمل كمترجم للأبحاث الأكاديمية النظرية ويحولها إلى بدائل سياسية وإجراءات ميدانية قابلة للتنفيذ، مما يسد الفجوة التاريخية بين المجال الأكاديمي و بين الأحداث السياسية المتغيرة.²

من خلال استعراض هذه التعريفات، نجد أن هؤلاء الباحثين يختلفون في ثلاث نقاط رئيسية: الأولى تتعلق بمسألة **استقلالية مراكز الفكر**، فكل من ريتش وستون يعتبرانه شرطاً أساسياً في تعريفهما، إذ يستبعدان صراحة المؤسسات البحثية الحكومية والمراكز المرتبطة بالجامعات من أن تندرج تحت مسمى مراكز الفكر، بينما يتجاهل ذلك **ماكغان** في تعريفه الشامل الذي يدرج المراكز الحكومية والجامعية والمراكز الممولة من اللوبيات وغيرها، حيث ركز على معيار الوظيفة البحثية لهذه المؤسسات، أي طالما أنها تنتج بحوثاً ودراسات فيمكن اعتبارها مراكز فكر بصرف النظر عن استقلاليتها. وتتعلق النقطة.

الثانية لها صلة بمسألة تأثير هذه المراكز، حيث يبرز هنا **أبلسون** الذي رأى أنه لا يمكن قياس تأثير هذه المراكز في عملية صنع القرار بشكل كمي، وقدم بدلها المقاربة المؤسسية التي تعتمد على تتبع التوصيات والأفكار التي تمررها مراكز الفكر عبر قنوات صنع القرار الأمريكي الرسمي، وفي مقابل ذلك وسعت **ستون** من مفهوم التأثير الذي تمارسه مراكز الفكر ليشمل التأثير غير المباشر في المناخ الفكري العام أي قدرة هذه المراكز في خلق نقاشات عامة حول القضايا السياسية الداخلية والخارجية.

1 بسمة خليل نامق، "مؤسسات مخازن التفكير وصناعة السياسة الخارجية"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، (2012)، ص 135.

2 المرجع نفسه.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

أما ثالث أوجه الاختلاف فيتعلق بالنطاق الجغرافي لدراسة مراكز الفكر، حيث عمل كل من ريتش وأبلسون بشكل حصري على الحالة الأمريكية -رغم أن أبلسون توسع ليدرس الحالة الكندية- لكن بشكل عام مفهومها لمراكز الفكر كانت انطلاقًا من البيئة السياسية والنظام السياسي الأمريكي الفيدرالي، بينما اعتمدت ستون منظورها مقارنًا يشمل تجارب مراكز الفكر في دول مختلفة حول العالم، أما ماكفان فيذهب أبعد من الجميع في الشمولية الجغرافية، وذلك بسبب مؤشره السنوي (Global-Go To Think Tanks Index Report) الذي يغطي آلاف مراكز الفكر في مختلف أنحاء العالم وهذا ما جعل تعريفه واسعًا.

في مقابل الاختلافات، تتقاطع معظم هذه التعريفات في جملة من النقاط التي يمكن اعتبارها قاسمًا مشتركًا لهذه الظاهرة، فجميع الباحثين المذكورين يتفقون على أن مراكز الفكر مؤسسات غير حكومية في أصلها، وأنها تسعى إلى التأثير في مجرى السياسات العامة والترويج لخطابها وليس إنتاج المعرفة الأكاديمية البحتة فقط، وأنها تقع في فضاء وسيط/هجين يجمع بين البحث الأكاديمي والعمل السياسي.

وفي ضوء ما تقدم ذكره، يمكن القول أن إشكالية التعريف في حالة مراكز الفكر لا تزال محل جدل مفتوح ولا يمكن أن نفصل فيه بمُراكمة مزيدٍ من التعريفات. وعليه، حاولنا ضبط تعريف اجرائي يستوعب هذه التباينات من جهة، ويلائم أهداف هذه الدراسة من جهة أخرى، وهو كالآتي: "مراكز الفكر هي مؤسسات بحثية تعمل على إنتاج تحليلات وتوصيات بشأن قضايا السياسة العامة الداخلية والخارجية بهدف التأثير في صانعي القرار والرأي العام، وذلك عبر تطوير وصياغة السياسات العامة أو ترشيد القرارات، وتتنوع أشكال هذه المؤسسات من حكومية/ غير حكومية، وربحية/غير ربحية، وتتموضع في فضاء وسيط بين البحث الأكاديمي والعمل السياسي، كما تختلف في انتماءاتها الإيديولوجية."

المطلب الثاني: نشأة وتطور مراكز الفكر

على الرغم من أن مراكز الفكر بصورتها الحالية هي ظاهرة أمريكية بامتياز، إلا أن إرهاصات الأولى ترجع إلى الجامعات والأكاديميات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، حين بدأت الحكومات تدرك أن تعقيد الشأن العام لم يعد يحتمل الارتجال، وأن القرار السياسي الرشيد لا يُبنى إلا على قاعدة من البحث المنهجي والتحليل الموضوعي.¹ وقد تجلّى ذلك في نشوء مراكز بحثية أوروبية متخصصة اضطلعت بمهمة تزويد صانع القرار بالمعطيات والتوصيات، أولها **المعهد الملكي للدراسات الدفاعية** الذي تأسس في بريطانيا عام 1831 ويعتبر أحد أوائل المؤسسات المتخصصة في شؤون الدفاع في العالم آنذاك بهدف دراسة العلوم العسكرية والبحرية وتطوير العقيدة الدفاعية للإمبراطورية البريطانية.² وقد مثل هذا النموذج الإرهاص الأول للمؤسسات البحثية التي تعمل خارج الإطار الحكومي المباشر، ولكنها تخدم أهداف السياسة الوطنية العليا.³

ومما يجدر أن نشير إليه في هذا الإطار، أن العلاقة بين الأجهزة الاستخباراتية ونشأة مراكز الفكر في القرن التاسع عشر كانت علاقة وثيقة الصلة، إذ كانت الحكومات الأوروبية تدرك أن المعرفة الاستراتيجية هي في حقيقتها معلومة استخباراتية. وقد أسهمت الأجهزة الاستخباراتية البريطانية والفرنسية في توجيه بعض المؤسسات البحثية الأولى التي كانت تجمع المعلومات عن المستعمرات والأقاليم المتنافس عليها، فالمعهد الملكي للدراسات الدفاعية البريطاني الذي تأسس عام 1831 لم يكن بمعزل عن هذه البيئة الاستخباراتية، حيث كانت حاجة الإمبراطورية البريطانية إلى المعلومة الاستراتيجية تتجاوز الحسابات العسكرية لتشمل رسم الخرائط وفهم المجتمعات المحلية وتقدير نقاط القوة لدى المنافسين. وهكذا، نشأت مراكز الفكر الأولى في بيئة حدودية بين البحث الأكاديمي والعمل الاستخباراتي، وهو ما يفسر الطابع الانتقائي والسري الذي اتسمت به في مرحلتها التأسيسية.

1 أوميد رفيق فتاح، "مراكز الفكر وتأثيراتها في صنع السياسة العامة في إقليم كوردستان: دراسة نقدية"،

مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 2، العدد 3، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، آب 2016، ص 80.

2 Our Heritage | Royal United Services Institute - RUSI, (accessed March 5, 2026,)

<https://www.rusi.org/about/our-heritage>

3 أوميد رفيق فتاح، مرجع سابق، ص 80.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

ثم تلتها الجمعية الفابية (Fabian Society) التي تأسست عام 1884 في لندن كمنظمة فكرية اشتراكية تتبنى استراتيجيات التغيير التدريجي والسلمي، حيث كانت تعمل كمركز فكر بالمعنى الحديث إذ استخدمت أبحاثها حول الفقر والتعليم والصحة للضغط على الأحزاب السياسية لإصلاح القوانين الاجتماعية، وأسلوب هذه الجمعية في استعمال البحث العلمي كأداة للضغط السياسي وضع الأساس لما سيعرف لاحقاً بمراكز الفكر الملتزمة أو الإيديولوجية.¹

وعلى الرغم من أهمية هذه الإرهاصات الأوروبية، فإن مراكز الفكر لم تأخذ شكلها المؤسسي المكتمل في أوروبا، بل كان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يجمع الباحثون أمثال ماكفان وأبلسون وميدفيتز على أنها المكان الذي شهد بروز مراكز الفكر بمعناها الحديث وذلك في بدايات القرن العشرين. ويمكن أن نرجع ذلك الى عاملين:

1. طبيعة النظام السياسي الأمريكي اللامركزي: الذي يسمح بتعدد الفواعل المؤثرة في القرار، حيث يتميز النظام الأمريكي القائم على مبدأ الفصل بين السلطات (Separation of Powers) بشكل جذري عن النماذج الدول البرلمانية التي تهيمن فيها السلطة التنفيذية على الأجندة التشريعية وتحتكر البيروقراطية الحكومية خبرتها. ففي الأنظمة البرلمانية، يستطيع رئيس الوزراء -بحكم سيطرة حزبه على الأغلبية البرلمانية- توجيه العملية التشريعية وضبط تدفق المعلومات إلى المجالس المنتخبة.² بينما يعمل الكونغرس الأمريكي كمؤسسة تشريعية مستقلة فعلياً تتمتع بصلاحيات واسعة في صياغة السياسات وتعديل ميزانيات السلطة التنفيذية ومراجعة اقتراحاتها في الفصل بين السلطات، ولكن هاته الميزة تجعل المشرعين الأمريكيين يواجهون ضغطاً مستمراً لامتلاك موارد معلوماتية وتحليلية مستقلة عن البيروقراطية التنفيذية، التي لا يثقون في موضوعيتها بحكم انتمائها إلى فريق الرئيس.

وهنا يأتي دور مراكز الفكر لملء هذا الفراغ المعلوماتي، كما أن ذلك له علاقة بمسألة الشرعية السياسية، فحين يستشهد عضو في الكونغرس بدراسة صادرة عن مؤسسة بروكينغز أو معهد كاتو مثلاً، فإنه يستقوي بسلطة الخبرة المستقلة التي تُضفي على موقفه نوعاً من المصداقية العلمية التي لا يستطيع أي مسؤول حكومي توفيرها.³

1 Fabian Society, "Our History," (accessed March 5, 2026),

<https://fabians.org.uk/about-us/our-history/>.

2 Abelson, *Do Think Tanks Matter?*, p47.

3 Ibid.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

تتضح هذه البيئة الحاضنة أكثر حين ننظر إلى البنية المؤسسية للنظام الأمريكي نفسه، فالأمر لا ينحصر ذلك في الكونغرس فقط، فالنظام الفيدرالي الأمريكي يوزع السلطة بين ثلاثة مستويات: الحكومة الاتحادية، وحكومات الولايات، والسلطات المحلية. وهذا التوزيع بحد ذاته هو ما يُفسّر تعدد مراكز صنع القرار، ومن ثمّ تعدد الفضاءات التي تعمل فيها مراكز الفكر. فعكس الأنظمة المركزية التي تخرج منها السياسات من عاصمة واحدة، يفتح النظام الفيدرالي المجال لمراكز فكر متفرقة جغرافياً وموضوعياً، تعمل وفق اهتمامات كل ولاية وبنيتها الاقتصادية، ففي ولاية تكساس مثلاً تنشط مراكز متخصصة في ملف الطاقة وذلك لارتباطه باقتصاد تلك الولاية القائم على النفط والتي تتركز فيها كبرى شركات النفط في العالم مثل شيفرون وإكسون موبيل، وهذا ما يمنح مراكز الفكر القدرة على التخصص في مجالات معينة، ما يجعلها تأثر في مستويات متعددة (اقتصادية، سياسية...) من القرار.

2. الثقافة السياسية الأمريكية: والتي توفر البيئة الحاضنة، حيث لا يمكن فهم ازدهار مراكز الفكر في الولايات المتحدة دون أن نستحضر الميراث الثقافي الأمريكي في علاقته بالمشاركة السياسية وإنتاج المعرفة وطبيعة السلطة، وهذا البعد الثقافي هو ربما الأصعب أن نرصده، لكنه لا يقل أهمية عن العامل المؤسسي الذي ذكرناه سابقاً. فقد ذكر أليكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) في كتابه الديمقراطية في أمريكا حين زار الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر أن الأمريكيين يميلون بشكل فطري نحو التنظيم الطوعي والعمل الجمعي، ولاحظ كيف أن الفرد الأمريكي، حين يواجه تحديات معينة، لا يلجأ إلى الدولة ولا يكتفي بالعزلة الفردية، بل يُسارع إلى تأسيس جمعية أو هيئة أو منظمة تجمع حوله المتشاركين معه في الهم والمصلحة.¹ وهذا الميل الثقافي الراسخ للتنظيم المدني المستقل عن الدولة هي البيئة الخصبة التي نمت فيها مراكز الفكر، فإذا انطلقنا من اعتبار أن الجمعيات في الثقافة الأمريكية هي الاستجابة الطبيعية لأي مشكلة جماعية، فمن المنطقي أن تكون المؤسسات البحثية المستقلة هي الاستجابة الطبيعية للحاجة إلى المعرفة السياسية.

بالنتيجة، فمراكز الفكر ليست في جوهرها سوى جمعيات معرفة متخصصة وهو ما يجعلها متصلة الجذور بأعمق تقاليد المجتمع المدني الأمريكي وبالثقافة السياسية التي أتينا على ذكرها.

¹ Alexis de Tocqueville, “*Democracy in America*”, vol. 2 (New York: Harper & Row, 1969), p114.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

إضافة الى عامل فكري مهم، وهي الفلسفة البراغماتية (**Pragmatism**) -التي هي فلسفة أمريكية الأصل نظر لها **وليام جيمس وجون ديوي** وغيرهم- تقوم على فكرة أن المعرفة لا قيمة لها ان لم تُفَضَّ الى فعل، بمعنى أن المعرفة ليست غاية في حد ذاتها، وانما هي أداة للتغيير الاجتماعي، وقيمتها تقاس بقدرتها على حل المشكلات. وهذه المنظومة الفكرية بالتحديد هي ما تجعل مراكز الفكر منسجمة مع البيئة الفكرية الأمريكية أكثر من غيرها، لأنها بطبيعتها مؤسسات تمثل جسراً بين البحث العلمي والقرار السياسي كما أشرنا في المطلب السابق، وتحول الأول (أي البحث العلمي) إلى أداة في خدمة الثاني (أي العمل السياسي). فليس إذن من قبيل الصدفة أن تزدهر هذه المراكز في مجتمع يرى أصلاً أن المعرفة التي لا تُغير الواقع ليست معرفة بالمعنى الكامل.²¹

كما أن الليبرالية الأمريكية تقوم في صورتها الكلاسيكية على الحد من توسع نفوذ البيروقراطية الحكومية وتركز الخبرة داخل أجهزة الدولة، وهذا التوجه -الذي يمتد من أفكار **توماس جيفرسون** إلى أفكار المحافظين الجدد منذ عهد **رونالد ريغان**- يُرسخ في الثقافة السياسية الأمريكية مبدأ مفاده أن القطاع الخاص والمجتمع المدني يجب أن يحتفظا بدور أساسي في تشكيل توجهات السياسة العامة، وأن لا يترك هذا الأمر حكراً على خبراء الحكومة. وهذا التقليد يعطي شرعية ثقافية على مراكز الفكر باعتبارها نموذجاً للخبرة المستقلة التي تؤثر في صنع القرار من خارج أجهزة الدولة.³ بينما لا نجد هذا الدور لمراكز الفكر في دول متقدمة مثل ألمانيا أو فرنسا حيث تتسم الثقافة السياسية هناك بمنح الدولة موقعها المركزي في إدارة الشأن العام، وهي سمة مرتبطة بالإرث السياسي العريق لهذه الدول التي تعطي صلاحية صناعة وتسيير الشؤون السياسية للدولة المركزية حصراً.⁴

يلخص **أبلسون** كل ما ذكرناه في قوله أن نشأة مراكز الفكر لم تكن محض صدفة، وانما ارتبطت بتحولات بنيوية عميقة شهدتها الولايات المتحدة، تمثلت في صعود دولة تدخلية معقدة تحتاج

1 "Pragmatism," Internet Encyclopedia of Philosophy, accessed March 9, 2026.

<https://iep.utm.edu/pragmati/>

2 "Pragmatism: History of Pragmatism," Encyclopaedia Britannica, accessed April 10, 2026, <https://www.britannica.com/topic/pragmatism-philosophy/History-of-pragmatism>.

3 Amon Barros and Scott Taylor, "Think Tanks, Business and Civil Society: The Ethics of Promoting Pro-corporate Ideologies," Journal of Business Ethics (2018): p510,

4 Ibid.,517.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

الى معرفة متخصصة، وبرز طبقة من المثقفين التكنوقراطيين لم تجد لها موضعاً في الأذهة البيروقراطية التقليدية.¹

لكن مراكز الفكر لم تبقَ على شكل واحد منذ نشأتها، بل مرت بتحويلات عديدة في طبيعتها وفي الأدوار التي تقوم بها، وقد قسم أبلسون تكور مراكز الفكر إلى أربع موجات أو أجيال تاريخية وهي:²

* الجيل الأول: مراكز الفكر باعتبارها مؤسسات أبحاث أكاديمية (1900 - 1945)

نشأت هذه الموجة من مراكز الفكر خلال ما يُعرف بالعصر التقدمي (Progressive Era) في الولايات المتحدة التي كانت تلك المرحلة تواجه تحولات اجتماعية جذرية فجّرتها الثورة الصناعية وما رافقها من هجرة كبرى نحو المدن مثل سياتل ونيويورك، وتشكّلت على إثرها طبقة عاملة حضرية، وقد اتسمت تلك المرحلة بانتشار للفساد الحكومي في منظومة السياسة المحلية التي طغى عليها ما سمي بـ"الماكينات الحزبية" (Machine Politics).

على إثر ذلك، سعى الإصلاحيون التقدميون إلى إصلاح الإدارة الحكومية بأدوات تستطيع مواجهة الفساد السياسي، عبر الاعتماد على خبراء مستقلين يُقدمون أبحاثاً رصينة في ما يخص تسيير السياسات الحكومية بعيداً عن حسابات الولاء والمحسوبية الحزبية. وهنا برز دور النخب الأكاديمية والمثقفين الذين أدركوا أهمية إنشاء مؤسسات تضم اقتصاديين وخبراء في الحوكمة قادرين على حشد خبراتهم العلمية في مناقشة قضايا السياسة العامة، انطلاقاً من أن مراكز الفكر يمكن أن يكون لها دور مهم في صنع السياسة، من خلال توفير بيئة للأكاديميين بحيث لا تلهيهم عن مسؤوليات التدريس، وإنما يركزون فيها على إنتاج البحوث ذات الصلة بالسياسة العامة.³

وأبرز مراكز الفكر التي نشأت في هذا الجيل نذكر:

1 Abelson, "Think Tanks and U.S. Foreign Policy," p11.

2 Ibid., p12

* **الماكينات الحزبية:** يُشير إلى نمط من التنظيم الحزبي ساد في المدن الأمريكية الكبرى خلال أواخر القرن التاسع عشر وامتد إلى منتصف القرن العشرين، وجوهره أن الحزب لا يعمل وفق مبادئ أيديولوجية بل وفق منطق المصلحة المتبادلة؛ فالزعيم الحزبي (Boss) يوفر لجماعات الناخبين ولا سيما المهاجرين الجدد الخدمات والوظائف والحماية، في مقابل أصواتهم وولائهم الانتخابي. وقد أفرز هذا النمط بيئة خصبة للفساد السياسي وتوظيف الإدارة العامة لخدمة الحزب لا المواطن.

3 سعاد بوسنية، "دور مراكز الفكر الإستراتيجي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية: الحرب على العراق نموذجاً" (مذكرة ماجستير، جامعة جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص 82-83.

* **الماكينات الحزبية:**

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

- معهد كارنيغي للسلام الدولي 1910: أسسه أندرو كارنيغي في واشنطن، اختص في دراسة مسببات الصراعات الدولية والترويج للتحكيم الدولي كبديل للحرب.¹
- معهد بروكينغز (Brookings Institution) 1916: جاء تأسيسه ثمرةً لمجهودات روبرت بروكينغز الذي آمن بأن للتحليل الاقتصادي الموضوعي دوراً في ترشيد الانفاق الحكومي وتقديم خبرات في الإدارة المالية والاقتصادية للحكومة الفيدرالية، ولعب دوراً مهماً في صياغة أول مكتب للميزانية في الولايات المتحدة عام 1921.²
- مجلس العلاقات الخارجية 1921: ظهر كمنتدى للنخبة لمناقشة دور الولايات المتحدة العالمي بعد الحرب العالمية الأولى، وأصبح المرجع الفكري لسياسة الاحتواء في الحرب الباردة.³

ركزت مراكز الفكر في هذا الجيل على إنتاج الدراسات والبحوث في مجالات السياسة العامة والاقتصاد والعلاقات الدولية، حيث التزمت بالمعايير الأكاديمية والحياد الأيديولوجي النسبي في خطابها، ولم تكن تسعى للترويج لأفكارها. حيث اطلق كينت ويفر (Kent Weaver) عليها مصطلح "جامعات بلا طلاب" (Universities Without Students) لكونها تضم العشرات من الأكاديميين الذين يقدمون بحوثاً ودراسات علمية مثلما تفعل الجامعات، لكن تختلف عن هذه الأخيرة في كونها لا تدرس طلاباً ولا تمنح شهادات تخرج.⁴

* الجيل الثاني: مراكز الفكر التعاقدية (1945 - 1970)

جاء هذا الجيل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث أفرزت الحرب الباردة حاجة متصاعدة الى خبراء ذوي تفكير استراتيجي ممنهج في مسائل الأمن القومي ونظريات الردع النووي. وكان تأسيس مؤسسة راند عام 1948 كتجسيد لهذه الحاجة بتمويل من سلاح الجو الأمريكي.⁵ وقد

1 "About," Carnegie Middle East Center, accessed March 10, 2026, <https://www.carnegie-mec.org/about>.

2 "Our History", Brookings Institution, accessed March 10 2026, <https://www.brookings.edu/about-us/our-history/>

3 "Celebrating a Century", Council on Foreign Relations, accessed March 10 2026, <https://www.cfr.org/celebrating-a-century/>

4 R. Kent Weaver, "The Changing World of Think Tanks," PS: Political Science and Politics 22, no. 3 (September 1989): p564.

5 Donald E. Abelson, *The Business of Ideas: The Think Tank Industry in the USA* (London: Routledge, 2009), p218.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

مثلت هذه الأخيرة نموذجاً يختلف عما سبقها من الجيل الأول، لأنها أول مركز فكر له صلة مباشرة مع الحكومة (ممثلة في البنتاغون) عبر تعاقد مالي معها مقابل إنتاج البحوث، واستخدمت راند نظرية المباريات وتحليل النظم ودراسة احتمالات الحرب النووية لتوجيه الاستراتيجية الأمريكية.¹

والى جانب مؤسسة راند، برزت مؤسسات أخرى لعبت أدواراً مشابهة أهمها:

- **معهد التحليلات الدفاعية (IDA):** وهو مركز متخصص يعمل كجسر تقني لوزارة الدفاع (البنتاغون)، حيث يقوم بتقييم كفاءة الأنظمة التسليحية وتطوير استراتيجيات المواجهة العسكرية.
- **مؤسسة ماطر (MITRE):** التي تركز على الجوانب التقنية والأمن السيبراني، وتعمل كذراع هندسي للوكالات الفيدرالية لإدارة الأنظمة المعلوماتية المعقدة.
- **مركز التحليلات البحرية (CNA):** الذي يعمل كمركز أبحاث مخصص لعمليات القوات البحرية ومشاة البحرية الأمريكية.

* الجيل الثالث: مراكز الفكر الدعائية (Advocacy Think Tanks) (1970-1990)

يمثل هذا الجيل تحولا في طبيعة مراكز الفكر، حيث أصبح البعد الإيديولوجي ظاهراً بشكل صريح في خطاب هذه المراكز وسمة أساسية توجه بحوثها ودراساتها. ويرجع **أبلسون** أسباب هذا التحول إلى الاستقطاب الإيديولوجي الذي شهدته الولايات المتحدة في أعقاب حرب الفيتنام وفضيحة ووترغيت التي دفعت **ريتشارد نيكسون** للاستقالة، حيث رأت النخب المحافظة والحزب الجمهوري أن مراكز فكر مثل **بروكينغز** ومجلس العلاقات الخارجية أصبحت تهيمن عليها التوجهات الليبرالية.²

في هذا الإطار تأسست **مؤسسة هيريتج (Heritage Foundation)** عام 1973 بتمويل من النخب المالية المحافظة، واعتُبرت أبرز نموذج لهذا الجيل حيث تُعلن **هيريتج** عن توجهاتها اليمينية المحافظة بشكل صريح، إذ يُشير موقعها الرسمي بأن مهمتها تقوم على "صياغة

1 بوسنية، مرجع سابق، ص86.

2 Abelson, *Do Think Tanks Matter?*, p510.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

السياسات العامة المحافظة والترويج لها، استنادًا على حرية المبادرة الاقتصادية، والحد من التدخل الحكومي، والحرية الفردية، والقيم الأمريكية التقليدية، والدفاع الوطني القوي".¹

وقد كان لهريتيج دور في رسم سياسات إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان حين أصدرت وثيقة في عام 1981، وهي عبارة عن دليل سياسي ضخم تجاوز ثلاثة آلاف صفحة عُرف بـ"تفويض القيادة" (Mandate For Leadership) الذي تضمن أكثر من 2000 توصية سياسية موجهة للإدارة الجديدة.² كانت الأساس لـ"مبدأ ريغان" أبرزها تقديم الدعم العسكري لحركات المقاومة المناهضة للشيوعية في مناطق النزاع، من بينها دعم حركات الجهاد الأفغاني ضد الاتحاد السوفييتي، وحركة يونيتا في أنغولا، والكونترا في نيكاراغوا.³

برز إلى جانب مؤسسة هريتيج، المعهد الأمريكي للمشاريع الحرة (American Enterprise Institute - AEI)، الذي وإن تأسس عام 1943 إلا أنه شهد توسعا في السبعينيات والثمانينيات ليصبح المرجع الفكري الرئيسي للمحافظين الجدد (Neo-conservatism)، حيث أفرز المعهد إطارات عديدة انتقلت مباشرة إلى إدارة الرئيس ريغان.⁴ كما برز معهد كاتو (Cato Institute) الذي أسسه عام 1977 كل من إيد كرين وموري روثبارد وتشارلز كوك، ليمثل التيار النيوليبرالي في منظومة مراكز الفكر الأمريكية، إذ يدعو إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد والشأن الخارجي على حد سواء.⁵

* الجيل الرابع: مراكز الفكر الإرثية (Legacy-based Think Tanks) (1990-2010):

يُقصد بها مراكز الفكر التي أسسها رؤساء سابقون أو نخب سياسية مخضمة بغرض تخليد إرثهم السياسي الداخلي والخارجي. وتعتبر هذه المراكز بمثابة امتداد لنشاطهم العام بعد مغادرتهم

1 The Heritage Foundation, "About Heritage," (9 مارس 2026), <https://www.heritage.org/about-heritage>.

2 Heritage Foundation, *Mandate for Leadership: The Conservative Promise* (Washington, DC: Heritage Foundation, 2023), accessed March 9, 2026, <https://www.heritage.org/conservatism/commentary/project-2025>

3 Encyclopaedia Britannica, "Reagan Doctrine," accessed March 9, 2026, <https://www.britannica.com/topic/Reagan-Doctrine>

4 American Enterprise Institute, "About AEI," accessed March 9, 2026, <https://www.aei.org/about/>

5 Cato Institute, "About Cato", accessed March 9, 2026, <https://www.cato.org/about>

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

المناصب الرسمية، حيث تركز غالبًا على مجالات تعكس أولوياتهم السياسية السابقة. وتنتج تشكيلات واسعة من البحوث والدراسات على شكل مطبوعات، وتنضم ملتقيات وندوات علمية وورش عمل.¹ مثل معهد كارتر نسبة للرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، واهتم بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية. ومركز نيكسون للسلام والحرية المرتبط بالرئيس ريتشارد نيكسون، والذي اختص في قضايا السلام والسياسة الدولية. إضافة إلى معهد بيكر للسياسة العامة* الذي أسسه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر.

بناءً على ما تقدم ذكره، يمكن القول أن مراكز الفكر لم تظهر من فراغ وإنما نشأت لأن الحكومة الأمريكية وجدت نفسها في مطلع القرن العشرين أمام واقع سياسي واقتصادي وأمني معقد بحيث لا تستطيع تسييرها بأجهزتها البيروقراطية التقليدية. ومن ثم، كانت الحاجة إلى جهة خارجية تملك الخبرة دون أن تتحمل المسؤولية السياسية المباشرة وهذا ما مثلته مراكز الفكر. ثم إن هذه الأخيرة لم تبقَ على شاكلة واحدة، إذ مرت بسلسلة من التحولات عبر الأجيال كما يرى **أبلسون**، حيث بدأت باعتبارها مراكز علمية أكاديمية بحثية، ثم تحولت تدريجياً إلى أداة أيديولوجية، ولاحظنا أن هذا التحول ارتبط بشكل طردي بمدى ثقة المجتمع الأمريكي في مؤسساته، فكلما اهتزت هذه الثقة كما حدث في أعقاب فيتنام وفضيحة ووترغيت في السبعينات، ابتعدت هذه المراكز عن النموذج العلمي وأصبحت أكثر صراحة في الدفاع عن توجهات سياسية معينة وترويج خطابها الإيديولوجي.

كما يجدر أن نذكر بأن كل الأجيال السابقة بـمميزاتها لم تلغي سابقتها أو حلت محلها، وإنما أضافت التنوع الهائل في مراكز الفكر وأكدت بأن كل مركز فكر متباين ومختلف عن غيره وله ظروف معينة لنشأته واستراتيجية متميزة وفريدة من نوعها في إيصال الأفكار والتأثير في السياسة العامة والخارجية.²

1 عروس سارة نجمة، "مراكز الفكر والرأي في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية" (مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 92.

2 بوشكريط فهيمة، "مراكز الفكر في رسم السياسة الخارجية الأمريكية" (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 16.

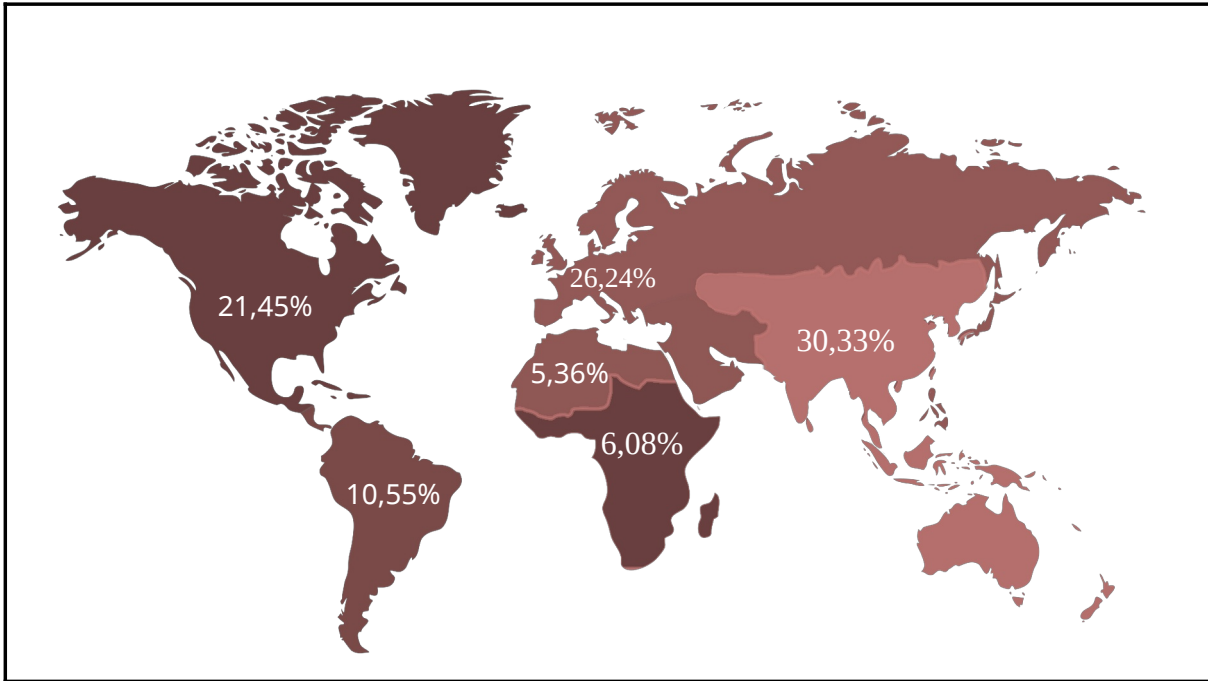
* من الجدير بالذكر أن الرئيس الجزائري الأسبق عبد العزيز بوتفليقة ألقى خطاباً بمعهد بيكر للسياسة العامة خلال زيارته إلى واشنطن في 21 نوفمبر 2001، تناول فيه التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وعلى موقع الجزائر ضمن الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب التي برزت بعد هجمات 11 سبتمبر يمكن الإطلاع على تسجيل الخطاب

عبر <https://www.youtube.com/watch?v=omPhLPBuy90&t=3418s>

* الواقع الراهن لمراكز الفكر في الولايات المتحدة والعالم:

بحسب احصاء ماكغان في مؤشره **Global-Go to Think Tanks** لعام 2020 من جامعة بنسلفانيا، يضم قطاع مراكز الفكر على المستوى العالمي نحو 11,175 مؤسسة، إذ تحتل آسيا اليوم المرتبة الأولى عالمياً بـ 3,389 مركزاً تمثل 30.33% من الإجمالي، متقدمةً على أوروبا التي تضم 2,932 مركزاً، وأمريكا الشمالية التي تستوعب 2,397 مركزاً. وتُساهم أمريكا الجنوبية والوسطى بنسبة 10.55%، فيما تتراجع حصة أفريقيا جنوب الصحراء إلى 6.08%، ولا تتجاوز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 5.36% من المجموع العالمي.¹

الخريطة (1) : تعرض نسبة توزيع مراكز الفكر حسب الأقاليم لسنة 2020



Source: James G. McGann, *2020 Global Go To Think Tank Index Report* (Philadelphia: Think Tanks and Civil Societies Program, University of Pennsylvania, 2021), p43.

1 James G. McGann, *2020 Global Go To Think Tank Index Report* (Philadelphia: Think Tanks and Civil Societies Program, University of Pennsylvania, 2021), p43.

الجدول (1): توزيع مراكز الفكر حسب المنطقة الجغرافية

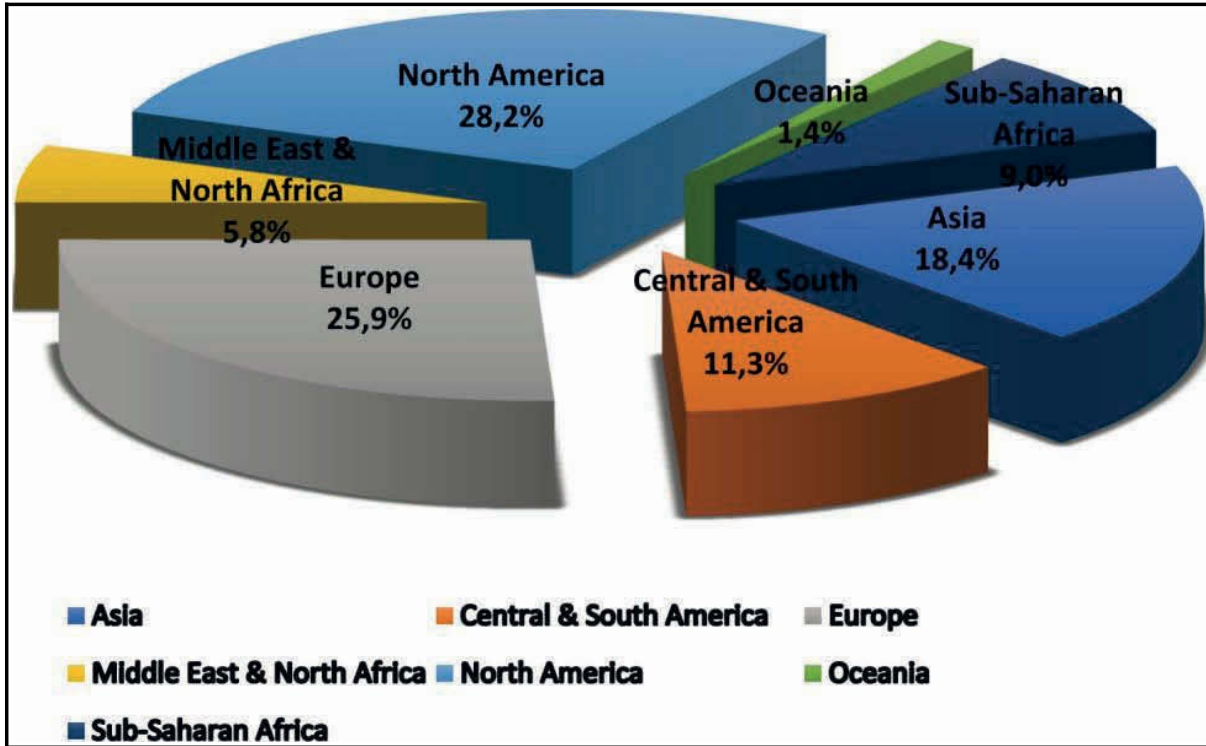
المنطقة	عدد مراكز الفكر
أوروبا	2932
أمريكا الشمالية	2397
آسيا	3389
أمريكا الجنوبية والوسطى	1179
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	679
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	599
الإجمالي	11175

Source: James G. McGann, *2020 Global Go To Think Tank Index Report* (Philadelphia: Think Tanks and Civil Societies Program, University of Pennsylvania, 2021), p43.

نلاحظ من خلال الخريطة (1) والشكل (1) تفوق آسيا على جميع المناطق الأخرى من حيث عدد مراكز الفكر منذ 2020 على خلاف العقود الماضية أين كانت أمريكا وأوروبا في الصدارة، حيث في 2015 كانت أمريكا الشمالية تحوز على 28.2% من مراكز الفكر في العالم كما هو موضح في الشكل (2)، بينما في عام 2020 تراجعت على حساب آسيا. ويُعزى هذا التفوق الآسيوي إلى الصعود الإقليمي للصين والهند وفيتنام وكوريا الجنوبية من خلال ترجمة هذا الصعود إلى إنشاء مؤسسات للتفكير الاستراتيجي بحيث تواكب طموحاتها في التأثير الإقليمي والدولي.¹

1 Ibid.

الشكل (1): توزيع مراكز الفكر في العالم حسب الاقاليم لسنة 2015



Source: Rongying Zhao, Mingkun Wei, and Wei Quan, "Evolution of Think Tanks Studies in View of a Scientometrics Perspective," *Knowledge Organization* 44, no. 5 (2017): p341.

يتضح لنا من خلال المقارنة بين بيانات 2015 و2020 دلالة مهمة: فأمريكا الشمالية التي كانت تحوز 28.2% في 2015 تراجعت حصتها لصالح آسيا في 2020، وهذا يبين أن مراكز الفكر ليست ظاهرة جامدة بل متحركة ومرتبطة بموازين القوى الدولية المتحولة. ويمكن قراءة هذا التحول باعتباره مؤشرا على انتقال مركز ثقل إنتاج المعرفة الاستراتيجية من الغرب الأطلسي نحو الشرق الآسيوي.

ولكن، رغم ذلك لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بمكانتها كأبرز مركز لمراكز الفكر في العالم، إذ تضم وحدها نحو 2.203 مركزا تمثل ما يقارب خمس الإجمالي العالمي، وهو رقم يفوق نظيره الصيني الثاني عالمياً بأكثر من 780 مركزا، ثم تليها الهند والمملكة المتحدة.¹

1 Ibid., 44.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

الجدول (2): الدول العشر الأولى من حيث عدد مراكز الفكر

الترتيب	الدولة	عدد مراكز الفكر
1	الولايات المتحدة الأمريكية	2203
2	الصين	1413
3	الهند	612
4	المملكة المتحدة	515
5	كوريا الجنوبية	412
6	فرنسا	275
7	ألمانيا	266
8	الأرجنتين	262
9	البرازيل	190

Source: James G. McGann, *2020 Global Go To Think Tank Index Report* (Philadelphia: Think Tanks and Civil Societies Program, University of Pennsylvania, 2021), p44.

تتركز معظم مراكز الفكر الأمريكية، مثلما يبينه الجدول (3) أدناه، في أربع ولايات رئيسية وهي ماساشوستس وواشنطن العاصمة وكاليفورنيا ونيويورك.² ويُعزى ذلك لكون هذه الولايات ذات ثقل سياسي واقتصادي ومالي، فواشنطن هي العاصمة السياسية للولايات المتحدة وتحتل مراكز الفكر هناك يجعلها قريبة من مؤسسات صنع القرار، أما كاليفورنيا ونيويورك فهي الأقطاب المالية الكبرى في الولايات المتحدة بحيث تتمركز فيها مؤسسات المال والأعمال.

2 Ibid., p48.

الجدول (3): ترتيب الولايات الأمريكية من حيث عدد مراكز الفكر

الولاية	عدد مراكز الفكر
ماساتشوستس	168
واشنطن العاصمة	148
كاليفورنيا	153
نيويورك	137
فيرجينيا	97
إيلينوي	56
تكساس	48
ميريلاند	47
كونيتيكت	42
نيو جيرسي	37
بنسلفانيا	36

Source: James G. McGann, *2020 Global Go To Think Tank Index Report* (Philadelphia: Think Tanks and Civil Societies Program, University of Pennsylvania, 2021), p48.

المطلب الثالث: تصنيفات مراكز الفكر

لا يكفي تعريف مراكز الفكر للإحاطة بهذه الظاهرة المعقدة والمتنوعة، ذلك لأنها -كما ذكرنا في المطلب الأول- ليست مؤسسات متجانسة في هياكلها التنظيمية وانتاءاتها الإيديولوجية ومجالات اختصاصها البحثي، فضلاً عن مدى قربها من مراكز صنع القرار وعلاقتها بالحكومة والنخب السياسية والمالية واللوبيات. من هنا، فإن تصنيف هذه المؤسسات خطوة لا بد منها من أجل فهم طبيعة الاختلاف بين أدوارها في منظومة صنع القرار.

وتتعدد المعايير والأسس التي من خلالها تصنف مراكز الفكر. نذكر أبرزها في ما يلي:

أولاً: معيار العلاقة بين الحكومة ودرجة الاستقلالية¹: ويعد هذا المعيار الأكثر شيوعاً، ويميز بين صنفين من مراكز الفكر:

1. مراكز الفكر المستقلة (Independent Think Tanks):

أو مراكز الفكر غير الحكومية، وهذه المراكز لا تخضع لحكومة أو حزب أو إلى أي جهة رسمية. ويتم تمويلها أساساً عبر تبرعات الافراد، مساهمات المجتمع المدني، الشركات الخاصة، أو المؤسسات الخيرية الداعمة للبحوث والبرامج العلمية.²

وينتشر هذا الصنف في الولايات المتحدة أكثر من غيرهان حيث تعمل مراكز الفكر الأمريكية في إطار من الاستقلالية المؤسسية، وتقدم نفسها دائماً كمنبر محايد. غير أن أندرو ريتش يعتبر أنه لا وجود اليوم لمراكز فكر محايدة مهما بلغت درجة استقلاليته عن أي جهة، ذلك لأن ارتباطها بمصادر تمويل مختلفة يضعها، بشكل أو بآخر، ضمن توجهات الجهات التي تدعمها.³ وقد تجلّى ذلك في تحقيق أجرته صحيفة نيويورك تايمز سنة 2014 والتي كشفت أن مراكز بحث أمريكية كبرى مثل معهد بروكينغز ومجلس العلاقات الخارجية (CFR) تلقت تمويلاً من طرف حكومات أجنبية من بينها الإمارات والصين من أجل التأثير على صنع القرار السياسي في مجالات مثل السياسة الخارجية، الدفاع والتجارة.⁴

1 عروس، دور مراكز الفكر والرأي في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سابق، ص 82.

2 المرجع نفسه.

3 Rich, *Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise*, p48.

4 Lipton, Eric, Brooke Williams, and Nicholas Confessore. "Foreign Powers Buy Influence at Think Tanks." *The New York Times*, September 6, 2014.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

وإذا اطلعنا على دراسة أصدرها معهد كوينسي (Quincy Institute) عام 2025 أن الحكومات الأجنبية والكيانات المملوكة لها ضخت ما لا يقل عن 110 ملايين دولار في خمس سنوات فقط لصالح أكبر خمسين مركز أبحاث أمريكي، قادمةً من 54 دولة مختلفة.¹ وهذه الجهات المانحة ليست أطرافاً محايدة وإنما دول لها مصالح استراتيجية واضحة في الدفع بمراكز الفكر لإصدار أبحاث وتوصيات في السياسة الخارجية أو التجارة أو غيرها من الملفات لصانع القرار الأمريكي تكون في صالح هذه الدول الممولة.

يشير الشكل (3) والجدول (3) أدناه إلى توزيع الدول الممولة، حيث في الفترة ما بين سنة 2019 إلى 2023 جاءت الإمارات العربية المتحدة جاءت في المرتبة الأولى بما يزيد على 16.7 مليون دولار، تلتها المملكة المتحدة بـ 15.5 مليون، ثم قطر بـ 9.1 مليون دولار. واللافت هنا أن جميع الدول المانحة دول غربية حليفة للولايات المتحدة، باستثناء دولتين خليجيتين غير ديمقراطيتين تحتلان مراتب متقدمة في هذه القائمة، كما نجد كذلك الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والأمم المتحدة في قائمة الممولين على غرار الدول.² في حين يتصدر مستقبلي هذا التمويل مراكز فكر تحتل دور مهم في رسم الخطاب الاستراتيجي الأمريكي، كمجلس الأطلسي (Atlantic Council) الذي استقطب ما لا يقل عن 20.8 مليون دولار من مصادر أجنبية، ومعهد بروكينغز بـ 17.1 مليون، ومعهد الشرق الأوسط (Middle East Institute) بنحو 9.1 مليون دولار.³

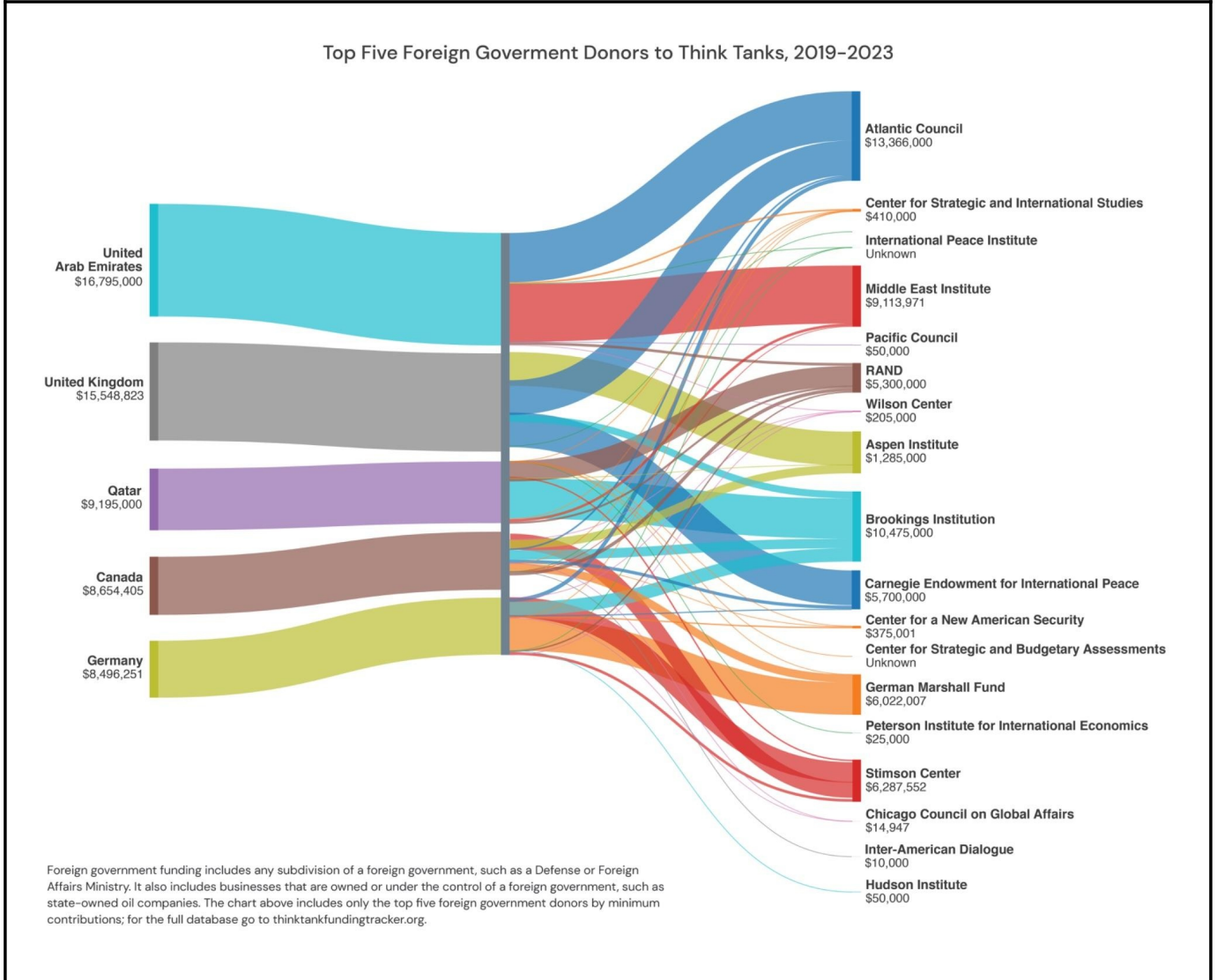
<https://www.nytimes.com/2014/09/07/us/politics/foreign-powers-buy-influence-at-think-tanks.html>

1 Ben Freeman and Nick Cleveland-Stout, "Big Ideas and Big Money: Think Tank Funding in America," Quincy Brief No. 68 (Washington, DC: Quincy Institute for Responsible Statecraft, January 2025), p 2,17.

2 Ibid.,17,18-19.

3 Ibid.,20.

الشكل رقم (2): أكثر خمس حكومات أجنبية تمويلاً لمراكز الفكر في الفترة (2019-2023)



Source: Ben Freeman and Nick Cleveland-Stout, *"Big Ideas and Big Money: Think Tank Funding in America,"* Quincy Brief no. 68 (Washington, DC: Quincy Institute for Responsible Statecraft, January 2025), p18.

الجدول رقم (4): أكثر مراكز الفكر تمويلاً من طرف الحكومات الأجنبية (2019-2023)

Top Think Tanks Funded by Foreign Governments	
Think Tank	Minimum Received, 2019-2023
Atlantic Council	\$20,883,000
Brookings Institution	\$17,150,001
German Marshall Fund	\$16,168,022
RAND	\$12,400,000
Stimson Center	\$11,632,261
Middle East Institute	\$10,631,648
Carnegie Endowment for International Peace	\$10,565,011
Center for a New American Security	\$2,805,001
Center for Strategic and International Studies	\$1,975,000
Peterson Institute for International Economics	\$1,725,019
Aspen Institute	\$1,551,000
Hudson Institute	\$1,265,000
Center for American Progress	\$600,000
Wilson Center	\$591,000
Inter-American Dialogue	\$325,000

Foreign government funding includes any subdivision of a foreign government, such as a Defense or Foreign Affairs Ministry. It also includes businesses that are owned or under the control of a foreign government, such as state-owned oil companies and multilateral organizations that the U.S. government contributes to such as NATO.

Source: Freeman and Cleveland-Stout, “*Big Ideas and Big Money: Think Tank Funding in America*”, p20.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

إن هذه الأرقام التي يبينها الجدول (4) تبين لنا مفارقة مهمة تكمن في أن مراكز فكر كمجلس الأطلسي (**Atlantic Council**) الذي يحتل المرتبة الأولى باستقطاب أكثر من 20.8 مليون دولار من مصادر أجنبية ورائد التي حلت رابعاً بـ 12.4 مليون دولار ومعهد ستيمسون في المرتبة الخامسة بأكثر من 11 مليون دولار هي في الوقت نفيه من أكثر مراكز الفكر صراحةً في الترويج للسياسة الخارجية الأمريكية وتوجهات حلف الناتو. وهذه المفارقة تُقَوِّض أطروحة الاستقلالية التي تتمسك بها هذه المراكز في تقديم نفسها للرأي العام، وتدفعنا للتساؤل عما إذا كان التمويل الأجنبي يُنتج توصيات بحثية محايدة أم أنه يشتري نتائج محددة بشكل مسبق، وهذا ما سنحاول الكشف عنه فيما يلي من هذا الفصل.

2. مراكز الفكر المرتبطة بالحكومة:

ويضم هذا الصنف مراكز الفكر التي تتلقى تمويلاً مباشراً بالحكومة أو ترتبط معها بعقد قانوني، وتسمى كذلك بـ "المتعاقدين الحكوميين" (**Government Contractors**) لكونها تمول من الحكومة الفيدرالية الأمريكية مقابل تزويدها بأبحاث تضم توصيات حول في مجالات معينة مثل الدفاع والأمن القومي. وتعتبر مؤسسة راند أبرز نموذج لهذا النوع، وقد ذكرنا سابقاً أنها تأسست أصلاً من طرف سلاح الجو الأمريكي عام 1948.

وقد رصدت دراسة معهد كوينسي أن الحكومة الأمريكية أنفقت ما لا يقل عن 1.49 مليار دولار في عقود مع مراكز فكر أمريكية خلال الفترة بين عامي 2019 و2023، وهذا الرقم يتجاوز بمراحل مجموع التمويل الأجنبي الذي أشرنا إليه مسبقاً في نفس الفترة. حيث تستأثر مؤسسة راند وحدها على نحو 1.4 مليار دولار من هذا المجموع، أي ما يعادل نحو 94 بالمئة من إجمالي التمويل الحكومي الأمريكي لمراكز الأبحاث، أما ما تبقى من التمويل الحكومي الأمريكي خارج نطاق راند، فيتوزع على عدد محدود من المراكز، في مقدمتها مركز ويلسون الذي استقطب ما نجو 51.6 مليون دولار، ومركز ستيمسون بـ 8.7 مليون، ثم مجلس الأطلسي بـ 8 ملايين، ومعهد أسبن بـ 6.2 مليون دولار.¹

1 Ibid., 17,20.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

وتتصدر وزارة الدفاع أو البنتاغون قائمة الجهات الحكومية المانحة بـ 783 مليون دولار، تليها وزارة الصحة والخدمات الإنسانية بـ 305 ملايين، ثم وزارة الأمن الداخلي بـ 259 مليوناً.² ونلاحظ هنا أن القطاع الأمني والاستراتيجي يشكل الغالبية العظمى من التمويل الحكومي لمراكز الفكر.

الجدول رقم (5): ترتيب مراكز الفكر حسب تمويل الحكومة الأمريكية في الفترة (2019- 2023)

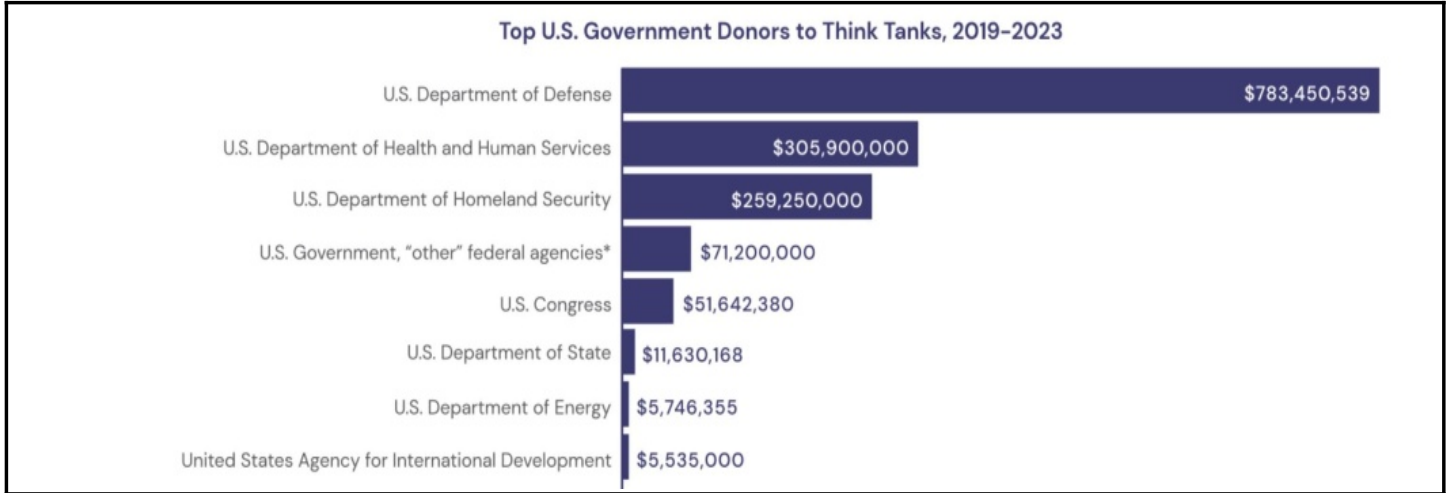
Top Think Tanks Funded by the U.S. Government	
Think Tank	Minimum Received, 2019-2023
RAND	\$1,409,000,000
Wilson Center	\$51,692,380
Stimson Center	\$8,742,990
Atlantic Council	\$8,081,001
Aspen Institute	\$6,235,000
Center for a New American Security	\$3,985,000
German Marshall Fund	\$3,235,009
Carnegie Endowment for International Peace	\$3,180,001
Brookings Institution	\$1,820,002
Inter-American Dialogue	\$356,000

U.S. government funding includes all federal government funding and, when possible, delineates the specific office and department that federal funds originate from.

Source: Freeman and Cleveland-Stout, “*Big Ideas and Big Money: Think Tank Funding in America*”, p27.

² Ibid., 26.

الشكل (3): القطاعات الحكومية الأمريكية الأكثر تمويلًا لمراكز الفكر (2019-2023)



Source: Freeman and Cleveland-Stout, “Big Ideas and Big Money: Think Tank Funding in America”, p27.

ثانياً: تصنيف وفق الانتماء الإيديولوجي:

ويعتمد هذا التصنيف على المنطلقات الإيديولوجية والقيم السياسية التي توجه خطاب مراكز الفكر، أو حسب الارتباط الحزبي، وفي الحالة الأمريكية نميز مراكز الفكر على ثلاث تيارات:

* **مراكز الفكر المحافظة:** ذات توجه سياسي يميني قريب من الحزب الجمهوري، وقد ذكرنا آنفاً مؤسسة هيريتيج (**Heritage Foundation**) و معهد كاتو (**Cato Institute**)

* **مراكز الفكر الليبرالية:** وهي ذات توجه يساري تقدمي قريب من الحزب الديمقراطي. مثل مركز التقدم الأمريكي (**Center of American Progress**) الذي يقدم نفسه في موقعه الرسمي بأنه "تقدمي يعالج قضايا البيئة والتنوع المجتمعي وسياسات العمل".¹ كما نجد معهد بروكينغز، و مجلس العلاقات الخارجية (**CFR**).

1 Center for American Progress, “About Us,” accessed March 7, 2026, <https://www.americanprogress.org/about-us/>.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

* مراكز الفكر الوسطية: وهذه المراكز تتبنى خطاباً معتدلاً غير منحاز لأي تيار، مثل معهد كارنيغي للسلام الدولي، وفي أوروبا نجد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

ثالثاً: تصنيف جيمس ماكفان:

وهو أوسع هذه التصنيفات، حيث لا يستند ماكفان معايير معينة وإنما صنف بناءً على واقع مراكز الفكر، وهي كالآتي:¹

* **المراكز المستقلة والذاتية الحكم:** وهي المراكز التي تتمتع باستقلالية تامة عن أي جهة تمويل أو جماعة مصالح، وتعمل بمعزل عن أي توجيه حكومي في هياكلها التنظيمية وقراراتها البحثية.

* **المراكز شبه المستقلة:** وهي مراكز تحتفظ باستقلاليتها عن الحكومة من الناحية الشكلية، غير أنها تخضع في توجهاتها البحثية وعملياتها التشغيلية لسيطرة جهة تمويل رئيسية أو جماعة مصالح تستحوذ على الجزء الأكبر من مواردها المالية.

* **المراكز الحكومية:** وهي الهيئات البحثية المندمجة في البنية الرسمية للدولة، والمشكلة جزءاً لا يتجزأ من أجهزتها المؤسسية.

* **المراكز شبه الحكومية:** وهي مراكز تعتمد في تمويلها اعتماداً كلياً على المنح والعقود الحكومية، دون أن تنتمي إلى الهيكل الرسمي للدولة أو تكون جزءاً من أجهزتها البيروقراطية.

* **المراكز الجامعية:** وهي مراكز بحث السياسات العامة المنبثقة من المؤسسات الأكاديمية أي الجامعات.

* **المراكز الحزبية:** وهي المراكز المرتبطة بشكل رسمي بحزب سياسي بعينه، وتعمل في خدمة أجندته الإيديولوجية والبرنامجية.

* **المراكز التجارية الربحية:** وهي مراكز الفكر التي تعمل وفق منطق السوق، حيث تأخذ طابع شركة استشارات ربحية، أو أذرع بحثية لبنوك كبرى مثل غولدمان ساكس.

1 McGann, *Global Go To Think Tank Index 2020*, p43.

رابعاً: تصنيف توماس ميدفيتز:

على عكس جميع التصنيفات المذكورة التي حاولت وضع مراكز الفكر في قوالب أو أنماط محددة، ينظر ميدفيتز إليها لا بوصفها مؤسسات يمكن تصنيفها وفق معايير معينة، بل باعتبارها "مجال ممتد" (**Interstitial Field**) حيث تقع بين أربعة مجالات كبرى وهي: المجال الأكاديمي، المجال السياسي، المجال الاقتصادي والمجال الإعلامي.¹

وانطلاقاً من ذلك سماها ميدفيتز بالكيانات الهجينة (**Hybrid Entities**) لأنها يمكنها أن تتواجد في مختلف هذه المجالات في نفس الوقت، حيث تأخذ المصادقية والأمانة العلمية من المجال الأكاديمي عبر إنتاج البحوث العلمية، وتستمد النفوذ من المجال السياسي بحكم قربها من مؤسسات صنع القرار، وتعتمد على التمويل من المجال الاقتصادي لضمان استمرارية نشاطها بينما تستخدم المجال الإعلامي عبر إقامة الندوات والملتقيات كمنصة لترويج أفكارها للرأي العام.²

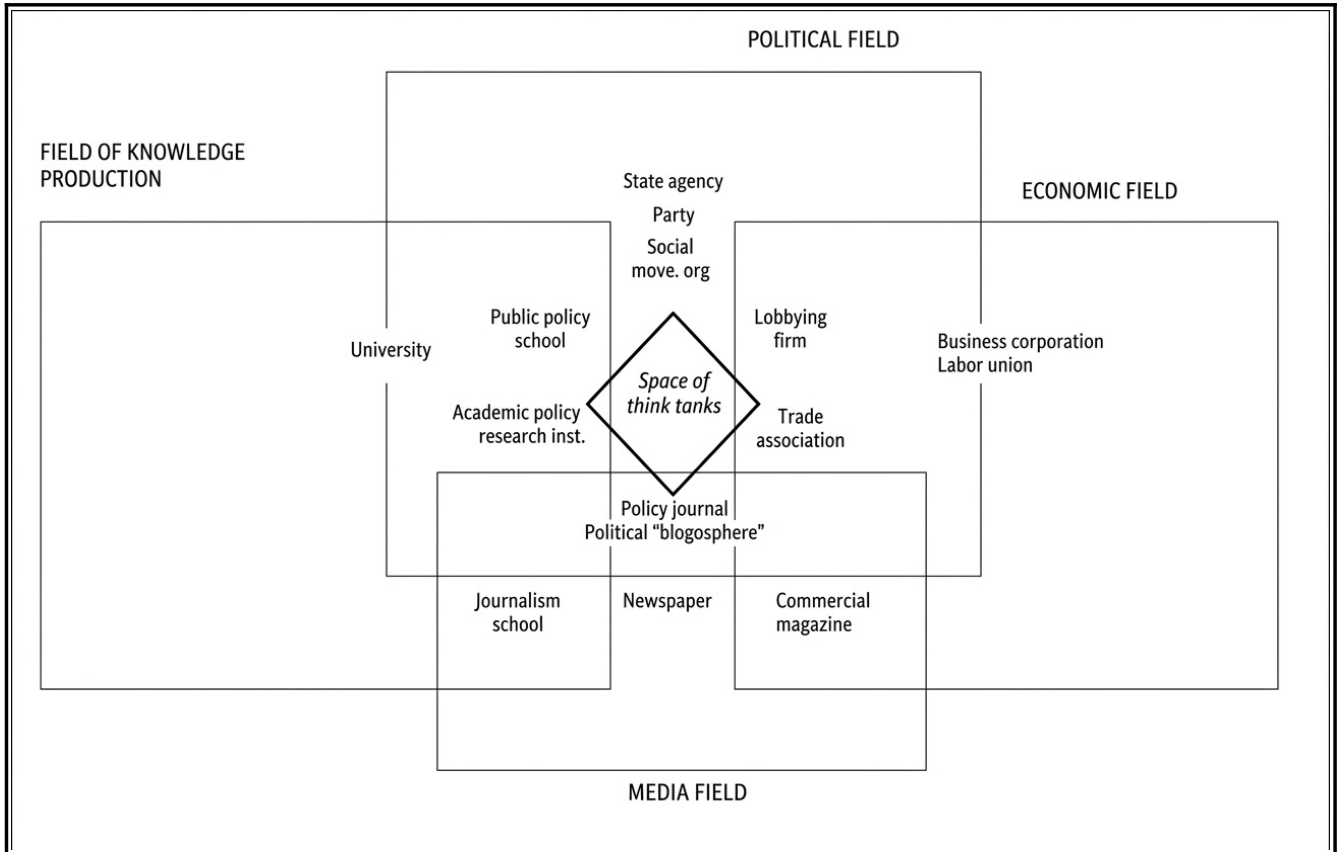
وبناءً على هذا التصنيف لا ينظر ميدفيتز إلى خبراء مراكز الفكر كعلماء بالمعنى التقليدي وإنما كوسطاء معرفيين يمتلكون مهارة تجميع راس مال رمزي من هذه المجالات الأربعة وتحويلها إلى سلطة فكرية تمكنهم من توجيه السياسات العامة.³

1 Thomas Medvetz, "US Think Tanks in the Field of State Power," *Actes de la recherche en sciences sociales* 200, no. 5 (2013): p48.

2 Thomas Medvetz, *Think Tanks in America* (Chicago: University of Chicago Press, 2012), p32.

3 Ibid.

الشكل رقم (4): مخطط يوضح المجالات الأربعة التي تنتمي إليها مراكز الفكر حسب ميدفيتز



Source: Helen Dempster and Catarina Afonso dos Santos, *"The 'Triple Threat' Facing Think Tanks,"* Center for Global Development, March 10, 2026, <https://www.cgdev.org/blog/triple-threat-facing-think-tanks>.

المبحث الثاني: صناعة السياسة الخارجية الأمريكية

إن الكشف عن دور مراكز الفكر في السياسة الخارجية الأمريكية يستلزم أن نفهم الحقل الذي تعمل فيه، أي السياسة الخارجية بما تنطوي عليه من مفاهيم ومحددات وفواعل ومؤسسات. ذلك أن التأثير الذي تمارسه مراكز الفكر لا يقع في فراغ، إذ يُمارَس داخل بنية سياسية محددة، بحيث يتشكّل فيها القرار عبر تفاعلات بين مراكز صنع رسمية وغير رسمية. ولأجل ذلك، نتناول هذا المبحث في مطلبه الأول السياسة الخارجية الأمريكية من حيث المفهوم ومحددات، قبل أن تنتقل في المطلب الثاني إلى تشريح المنظومة المؤسسية التي تُنتج هذه السياسة، ونختم المبحث بالمطلب الثالث الذي يتناول الآليات التي تتوسل بها مراكز الفكر لاختراق هذه المنظومة والتأثير في مساراتها.

1. المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية: المفهوم والمحددات:

أولاً: تعريف السياسة الخارجية الأمريكية:

تتنوع تعاريف السياسة الخارجية، وذلك نظراً لتعدد زوايا النظر التي ينطلق منها الباحثون، فمنهم من يقاربها من منظور السلوك الخارجي للدولة، ومنهم من يركز على أهدافها ومصالحها، فيما يذهب فريق ثالث إلى تعريفها من خلال المؤسسات والآليات المعنية بصنع القرار.¹

ويعرف جيمس روزنو السياسة الخارجية بأنها مجموع التوجهات الرسمية التي تتبناها وحدة سياسية تجاه بيئتها الخارجية، وأنها لا تفهم إلا من خلال ما يسميه "المتغيرات التفسيرية" التي تتراوح بين الخصائص الفردية لصانع القرار وصولاً إلى هيكل النظام الدولي.² ويقصد روزنو بالمتغيرات التفسيرية مجموعة المستويات التي من خلالها يمكن تحليل السياسة الخارجية، وتتمثل هذه المستويات في:

* **الفرد:** أي أن شخصية صانع القرار، تجاربه، قناعاته، وأسلوبه في التفكير، كل هذه يؤثر في القرار الخارجي.

1 محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1989)، ص 11.

2 James N. Rosenau, "Pre-theories and Theories of Foreign Policy," in R. Barry Farrell, ed., Approaches to Comparative and International Politics (Evanston: Northwestern University Press, 1966), p 98.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

* **الدور:** بمعنى الموقع الوظيفي الذي يشغله هذا الفرد يفرض عليه قيوداً وتوقعات معينة بغض النظر عن شخصيته.

* **الحكومة:** المتمثلة في طبيعة النظام السياسي الداخلي وبنية مؤسسات الدولة.

* **المجتمع:** من خلال الثقافة السياسية والرأي العام والبيئة الاجتماعية للدولة.

* **النظام الدولي:** عبر موازين القوى والهيكل العام للعلاقات بين الدول.

كما نجد تعريف **هولستي** (K.J. Holsti) للسياسة الخارجية بأنها "الأفعال والتصرفات التي تتبعها حكومات الدول في العلاقة مع الحكومات الأخرى أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق جملة من الأهداف"¹.

ويذهب **أحمد نوري النعيمي** إلى اعتبار أن السياسة الخارجية هي "منهج عمل الدولة لتنظيم علاقاتها الخارجية تبعاً لمصالحها القومية وما يتصل بها من أهداف ووسائل وسياسات فرعية"، وهو تعريف يُبرز البُعد الاستراتيجي في السياسة الخارجية ويربطها بالمصلحة الوطنية بشكل وثيق.²

وبناءً على هذه التعريفات، يمكن القول أن السياسة الخارجية تمثل إطار التصرف الرسمي للدولة تجاه محيطها الدولي، يشمل مجموعة من الأهداف والأدوات والتوجهات التي تحدد كيفية تعاملها مع الوحدات الخارجية الأخرى، ومن أبرز ما تتميز به السياسة الخارجية عن غيرها من الأنشطة الدولية أنها تنطوي دائماً على قرار رسمي صادر عن سلطة صنع القرار في الدولة، كما أنها تنطوي على حسابات عقلانية للتكلفة والعائد.

ثانياً: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى:

أ. السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

ثمة خلط شائع في الأدبيات التعليمية بين السياسة الخارجية وعلم العلاقات الدولية، وإن كانا يشتركان في موضوع التفاعل بين الوحدات السياسية، والفرق بينهما أن العلاقات الدولية هي

1 K.J. Holsti, International Politics: A Framework for Analysis, 4th ed. (Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1983), p. 21.

2 أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (عمان: دار وهران للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 20.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

الحقل المعرفي الأشمل الذي يعنى بدراسة التفاعلات كلها في المجتمع الدولي سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافية، بينما تنصب السياسة الخارجية على السلوك الرسمي لدولة بعينها تجاه محيطها الدولي. وبعبارة أخرى، العلاقات الدولية هي الميدان، والسياسة الخارجية هي أحد الفواعل المشكّلة لهذا الميدان.¹

كما أنه يشار أحياناً إلى أن السياسة الخارجية تُعنى بما "ينبغي أن يكون" من منظور الدولة، في حين تهتم العلاقات الدولية بما "هو كائن" على صعيد التفاعلات الدولية بمجملها، وهذا ما يجعل التحليل الدقيق للسياسة الخارجية مدخلاً ضرورياً لفهم آليات النظام الدولي.²

ب. السياسة الخارجية والدبلوماسية

تُعَدّ الدبلوماسية الأداة التنفيذية الأكثر استخداماً في السياسة الخارجية، لا سيما في أوقات السلم. فهي "فن وممارسة إدارة المفاوضات مع الدول الأخرى في عملية تنفيذ السياسة الخارجية". وعلى هذا الأساس فالعلاقة بينهما علاقة وسيلة بغاية، بمعنى أن الدبلوماسية وسيلة من وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وليس العكس. ونجاح الدبلوماسية يعود بالإيجاب على السياسة الخارجية، وإخفاقها يُفضي إلى اتساع الفجوة بين الأهداف المرسومة والوقائع المحققة.³

ج. السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

يرى كثير من الباحثين أن السياسة الخارجية ما هي إلا امتداد للسياسة الداخلية، حيث ويذهب كارل فريدريك إلى أن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعاداً خارجية، وأن السياسة الخارجية تتشكّل إلى حد بعيد بفعل الضغوط والمتطلبات الداخلية. كما يشير هانريدر إلى أن الحدود بين السياستين أصبحت متداخلة إلى حد يجعل التمييز بينهما أمراً نظرياً لا واقعياً.⁴

1 إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات"، ط4، (الكويت: منشورات دار السلاسل، 1985)، ص 130-131.

2 حسين بوقارة، "السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات لنظرية التحليل"، (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص 26.

3 المرجع نفسه، ص 30.

4 أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 47.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

وما يمكن أن يدل على ذلك هو أن الدول التي تعاني من اضطرابات داخلية حادة سرعان ما تنعكس تلك الاضطرابات على توجهاتها الخارجية، سواء من حيث اتجاهها نحو التصعيد الخارجي لتحويل الأنظار، أو من حيث تراجع قدرتها على الانخراط الفعّال في الشؤون الدولية. وهذا ما يمكن أن يُثبت الترابط الوثيق بين الداخل والخارج في منظومة السياسة العامة للدولة.

ثالثاً: محددات السياسة الخارجية الأمريكية:

تُعدّ محددات السياسة الخارجية المجموعة من العوامل والمتغيرات التي تُؤثر في توجيه السلوك الخارجي للدولة وتقيّد خياراتها أو تفتح أمامها آفاق معينة دون غيرها.¹ وقد تنبّه الباحثون في تحليل السياسة الخارجية إلى ضرورة التمييز بين نوعين رئيسيين من هذه المحددات: الأولى هي تلك التي تنبع من الداخل الأمريكي ذاته، والثانية هي وتلك التي ترتبط بالبيئة الخارجية المحيطة. وهذا التصنيف ليس اعتباطياً بل هو تصنيف تحليلي يفسر الآليات الكامنة وراء قرارات السياسة الخارجية الأمريكية.

1. المحددات الداخلية:

وتنقسم إلى:

أ. العوامل الجغرافية:

حيث لا يمكن فهم أي سياسة خارجية دون استيعاب البُعد الجغرافي للدولة. فالولايات المتحدة تتمتع بموقع جغرافي استثنائي، إذ تعتبر دولة قارية شاسعة تطل على محيطين، الأطلسي شرقاً والهادئ غرباً، وتحدها دولتان فقط برياً، وهما كندا الحليف التقليدي لها بحدود طويلة هادئة في شمالها، وكذلك المكسيك جنوباً. وهذا الموقع أتاح للولايات المتحدة تاريخياً هامش أمن جغرافي وفّر لها القدرة على ممارسة سياسة العزلة في مراحلها التأسيسية الأولى، قبل أن تتحوّل إلى قوة توسعية مدفوعة بديناميكيات العولمة وإغراءات الهيمنة.²

1 محمد شليب، "السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1979-1994)" (رسالة دكتوراه دولة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006)، ص 28.

2 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 178.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

كما أن التوسع الجغرافي الكبير للولايات المتحدة ساهم في رسم تنوع بيئي واقتصادي داخلي مميز بحيث جعلها دولة شبه مكتفية ذاتياً، فهي غنية بالنفط والغاز الصخري والمعادن المختلفة إضافة إلى ثروة غابية وحيوانية، مما قلّص اعتمادها التاريخي على الموارد الخارجية مقارنة بالقوى الكبرى الأخرى. ويمكن أن نفهم من خلال هذا البعد توجهاتها الخارجية حين تنتقل من الإنكفاء إلى الانخراط.

ب. المحددات الاقتصادية:

حيث تُشكّل القدرة الاقتصادية أحد أبرز محددات السياسة الخارجية الأمريكية. فالولايات المتحدة تمتلك أكبر اقتصاد في العالم وهو ما يمنحها نفوذاً واسعاً في المنظومة الاقتصادية الدولية، سواء عبر هيمنة الدولار على النظام النقدي العالمي، أو عبر ثقلها في المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد أتاح هذا النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة توظيف الدبلوماسية الاقتصادية بفاعلية، سواء من خلال المساعدات المشروطة أو فرض العقوبات الاقتصادية أو إبرام الاتفاقيات التجارية الاستراتيجية¹

فلا يمكن إذن عزل المصالح الاقتصادية الأمريكية عن صنع السياسة الخارجية، فكثير من التدخلات الأمريكية في المناطق المختلفة كان مدفوعاً بحسابات اقتصادية بحتة، سواء تعلق الأمر بضمان توسعها في استغلال مصادر الطاقة أو حماية استثمارات شركاتها متعددة الجنسيات أو الحفاظ على أسواقها التجارية.

ج. المحددات العسكرية:

تُعدّ القوة العسكرية الأمريكية من أبرز محددات سياستها الخارجية، بل إنها تُمثّل المرتكز الأساسي لصياغة هذه السياسة وتنفيذها. فالولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في الإنفاق العسكري عالمياً، وتمتلك ترسانة نووية ضخمة وشبكة متشعبة من القواعد العسكرية الموزعة في أكثر من سبعين دولة حول العالم. وقد أفضى هذا التفوق العسكري إلى إغراء دائم للإدارات المتعاقبة بتوظيف القوة الصلبة أداة رئيسية في السياسة الخارجية، بدءاً من الردع النووي إبان

1 أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 209.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

الحرب الباردة، مرورا بحروب الخليج، وصولاً إلى الحرب على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.¹

د. المحددات الثقافية والأيديولوجية:

تُمثل الخلفية الثقافية والأيديولوجية محدداً خفياً غير مرئي لكنه بالغ الأثر في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية. حيث تنطلق الولايات المتحدة في تشكيل سياستها الخارجية من رؤية ذاتية تُصوّرها بوصفها "دولة استثنائية" مُعلّقة برسالة نشر الديمقراطية والحرية وقيم حقوق الإنسان. وقد شكّلت هذه القناة الأيديولوجية مُسوَّغاً لكثير من تدخلاتها الخارجية، سواء الناعمة منها عبر السينما والفن وغيرها، أو الصلبة عبر التدخل العسكري بذريعة حماية المدنيين ونشر الديمقراطية.²

هـ. المحددات الشخصية:

حيث تلعب شخصية صانع القرار كذلك دوراً في التأثير على توجهات السياسة الخارجية، بمعنى أن شخصية الرئيس الأمريكي وقناعاته الأيديولوجية وانتمائه الحزبي تُحدث فرقاً في توجهاته. ويتضح هذا الفارق مثلاً بين نهج جورج بوش الابن المتشدد الصدامي، ونهج باراك أوباما الأكثر انفتاحاً على التعددية والمؤسسات الدولية.³

2. المحددات الخارجية: طبيعة النظام الدولي:

يعد طبيعة النظام الدولي وتوزيع القوى فيه أبرز المحددات الخارجية لسياسة الخارجية الأمريكية. وقد شهد هذا النظام منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 تحولات بنيوية جوهرية في توزيع القوة، إذ انتقل من نظام ثنائي القطبية (**Bipolarity**) الذي استمر على مدى أربعة عقود من الحرب الباردة، إلى نظام أحادي القطبية (**Unipolarity**) أعلنت فيه الولايات المتحدة هيمنتها الشاملة، ثم إلى ما تشير إليه الشواهد المتراكمة منذ العقد الأخير من صعود

1 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 185.

2 إبراهيم بودلكا، "تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008-2009، ص 22.

3 ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 34.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

قطبية متعددة ناشئة في سياق تصاعد الصين وروسيا والقوى الإقليمية المحورية مثل تركيا والهند.

وقد تُرجم هذا التحول في النظام الدولي في التوجهات الاستراتيجية الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية عبر مسارات مختلفة، ففي حقبة ما بعد الحرب الباردة، تبنت إدارة كلينتون استراتيجية توسيع الاشتباك الدولي وتكريس الزعامة الليبرالية (**Engagement and Enlargement**)، فيما ذهبت إدارة بوش الابن إلى التدخل العسكري الوقائي انطلاقاً من عقيدة أمنية جديدة في أعقاب أحداث سبتمبر 2001.

كما أن البُعد المعياري للنظام الدولي لا يمكن أن نهمشه في هذا السياق، إذ تُشكّل المنظومة المؤسسية الدولية (مثل الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية...) قيوداً معياريةً على الفعل الأمريكي وإن ظلت هشة أمام الإرادة الأمريكية حين تصطدم بمصالح جوهرية. فالولايات المتحدة تُجاهر بالتزامها بالشرعية الدولية في خطابها الرسمي، في حين أن ممارستها الفعلية في حالات عديدة تكشف عن قدرة على الالتفاف حول هذه القيود أو تجاهلها حين تقتضي الضرورة الاستراتيجية ذلك.¹

رابعاً: مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية:

تطورت السياسة الخارجية الأمريكية عبر أربع مراحل:²

1. **مرحلة العزلة (1776-1914):** وذلك في أعقاب الاستقلال عام 1776، حيث اختار الآباء المؤسسون الأمريكيون التركيز على البناء الاجتماعي والاقتصادي الداخلي وتدعيم أسس الدولة الناشئة بعيداً عن الانجرار إلى التحالفات الأوروبية وصراعاتها المتشعبة.³

2. **مرحلة الانخراط المتحفظ (1914-1947):** حيث شكّل دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى عام 1917 ثم الثانية عام 1941 نقطة فارقة في مسار سياستها الخارجية. فرغم انخراطها في الحربين، ظلت تتذرع بالشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي مبرراً للتدخل، ولكن هذا الانخراط تسبب في جدل بين تيار الانعزاليين (**Isolationists**) المتمسكين بمبدأ عدم

1 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 117.

2 رقبولي كريم، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: مدخل نظري"، ص 298-299.

3 المرجع نفسه.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

الانجرار إلى الشؤون الأوروبية، وتيار التدخليين (**Interventionists**) الداعين إلى تبني دور قيادي في إدارة الشأن الدولي.¹ وهو جدال لا يزال حتى اليوم.

3. مرحلة القوة العظمى - في الحرب الباردة (1947-1990): بعد الحرب العالمية الثانية خرجت الولايات المتحدة القوة الغربية الأبرز، في مقابل صعود الاتحاد السوفيتي كقطب منافس لها فدخل النظام الدولي على اثر ذلك مرحلة القطبية الثنائية، وقد طغت فيها استراتيجية "الاحتواء" التي صاغها جورج كينان على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية طيلة تلك الحقبة، متجلية في نشر القواعد العسكرية وتقديم المساعدات وشن الحروب بالوكالة. وكذلك سيسة ملئ الفراغ وسياسة الأحلاف العسكرية في كلا المعسكرين، حيث حكمت هذه المرحلة ثنائية صلبة بين قطبين أيديولوجيين، ثم اتجهت بعدها الى الانفراج تدريجياً.

4. مرحلة الهيمنة المنفردة (1990 إلى اليوم): وذلك بعد ما أفضى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خروج الولايات المتحدة القوة الأوحده في النظام الدولي، والتي سميت بـ "اللحظة الأمريكية" (**The American Moment**) وقد ذهبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في هذه المرحلة نحو توسيع حلف الناتو شرقاً الى حدود روسيا وانتهاج سياسة أكثر توسعاً في استخدام القوة العسكرية.² ولكن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 أعادت ترتيب الأولويات وأضفت على السياسة الخارجية الأمريكية طابع الحرب على الإرهاب بوصفه الإطار التنظيمي الأكثر حضوراً.

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

تتميز السياسة الخارجية الأمريكية عن غيرها من سياسات الدول الكبرى بكونها لا تصدر عن مركز قرار واحد، وإنما هي تنتج عبر مستويين وهما: **مستوى المؤسسات الرسمية**ات الصلاحيات الدستورية المحددة التي تمارس تأثيرها عبر قنوات مشروعة ومضبوطة بالنصوص والأعراف، و**مستوى الفاعلين غير الرسميين**الذين يمارسون ضغوطهم وتأثيراتهم عبر قنوات غير مباشرة.³

1 بدر عبد العاطي، "أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول: دراسة حالة اليابان وإسرائيل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، يوليو 2003، ص 8-9.

2 رقبلي كريم، مرجع سابق، ص 299.

3 المرجع نفسه، ص 300-302.

1. المؤسسات الرسمية:

أ- البيت الأبيض والسلطة التنفيذية: حيث يحتل الرئيس الأمريكي الصدارة في منظومة صنع السياسة الخارجية، وذلك لكونه حسب الدستور الأمريكي القائد الأعلى للقوات المسلحة، والمفاوض الأول للمعاهدات الدولية، والصوت الرسمي الذي يُمثل الولايات المتحدة على الساحة الدولية. غير أن هذه المركزية لا تعني أن الرئيس يعمل في فراغ مؤسسي منعزل، إذ يُحاط بشبكة استشارية معقدة تتمحور حول مجلس الأمن القومي (NSC) الذي أنشئ بموجب قانون الأمن القومي لعام 1947، ويُشكل المحور الذي تلتقي عنده تقييمات الأجهزة الاستخباراتية، وتوصيات وزارتي الخارجية والدفاع، ورؤى مستشار الأمن القومي.

كما أن الانتماء الأيديولوجي لإدارة الرئيس والرؤية الاستراتيجية التي يحملها يُسهمان في توجيه دفة السياسة الخارجية نحو مسارات بعينها، أي أن كل رئيس جديد يعيد تشكيل الأولويات والأدوات والمرجعيات في السياسة الخارجية وفق تصورها الخاص للمصلحة الوطنية ويتجلى ذلك في الفرق بين سياسة أوباما الذي يعتمد على التحفظ إزاء التدخل العسكري و آليات الحوار والدبلوماسية متعددة الأطراف، والتي أفضت مثلاً إلى عقد الغتفاق النووي مع إيران عام 2015، وبين سياسة ترامب الانكفائية والقومية تحت شعار "أمريكا أولاً" (America First).¹

ب- الكونغرس الأمريكي: الذي يمثل بغرفتيه (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) ثقل دستوري لا يمكن تجاهله في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية. فبموجب الدستور، يملك مجلس الشيوخ صلاحية المصادقة على المعاهدات الدولية بأغلبية ثلثي أعضائه، كما يختص بالتصديق على تعيينات السفراء وكبار المسؤولين الدبلوماسيين. أما قرار الحرب، فهو نظرياً من الاختصاص الحصري للكونغرس، لكن عملياً يمكن للسلطة التنفيذية الممثلة في الرئيس في إعلان الحرب دون الرجوع للكونغرس لمدة شهرين.

وكذلك للكونغرس سلطة على الميزانية، التي تُعدّ في نهاية المطاف الأداة الأكثر فاعليّة وتأثيراً في توجيه السياسة الخارجية أو تقييدها. فمن خلال مخصصات المساعدات الخارجية، وتمويل عمليات الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، وتشريعات العقوبات الاقتصادية على الدول الأجنبية،

1 المركز العربي للبحوث والدراسات، "ما بين سندان المؤسسية ومطرقة الفردانية: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب"، 6 ماي 2018، <http://www.acrseg.org/40724>.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

يمارس الكونغرس رقابةً فعليةً تتجاوز مجرد الدور التشريعي الشكلي لتصل إلى مستوى التأثير المباشر في البدائل المتاحة أمام صانع القرار.

فضلاً عن ذلك، يُشكّل الاستقطاب الحزبي* داخل الكونغرس عاملاً مهماً، حيث يميل المشرعون في الغالب إلى دعم السياسة الخارجية حين يتوافق الرئيس مع حزبهم، ومعارضتها أو مقاومتها حين يكون الحال على العكس.¹ وهذه الظاهرة التي يُعبّر عنها بـ"تسييس السياسة الخارجية" (Politicization of Foreign Policy) تُعقّد إمكانية توليد توافق وطني متسق حول الملفات الدولية، وتجعل من الاستمرارية والاتساق في مواقف الدولة الأمريكية الخارجية رهينة التوازنات الانتخابية الداخلية.²

ج- وزارة الخارجية الأمريكية:

وزارة الخارجية (**Department of State**) هي الجهاز البيروقراطي الرسمي المنوط به إدارة العلاقات الدبلوماسية الأمريكية وتنفيذ السياسة الخارجية على المستوى العملي.³ غير أن تأثيرها الفعلي في صنع القرار يتوقف على عوامل متعددة، أبرزها: مدى ثقة الرئيس في وزيره، وطبيعة العلاقة بين هذا الوزير ومستشار الأمن القومي الذي أصبح في أغلب الإدارات الحديثة منافساً حقيقياً للوزير وليس فقط مجرد منسق. وهنا نجد دراسة ديستلر وآخرين في دراستهم الكلاسيكية إشكالية التوتر المزمّن بين البيروقراطية الدبلوماسية في وزارة الخارجية وبقية مراكز القرار، حيث يظهرون كيف يُفضي ذلك إلى تشتت وتضارب في المواقف يُخلّ بتماسك السياسة الخارجية.⁴

وقد أوضح أليسون في نموذجهِ "السياسة الحكومية" (**Governmental Politics Model**) أن المسؤولين في الوزارات والأجهزة المختلفة لا يستجيبون دائماً لمنطق المصلحة الوطنية الموحدة، بل يدافعون في أغلب الأحيان عن مصالح مؤسساتهم ويتبنّون مواقف تعكس

1 Gordon M. Friedrichs and Jordan Tama, "Polarization and US Foreign Policy: Key Debates and New Findings," *International Politics* 59 (2022): p768.

2 Ibid., p772.

3 رقولي كريم، مرجع سابق، ص301.

4 طالع: I. M. Destler, *American Trade Politics*, 4th ed. (Washington, DC: Institute for International Economics, 2005), 1-20.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

موقعهم التنظيمي أكثر مما تعكس تقديراً موضوعياً للمصلحة العليا. ومن ثمة، فإن السياسة الخارجية هي في حقيقتها محصلة (Resultant) عملية تفاوض داخلي بين مراكز قوى متعددة ورؤى متنافسة، أكثر منها قراراً عقلانياً نابعاً من تقدير موحد للمصلحة.¹

وتزداد المسألة تعقيداً في ظل الازدواجية القائمة بين المسؤولين المهنيين في الإطارات الدبلوماسية الذين يتمتعون باستمرارية في الخدمة وخبرة إقليمية متراكمة، والمعيّنين السياسيين الذين يُقدّمون ولاءهم للرئيس وتوجهاته الآتية على حساب العمق المعرفي بملفات السياسة الخارجية. هذه الازدواجية تجعل وزارة الخارجية في حالات كثيرة ساحةً للتنافس بين منطق التخصص البيروقراطي المُتراكم ومتطلبات الولاء السياسي المتجدّد مع كل إدارة جديدة.²

2. الفاعلون غير الرسميين:

أ- **جماعات الضغط:** حيث تُعدّ جماعات الضغط (Lobbying Groups) من أبرز السمات التي تميز النظام السياسي الأمريكي وتُفرز تأثيراً واسعاً على توجهات السياسة الخارجية.³ وهذه الجماعات متنوعة في طبيعتها ودوافعها ودرجة تنظيمها، حيث نجد منها ذات الطابع القومي كجاليات الإيطاليين واليهود والأرمن والأيرلنديين، ومنها ذات الطابع الاقتصادي كاللوبي النفطي وشركات السلاح والمقاوالات الكبرى المرتبطة بعقود التسليح والأمن القومي، ومنها ذات الطابع الأيديولوجي والديني كمنظمات اليمين الديني والحركات الإنجيلية ذات الاهتمامات الشرق أوسطية.

وقد استقطبت جماعة "أيباك" (AIPAC) الصهيونية الكثير من الاهتمام الأكاديمي، باعتبارها نموذجاً على مستوى الفاعلية في التأثير على السياسة الخارجية نحو منطقة الشرق الأوسط، حتى باتت المرجع في الدراسات المعنية بتأثير جماعات الضغط على قرارات الحرب والسلم والمساعدات والعقوبات. وقد حلّ جون ميرشايمر وستيفن وولت في كتابهما الشهير طبيعة هذا التأثير وآلياته ومدى قدرته على تشكيل تصوّر الإدارة الأمريكية للمصلحة الاستراتيجية في

1 Graham T. Allison and Philip Zelikow, *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*, 2nd ed. (New York: Longman, 1999), p313.

2 James M. McCormick, *American Foreign Policy and Process*, 6th ed. (Boston: Cengage Learning, 2017), p224.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

المنطقة. وفيما يتعلق بالسياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تبرز شبكات مصالح متنافسة تُشكّل في مجموعها بيئة داخلية ضاغطة تجعل من صياغة سياسة خارجية متسقة ومُتّزنة أمراً شديداً الصعوبة في الغالب.¹

والجدير بالذكر أن قدرة جماعة ضغط ما على التأثير في السياسة الخارجية لا تتحدد بحجمها العددي أو مواردها المالية وحدها، بل بمدى تمركزها الجغرافي في ولايات ذات ثقل انتخابي قوي، ومستوى تنظيمها الداخلي وانسجام أهدافها، وقدرتها على الدمج بين أدوات الضغط المتاحة: من تمويل الحملات الانتخابية إلى تشغيل شبكات الإعلام والتواصل مع القرار.

ب- الرأي العام:

اتسمت العلاقة بين الرأي العام والسياسة الخارجية الأمريكية بقدر من الغموض والتعقيد ظلّ النقاش الأكاديمي حوله مفتوحاً دون أن يكون هناك حسم قاطع. فقد أسّس كل من **ليمان وألموند** تقليداً تحليلياً راسخاً يصف الرأي العام في الشؤون الخارجية بأنه متقلّب وعاطفي وغير منتظم، ومن ثمّ يصعب اعتباره قيّداً حقيقياً على النخب صانعة القرار التي تعمل في فضاءات تقنية لا يرقى إليها المواطن العادي.

في المقابل، أثبتت الدراسات التجريبية اللاحقة وجود استقرار ملحوظ في التوجهات الجوهرية للرأي العام الأمريكي نحو القضايا الخارجية الكبرى، وأن هذه التوجهات تتغيّر ببطء وتستجيب للمعطيات الجديدة بصورة منطقية نسبية. وقد خلص **أولي هولستي** في دراسته المرجعية "الرأي العام والسياسة الخارجية الأمريكية" إلى أن صانعي القرار يأخذون الرأي العام بعين الاعتبار بصورة منتظمة، حتى في غياب الضغط الفوري، وذلك بدافع احتياجات الشرعية السياسية الداخلية والحرص على دعم الناخبين.

وقد أُلقت الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بظلالها الواضحة على تراجع القبول الشعبي للتدخل العسكري الخارجي.

1 موقع المسار للدراسات، "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية: عرض كتاب ميرشايمر وولت"، 29 ديسمبر 2023، <https://almasarstudies.com/israellobby>
انظر كذلك: كتاب **جون ميرشايمر وستيفن والت**، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة حسان البستاني (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007).

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

ومع التطور الهائل في وسائل الإعلام الاجتماعية منذ مطلع الألفية الثالثة، بات الرأي العام أكثر تجزؤاً وأصعب احتواءً؛ إذ أصبحت الأجواء الرقمية حاضنةً لتشكّل مزاجات شعبية تُتيح لشرائح واسعة التعبير السريع عن مواقفها إزاء ملفات السياسة الخارجية، في ما يجعل العلاقة بين الرأي العام والقرار الخارجي أكثر ديناميكيةً وأقل قابليةً للتنبؤ مما كان عليه الحال في العقود الماضية.

ج- النخب والفاعلون الفكريون

لا يقتصر مجال التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية على المؤسسات الرسمية وجماعات الضغط المنظمة، بل يمتد ليشمل ما يُعرف بـ "مجتمعات المعرفة" (Epistemic Communities)، وهي شبكات من الأكاديميين والمحليين والخبراء المتخصصين الذين يُساهمون في إنتاج الأطر الفكرية والتصورات التفسيرية التي تتأسس عليها السياسات وتنبثق منها الخيارات. ويؤدي هؤلاء الفاعلون الفكريون وظيفةً محوريةً في تحديد "ما يُعدّ ممكناً" في السياسة الخارجية، وفي تضيق هامش الخيارات المطروحة على صانع القرار، إذ إن السياسات لا تُبنى في فراغ فكري بل تنبثق من مرجعيات تحليلية وأيديولوجية تُغذيها النخب وتُكرّسها في المخيلة الاستراتيجية الجماعية.

وعلى هذا المستوى تحديدا تبرز مراكز الفكر الأمريكية بوصفها مؤسسات تضطلع بهذا الدور الواسطي بامتياز، إذ تعمل حلقةً وصل بين الأوساط الأكاديمية وعالم القرار السياسي، وتُقدّم مخرجات فكرية وتقديرية استراتيجية تتوجّه بها مباشرةً إلى صانع القرار.

3. المطلب الثالث: آليات تأثير مراكز الفكر في السياسة الخارجية الأمريكية:

بيّنا في ما سبق أن تأثير مراكز الفكر لا ينحصر فقط في الانتاج المعرفي المجرد، وإنما يتعداه إلى الانخراط في منظومة صنع القرار عبر قنوات متعددة ومتشعبة في النظام السياسي الأمريكي. وقد ميزناها إلى نوعين: آليات مباشرة: ويقصد به التفاعل الشخصي مع صانعي القرار بمعنى علاقة مباشرة بين خبراء مراكز الفكر وبين مؤسسات صنع القرار الأمريكية، وآليات غير مباشرة: ويكون من خلال تشكيل المناخ الفكري العام الذي ينتج فيه القرار.

أ) الآليات المباشرة: حضور مراكز الفكر في المؤسسات الرسمية

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

تتوفر لدى مراكز الفكر طيف واسع من أدوات الحضور داخل الأجهزة الرسمية لصنع القرار في الولايات المتحدة، ويتجلى ذلك في:

- **تعيين منتسبي مراكز الفكر في مواقع قيادية:** حيث نجد أن كبار المناصب في الإدارات المتعاقبة للرؤساء الأمريكيين ينتسبون أو انتسبوا، بأي شكل من الأشكال، لمراكز فكر كأعضاء أو باحثين. فخلال عهد ريغان جرى تعيين عدد كبير من خبراء مؤسسة هيرتيج ومعهد هوفر ذات التوجه المحافظ في مناصب استشارية رفيعة، أبرزهم جورج شولتز الذي شغل منصب مستشار الأمن القومي لريغان. وكونداليزا رايس التي انتقلت من معهد هوفر إلى مستشارة الأمن القومي ثم وزيرة الخارجية في إدارة جورج بوش الابن. في حين شهدت إدارات الديمقراطيين من كلينتون حتى بايدن توظيفاً لباحثي معهد بروكينغز ومجلس العلاقات الخارجية الليبرالية، أبرزهم أنطوني بلينكن الذي شغل مستشار الأمن القومي لأوباما ثم وزيراً للخارجية في عهد بايدن. فكل رئيس جديد يأتي بمستشارين ووزراء من مراكز فكر تنتمي لنفس التوجه الحزبي والسياسي للرئيس، والذين يتوافقون بينهم بالضرورة في توجهات السياسة الخارجية.

ويُعبّر عن هذه الظاهرة في السياسة الأمريكية بمصطلح "الباب الدوار" (Revolving Door) أو "تداول النخب" التي تبين عمق اندماج مراكز الفكر في منظومة صنع القرار، وذلك عبر التنقل المستمر للإطارات الفكرية بين مراكز الفكر من جهة والمناصب الحكومية من جهة أخرى، حيث تكون فيها مراكز الفكر مصدرة للخبراء نحو الحكومة ثم تعود إليها بعد انتهاء مهامها، وأبرز نموذج على ذلك هو جون بولتون الذي كان باحثاً في معهد إنتربرايز ثم شغل منصب السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة ثم مستشاراً للأمن القومي في عهدة ترامب الأولى ثم عاد إلى المعهد مجدداً بعد استقالته.

وبالإضافة إلى هذا الدور في تزويد الحكومة بالخبراء، تؤمن مراكز الفكر لخبرائها الذين غادرو مناصبهم الحكومية مواقع مؤسساتية حيث يستطيعون فيها تشاطر ما اكتسبوه من خبرات وتجارب خلال خدمتهم في الحكومة. حيث يستمرون رغم ذلك في لعب دور مؤثر في النقاشات حول السياسة الخارجية، وتشكيل نوع من مؤسسة ظل غير رسمية للشؤون الخارجية.¹ وتختص

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

الولايات المتحدة دون غيرها بهذه الظاهرة التي هي من مصادر قوتها، ففي غالبية البلدان الأخرى يوجد فصل صلب بين الموظفين الحكوميين التكنوقراط وبين الخبراء والمحللين.¹

- **التأثير عبر الكونغرس:** الجهاز التشريعي في النظام الأمريكي، ويكون ذلك عبر ما يعرف بـ **جلسات الاستماع (Congressional Testimony)** حيث يتم استدعاء الخبراء من مراكز الفكر بانتظام للإدلاء بشهاداتهم (**Testimony**) أمام اللجان مثل لجنة العلاقات الخارجية، إذ يكون هؤلاء الخبراء متخصصين في ملفات معينة في السياسة الخارجية أو الأمن القومي وغيرها من الملفات، ويزودون النواب والشيوخ بالتحليلات والأسئلة التي يستخدمونها في مسائلة كبار المسؤولين كوزير الجفاعة ووزير الخارجية والسفراء وغيرهم. وقد وثق **أبلسون** أن مراكز الفكر تشارك في ما يزيد عن 3000 جلسة استماع سنوياً أمام الكونغرس.²

وهذه الآلية تتيح لخبراء مراكز الفكر عرض تحليلاتهم وتوصياتهم على المشرعين، وعلى الرغم من أن هذه الشهادات لا تلزم المشرعين باعتماد ما يُقترح فيها، إلا أن حضور الخبراء المتكرر وتراكم سمعتهم العلمية يحولهم تدريجياً إلى مرجعيات يعتمد عليها عند صياغة التوجهات التشريعية. وأبرز الأمثلة على ذلك، ما قدمه خبراء **مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD)** من شهادات وتوصيات أمام لجنة العلاقات الخارجية خلال الفترة 2010 - 2019 حول قطاع الطاقة والبنوك الإيرانية وكيف تستغلها لتمويل برنامجها النووي، وقد ساهمت توصياتها في دفع الكونغرس لتشريع قانون **CISADA** الذي تضمن عقوبات على قطاع الطاقة والبنوك الإيرانية.³

2. الآليات غير المباشرة:

إذا كانت الآليات المباشرة تعني حضور خبراء مراكز الفكر في جلسات الاستماع أو تقلدهم مناصب رسمية داخل الحكومة، فإن الآليات غير المباشرة لا تستلزم احتكاكاً مباشراً بصانع القرار، وإنما تسعى إلى التأثير في البيئة الفكرية، وذلك من خلال طرح النقاشات السياسية حول قضايا السياسة الخارجية أو بناء صورة حول دولة معينة في ذهن صانع القرار والرأي العام، وهو ما يجعلها في كثير من الأحيان أعمق تأثيراً من الآليات المباشرة وأصعبها من حيث الرصد في نفس الوقت لأنها لا تعمل بشكل صريح. ومن أبرز هذه الآليات:

1 المرجع نفسه.

2 Abelson, “Do Think Tanks Matter?”, p77.

3 United States, *Iran Sanctions Act of 2010*, Public Law 111-195, 124 Stat. 1312 (2010), accessed March 11, 2026, <https://www.congress.gov/bill/111th-congress/house-bill/2194>.

أ. إنتاج الدراسات والأفكار:

أي القدرة على إنتاج المعرفة وتوليد الأفكار.¹ وهي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها كل آليات التأثير لدى مراكز الفكر، وذلك من خلال إصدار التقارير المتخصصة والكتب والدوريات التي ترسخ حضورها بوصفها مرجعاً فكرياً لا يمكن تجاوزه في النقاشات المتعلقة بالسياسة الخارجية، فهي تقدم 5 عناصر مهمة تساهم في ترسيخ هذا الاعتقاد.² نذكر أبرزها:

- **تحديد المصالح القومية :** ولعل هذا أقوى ما تظطلع به مراكز الفكر في سياق إنتاجها المعرفي، وهو امتلاكها القدرة على تحديد المصلحة القومية الأمريكية نفسها، باعتبارها -حسب المقرب البنائي- ليست حقيقة موضوعية مطلقة وإنما هي عبارة عن بناء تفسيري قابل للتشكيل وإعادة التشكيل. ومن ثمّ، فإن المصالح القومية ليست معطى موجود في الواقع تستنتجه الدولة من واقعها الجيوسياسي، بل هي في أصلها نتاج تأويل ومن يملك أدوات التأويل يملك في نهاية المطاف القدرة على توجيه القرار، فمراكز الفكر تعمل على تشكيل التصورات الاستراتيجية الكاملة للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث تحدد ما يعد تهديداً وما يعد فرصة، وترسم حدود ما يبدو ممكناً أو مقبولاً في أي لحظة سياسية. وقد تجلّى ذلك بوضوح في الحرب الروسية الأوكرانية، حيث عمدت مراكز فكر كمجلس الأطلسي ومعهد بوروكينغز إلى تأطير صورة الصراع باعتباره تهديداً وجودياً للعالم الحر وللنظام الدولي القائم على الأسس الليبرالية، ما أضفى على الدعم الأمريكي لأوكرانيا صفة الضرورة الاستراتيجية والإلزام الأخلاقي في آن واحد³

وقد نشرت مؤسسة راند قبل اندلاع الحرب نماذج محاكاة استراتيجية رسمت سيناريوهات التدخل الروسي المحتملة، وكيفية تفعيل الاستجابات الدفاعية داخل حلف الناتو.⁴ وقد اعتبرت راند أوكرانيا بوصفها نقطة ضغط محورية ضمن الاستراتيجية الكبرى الأمريكية وليس مجرد ملف إقليمي، أي النقطة التي تبدأ منها الولايات المتحدة وحلفائها من دول الناتو لحصار روسيا وخنقها جيوسياسياً.⁵

1 عروس سارة نجمة، مرجع سابق، ص 98.

2 المرجع نفسه، ص 97.

3 Shadi Samir Ewaida, "The Role of Unofficial American Think Tanks in Shaping the Strategy for Controlling the Trajectory of the International System", Journal of Political Science and International Relations 8, no. 3 (2025):p172

4 Ibid.

5 Ibid., 173.

وانظر أيضاً RAND Corporation, Overextending and Unbalancing Russia (2019).

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

- تصوير الدول باعتبارها حلفاء أو تهديد: حيث تمتلك مراكز الفكر القدرة على إنتاج صور نمطية* (Pattern Images) عن الدول وتثبيتها في الوعي السياسي الأمريكي، ويتم ذلك عبر المراكمة التدريجية للتقارير والدراسات والتعليقات التي تتناول هذه الدولة أو تلك من زاوية معينة، بعبارة أخرى، حين يتكرر وصف دولة معينة بشكل سلبي بما يكفي في الوثائق السياسية والتقارير والتغطيات الإعلامية تصبح مسلمة سياسية وغير قابلة للجدل والعكس. فمثلاً، لم يكن تصوير إيران بوصفها دولة مارقة (Rogue State) وليد قرار سياسي اعتباطي، وإنما بعد مسار طويل من الانتاجات الفكرية المكثفة أرست هذا الخطاب وجعلتها المعيار الذي يقاس به العلاقة مع إيران. والأمر ذاته مع فينزويلا منذ عهد هوغو تشافيز إلى حين إسقاط مادورو مطلع هذا العام، كانت مؤسسة هيرتيج المحافظة راعية هذا الخطاب في المقام الأول.¹

كما تستثمر مراكز الفكر الأحداث الجيوسياسية الكبرى والمنعطفات التاريخية في إدخال تفكير جديد في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، أحداث مثل الحرب العالمية الثانية التي استثمرها مجلس العلاقات الخارجية لإطلاق مشروع دراسات ضخم حول أسباب الحرب وفرص السلام بعد الحرب، أفضت إلى إنتاج نحو 680 مذكرة قدمت لوزارة الخارجية حول مواضيع مثل: احتلال ألمانيا وإنشاء الأمم المتحدة. وقد كان جورج كينان أحد أبرز أعضاء هذا المركز، وهو الذي وضع الأسس الفكرية لسياسة الاحتواء التي انتهجتها السياسة الخارجية الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتي طوال مرحلة القطبية الثنائية.² وبعد انتهاء هذه المرحلة بتفكك الاتحاد السوفييتي وحلول الأحادية القطبية، كتب فرانسيس فوكوياما الذي كان عضواً في مجلس العلاقات الخارجية عن نهاية التاريخ وانتصار الديمقراطية الليبرالية التي تمثل نهاية التطور الإيديولوجي البشري والنموذج النهائي للحكم، ثم تبعه صامويل هنتنغتون -الذي انتمى لنفس

* استخدمنا مصطلح pattern image هنا للإشارة إلى الصورة الذهنية النمطية التي يتم بناؤها وتكرارها داخل الخطاب السياسي، بما يساهم في ترسيخ تصور معين حول الفاعلين الدوليين، سواء كحلفاء أو كتهديدات، وهو ما يقترب من مفاهيم مثل التأطير (Framing) والسرديات الاستراتيجية (Strategic Narratives).
1 راجع في هذا الشأن:

James M. Roberts, "Hugo Chávez: A Threat to the United States", The Heritage Foundation, 2009, <https://www.heritage.org/americas/report/hugo-chavez-threat>

James M. Roberts, "Executive Summary: If the Real Simón Bolívar Met Hugo Chávez, He'd See Red," The Heritage Foundation, August 20, 2007, <https://www.heritage.org/americas/report/executive-summary-if-the-real-simon-bolivar-met-hugochavez-hed-see-red>.

2 عروس سارة نجمة، مرجع سابق، ص 98-99.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

المركز- في كتابه صدام الحضارات الذي روج فيها على مستقبل الصراعات التي لن تكون إيديولوجية بل حضارية والتي استثمرت في خطاب معادي للعالم الإسلامي بعد 2001.

ب. عقد الندوات والملتقيات:

على عكس الندوات الجامعية التي تكون في إطار أكاديمي علمي بحث بلا هدف أو اجندة سياسية معينة، تعتبر ندوات مراكز الفكر فضاءات حوارية تجمع فيها النخب السياسية، الأكاديمية، العسكرية، الاقتصادية والإعلامية في إطار واحد، حيث يصفها معهد بروكينغز بأنها "تتميز بمشاركة قادة ومفكرين وخبراء مرموقين...لتبادل الأفكار والرؤى حول مواضيع بالغة الأهمية مثل الاقتصاد والأمن والحوكمة..."¹ فتضمن من خلالها مراكز الفكر حضور مسؤولين سابقين وحاليين وعقداً في الجيش وأكاديميين متخصصين وإعلاميين. وتنقسم هذه الملتقيات إلى نوعين: الأول مفتوح نسبياً ويستهدف بناء الرأي العام النخبوي وتوسيع دائرة المتبنين لقناعات وافكار معينة، والثاني مغلق ويعمل وفق قاعدة شانتام هاوس (Chantam House) التي تتيح للمشاركين استخدام المعلومات المتداولة دون الإشارة إلى مصادرها أو هويات قائلها، وهذه القاعدة تتيح للمسؤولين الحاليين أو السابقين بالإفصاح عن قناعات لا يستطيعون التصريح بها في الفضاء العام، وأن يختبروا أفكاراً لم تنضج بعد لمرحلة الإعلان.²

وتعتبر هذه من أهم الآليات التي تعتمدها مراكز الفكر رغم ميزانياتها الكبيرة، ذلك لأن صانع القرار في الغالب لا يطلع على التقارير المطولة التي تنتجها مراكز الفكر، وحتى إن تم الاطلاع عليها فالقراءة المجردة لا تنتج القناعة ذاتها التي تنتجها المحادثة المباشرة، وهذا ما يسمى في علم النفس السياسي بالتأثير الاجتماعي للمعلومات (Social Information Effect) أي ان ما يقوله شخص في إطار تفاعل مباشر أشد إقناعاً بكثير مما تقرره وثيقة مكتوبة بغض النظر عن محتواها.³ وعلاوة على ذلك تدرك مراكز الفكر أن التقارير والدراسات يمكن تجاهلها أو تفنيدها، وأما الإجماع الذي تشكل في ملتقى يجمع النخب النافذة فيصعب تجاهله لأنه لم يعد رأي مركز

1 Brookings Institution, "Events," accessed March 13, 2026, <https://www.brookings.edu/events/>.

2 Chatham House, "Chatham House Rule," accessed March 13, 2026, <https://www.chathamhouse.org/about-us/chatham-house-rule>

3 Abelson, "Do Think Tanks Matter," p78

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

فكري واحد وإنما أصبح موقفاً يمكن إسناده لشبكة ضخمة من الخبراء والمسؤولين الذين سيشكلون بدورهم ضغطاً على صانع القرار.

الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

كمحصلة لما تقدم ذكره في هذا الفصل، أمكن القول أن مراكز الفكر تبرز ككيانات هجينة ومعقدة تتحرك بشكل ديناميكي عند تقاطع الحقول الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، مستفيدة من البنية المؤسسية اللامركزية للنظام السياسي الأمريكي التي تتيح حسب تعبير أبلسون "نقاط وصول" (access points) متعددة وقنوات نفوذ مرنة، سواء عبر الآليات المباشرة كشهادات الكونغرس وظاهرة "الباب الدوار"، أو من خلال القنوات الفكرية والاتصالية غير المباشرة.

كما تؤكد الطروحات النظرية والمفاهيمية التي استعرضناها في هذا الفصل أن القوة الحقيقية لمراكز الفكر لا تكمن في قدرتها على إملاء القرارات أو صياغة الإجراءات التنفيذية للأجهزة الحكومية، وإنما في قدرتها البنائية على هندسة البيئة الإدراكية وتأطير البدائل المتاحة أمام صانع القرار، ومن خلال وظيفتها كـ "جماعات معرفية"، تساهم هذه المؤسسات في رسم الحدود التفسيرية للمصلحة القومية الأمريكية، وتحويل القضايا الدولية من مجرد أحداث مجردة إلى ملفات استراتيجية تتطلب استجابات معينة، الشيء الذي يمنح أطروحاتها قوة ناعمة قادرة على توجيه مسارات النقاش العام ورسم ملامح التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية و الداخلية الأمريكية.

الفصل الثاني:

الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر
الأمريكية

(Brookings, CSIS, CFR)

تمهيد:

انتهينا في الفصل الأول إلى بناء إطار نظري ومفاهيمي يحدد ماهية مراكز الفكر وآليات تأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية، وقد تمثل هذا الإطار في الخلاصة التالية: أن مراكز الفكر مؤسسات وسيطة تقع بين البحث الأكاديمي والعمل السياسي، تنتج معرفة موجهة نحو التأثير في صانع القرار وتشكيل المناخ الفكري الذي تنبثق منه الخيارات.

ولكن هذا الإطار العام يبقى مجردا ما لم نختبره على حالة دراسية واقعية تكشف عن حضوره الفعلي وحدوده. وعليه، ينطلق هذا الفصل من هذه الحاجة ليسقط الأدوات النظرية السابقة على حالة هذه الدراسة، وهي حضور الجزائر في الأجندة البحثية لثلاثة من أبرز مراكز الفكر الأمريكية: معهد بروكينغز ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS ومجلس العلاقات الخارجية CFR، وذلك على امتداد الإطار الزمني 2011 إلى 2025.

I. المبحث الأول: البنية المؤسسية وأنماط الإنتاج المعرفي لنماذج الدراسة

قبل أن نُقارب ما تقوله مراكز الفكر الثلاثة عن الجزائر، يلزمنا في الأول أن نفهم كيف تُفكر هذه المراكز أصلاً، ومن أين نشأت؟ وما التوجه الفكري الذي يوجه اشتغالها؟ وما مجالات التخصص التي تضع الجزائر ضمن نطاقها البحثي؟ هذه الأسئلة ضرورية -بالنسبة لهذه الدراسة- إذ لا يمكن قراءة مخرجات أي مؤسسة بحثية بمعزل عن السياق المؤسسي الذي أنتجها، والإطار الفكري الذي يُحدد بشكل مسبق ما يستحق الدراسة وما يستبعد.

1. المطلب الأول: نموذج التفكير ومجال التخصص في معهد بروكينغز

يُعتبر معهد بروكينغز (**Brookings Institution**) من بين مراكز الفكر الأمريكية الرائدة والعريقة على المستوى الأمريكي والعالمي، حيث يجمع في نفس الوقت بين الرصانة الأكاديمية والانخراط الفعلي في دوائر صنع السياسات الأمريكية، مما يجعله من أبرز المراجع التي يمكن أن نتخذها أنموذجاً في هذه الدراسة أو أي بحث يتناول العلاقة بين الإنتاج المعرفي والممارسة الدبلوماسية الأمريكية بشكل عام.

أولاً: النشأة والسياق التأسيسي

ترجع جذور معهد بروكينغز إلى سنة 1916، حين أسس رجل الأعمال الإصلاحي روبرت بروكينغز (**Robert S. Brookings**) معهد البحوث الحكومية (**Institute for Government Research**) ليكون أول منظمة خاصة غير ربحية تُكرّس للبحث في شؤون السياسة العامة الأمريكية.¹ وقد انبثق هذا التأسيس من سياق تاريخي له دلالة مهمة، حيث جاء في فترة كانت الولايات المتحدة تنتقل آنذاك من عزلتها القارية التقليدية نحو انخراط أكثر في الشؤون الدولية، وكانت بنية أجهزة الدولة الفيدرالية تزداد توسعاً في مواجهة تعقيدات الحرب العالمية الأولى وإدارة الاقتصاد الصناعي المتنامي. ومن ثمّ، نشأت بروكينغز كاستجابة لحاجة مزدوجة تتمثل في: الحاجة إلى معرفة موضوعية ومحايدة بحيث ترشد الإدارة العامة، والحاجة إلى تجسير الفجوة بين القطاع الأكاديمي العلمي ومتطلبات الحوكمة الفعلية. فقد كان لها ثلاث أهداف سعت لتحقيقها، هي: تقديم توصيات مبتكرة لتعزيز الديمقراطية الأمريكية،

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

تعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والأمن والفرص لجميع الأمريكيين، تأمين نظام دولي أكثر انفتاحاً وتعاوناً.¹

غير أن معهد بروكينغز بشكله المعروف حالياً لم تتشكل دفعة واحدة، حيث مر بعملية دمج مؤسسي منذ عام 1927، حين اندمجت ثلاث مؤسسات: معهد البحوث الحكومية (IGR) ومعهد الاقتصاد وكلية روبرت بروكينغز للدراسات العليا في كيان مؤسسي واحد.² حيث سعت من خلال هذا الاندماج إلى ربط الكفاءة الاقتصادية بالاستقرار السياسي، فقد أيقنت بروكينغز بأن فعالية السياسات الاقتصادية، خاصة في ما يتعلق بإدارة الموارد، وضبط الإنفاق العام، وتحقيق النمو وغيرها تساهم بشكل مباشر في تحقيق الاستقرار السياسي، من خلال تقوية مؤسسات الدولة والحد من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تُهدد توازنها. وهو ما تجلّى بوضوح عندما ساعد خبراء المعهد الرئيس وارن هاردينغ* في صياغة نظام الميزانية الفيدرالية في عام 1921، والذي اعتُبر من أهم الإصلاحات التي تمت في الممارسات الحكومية الأمريكية منذ تأسيس الدولة، إضافة إلى مساهمتها في إرساء رقابة الكونغرس على الإنفاق العام.³

ثم خلال فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها، انتقل نموذج التفكير في بروكينغز من التركيز في الشؤون الداخلية الأمريكية إلى الصياغة العالمية. إذ ساهم باحثو المعهد في وضع المخططات التنظيمية لخطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا، كما ساهموا بشكل فعال في تصميم هيكل الأمم المتحدة ومجلس الأمن القومي. وهذا الدور الريادي جعل المعهد يتبوأ مكانة مهمة في عملية إنتاج المعلومات وتوجيه الاستشارات الاستراتيجية، حيث أصبح يوصف بأنه الجسر الذي يردم الفجوة بين البحث الأكاديمي النظري وبين التطبيق العملي في دهايز الحكومة.⁴

1 المرجع نفسه.

2 red Dews, "Profiles of Brookings's Leaders Since 1927," Brookings Institution, November 6, 2017, متّاح على <https://www.brookings.edu/articles/profiles-of-brookings-leaders-since-1927/>

3 حسين مزهر خلف، مرجع سابق، ص 176

4 المرجع نفسه، ص 177

ثانياً: نموذج التفكير في بروكينغز:

أ. التوجه الإيديولوجي والقيمي: الليبرالية المؤسساتية:

يصعب وضع بروكينغز ضمن توجه أيديولوجي صارم، حيث أشرنا في الفصل الأول أنها تُصنف ضمن مراكز الفكر المستقلة التي تدعي الحياد الإيديولوجي وعدم الارتباط الحزبي (non-partisan)¹ أو كما يصفها أندرو ريتش "بمراكز الفكر غير الإيديولوجية"، أي تلك التي تستمد شرعيتها من ادعاء الخبرة والمنهجية لا من الانتماء إلى تيار فكري محدد.² ومنه، تعرض بروكينغز نفسها بوصفها جهة بحث محايدة متخذةً من شعارها الثلاثي: "الجودة والاستقلالية والتأثير" (Quality. Independence. Impact) كإطار للتمييز بين نفسها ومراكز الفكر ذات التوجه الحزبي الصريح.³ على خلاف مؤسسة هيريتاج التي أشرنا إلى أنها ذات توجه محافظ مُعلن.

غير أن غياب التوجه الإيديولوجي المباشر عند بروكينغز لا يعني بالضرورة الحياد المعرفي المطلق، فهذه الأخيرة، شأنها شأن مراكز الفكر من نفس صنفها، تشتغل وفق ما يسميه فرانك فيشر بـ "العقلانية السياسية الضمنية"⁴ أي جملة من القنوات غير المعلنة التي تسبق دراسات مراكز الفكر وتتحكم في مسارها، إذ تُقرّر مسبقاً أي القضايا في السياسة العامة أو السياسة الخارجية تستحق الدراسة، وأي الأسئلة يصح طرحها، وأي الحلول تقع ضمن دائرة الممكن السياسي وكل ذلك قبل أن تبدأ عملية التحليل أو جمع البيانات.⁴ وما يجعل هذه القنوات أثقل وطأةً من الأيديولوجيا الصريحة هو أنها لا تُناقش ولا تُساءل، بل تظهر متنكرةً في هيئة مسلمات منهجية.

فبروكينغز في خطابها البحثي تنطلق بشكل ضمني من مبدأ النظام الدولي الليبرالي، حيث لا تطرح في أي من تقاريرها أو دراسات الكبرى أي نقاش أو مراجعة حول مشروعية هذا النظام أو حدوده، وإنما تطرح فقط سبل إصلاحه وتطويره، وهو ما يظهر في تأكيدها على أن هذا النظام يستحق الدفاع عنه بوصفه الضامن للاستقرار والازدهار العالميين. كما تتجلى مكانة السوق في

1 Brookings Institution, "About us", <https://www.brookings.edu/about-us/our-history/>.

2 Rich, *Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise*, p18

* وارن هاردينغ (Warren G. Harding): الرئيس الـ29 للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1921-1923)، من الحزب الجمهوري.

3 Abelson, "Old World, New World: The Evolution and Influence of Foreign Affairs Think Tanks", p142.

4 Robert Kagan, "The Twilight of the Liberal World Order," Brookings Institution, January 24, 2017, <https://www.brookings.edu/articles/the-twilight-of-the-liberal-world-order/>.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

التفكير الاقتصادي لهذه المؤسسة، فحتى حين تنتقد بروكينغز التفاوت الاجتماعي أو فشل السياسات الاقتصادية، يظل السوق في تحليلها الإطار المرجعي الذي لا يُناقش، والحلول المطروحة لا تتجاوز ضبط آلياته أو تصحيح اختلالاته من الداخل، ولا إعادة التفكير في الدور الذي يؤديه أصلاً.¹ كذلك في مسألة التغيير السياسي، إذ تتوجه دراسات بروكينغز في مجملها إلى صانع القرار والنخبة الخبرائية، ومنطق خطابها يفترض مسبقاً أن التغيير الحقيقي يصدر عن مؤسسات الحكم والنخب التكنوقراطية، في حين تغيب عن تحليلاتها الحركات الشعبية والضغط المجتمعي باعتبارهما متغيرين مستقلين قادرين على إنتاج سياسات بديلة.²

ب. البنية المنهجية:

تعتمد بروكينغز منهجية بحثية تتسم بالصرامة الأكاديمية العالية، حيث تخضع الأبحاث المنشورة لعمليات مراجعة دقيقة من قبل الأقران (**Peer Review**) مثل تلك المتبعة في كبريات الجامعات.³

حيث تقوم دراساتها وبحوثها على ما يمكن وصفه بالتوليف بين التخصصات (**Interdisciplinary Synthesis**) كركيزة منهجية، إذ لا تُعالج الملفات الاقتصادية بشكل معزول عن سياقاتها السياسية والجيوستراتيجية، كما أنها لا تُحلّل القضايا الأمنية بمعزل عن أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، هذا التوجه الجامع بين التخصصات يجعل منتجها البحثي أكثر قابلية للتداول بين صانعي القرار الذين يواجهون ملفات مركبة لا يمكن اختزالها في تخصص واحد.⁴

كما تطبق بروكينغز في كثير من أبحاثها علم الأنظمة المعقدة (**Complex Systems Science**) لدراسة التفاعلات الاجتماعية، حيث يستخدم هذا النموذج المتقدم المحاكاة

1 The Hamilton Project, "About," Brookings Institution, accessed March 18 2026,

<https://www.hamiltonproject.org/about/>.

*العقلانية السياسية الضمنية: يُقصد بها ذلك الإطار أو الخلفية الفكرية غير المعلنة التي توجّه التحليل السياسي، حيث لا يتم التعبير عنه بشكل مباشر، لكنه يظهر من خلال اختيار القضايا المدروسة، وزوايا المعالجة، ونوعية الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها. وهي عقلانية تقوم على افتراضات مسبقة حول ما يُعدّ مصلحة استراتيجية أو أولوية سياسية، حتى وإن لم يتم التصريح بها بشكل مباشر. طالع في هذا الشأن: كتاب فرانك فيشر (Technocracy and the Politics of Expertise). وحمدان فراس محمد. "العقلانية في أطروحات ما بعد الحداثة وأثرها في الفكر السياسي الغربي المعاصر". (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العراق، 2021).

متاح على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/6435>.

2 Stone, *Capturing the Political Imagination: Think Tanks and the Policy Process*, p 93.

3 Brookings Institution, "About the Foreign Policy Program," accessed March 25, 2026,

<https://www.brookings.edu/programs/foreign-policy/about/>.

4 Ibid., 99-101.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

الحاسوبية والنمذجة الرياضية لتحديد العلاقات بين القضايا المترابطة، مثل الاستقطاب السياسي، والاقتصاد السياسي، وتأثيرات الذكاء الاصطناعي وغيرها.¹

ثالثاً: مجالات تخصص بروكينغز

منذ لحظة تأسيسها، كان الاقتصاد السياسي في صميم اهتمامات بروكينغز.² ويتجلى ذلك منذ أزمة الكساد الكبير 1929 حينما أجرى اقتصاديو المؤسسة، بتكليف من الرئيس روزفلت، دراسات تشخيصية معمقة حول الأسباب الهيكلية لهذه الأزمة.³ وصولاً إلى الحقبة المعاصرة، حيث تحوّل اهتمام بروكينغز الاقتصادي نحو مواضيع العولمة وعدم المساواة والتحوّلات في هيكل الاقتصاد الأمريكي والعالمي، وتصدر المؤسسة باستمرار دراسات حول التجارة الدولية وسياسات التنمية والبنى المالية متعددة الأطراف، مما يجعل ملفها الاقتصادي حاضراً في معظم النقاشات المتعلقة بالسياسة الخارجية ذات الأبعاد الاقتصادية.⁴

كما يُعد ملف الطاقة كذلك حاضراً في بروكينغز، إذ أن هذه الأخيرة تمتلك تقليد بحثي في تحليل سياسات الطاقة، يمتد من سياسات المحروقات (النفط والغاز) إلى التحوّلات نحو الطاقة المتجددة، مروراً بمسائل الأمن الطاقوي والعلاقة بين النفط والحوكمة. كما تتناول بروكينغز بشكل خاص العلاقة بين الربيع النفطي وطبيعة الأنظمة السياسية، وهو موضوع يُعرف في الأدبيات بلعنة الموارد (**Resource Curse**)، إضافةً إلى تحليل مسارات التنويع الاقتصادي في الدول المعتمدة على صادرات الطاقة.⁵ وكلا الموضوعين يمسّان بشكل مباشر أحد متغيرات هذه الدراسة الجزائر.

1 Brookings Institution, "Center on Social Dynamics and Policy," accessed March 25, 2026, <https://www.brookings.edu/centers/center-on-social-dynamics-and-policy/>.

2 حسين مزهر خلف، مرجع سابق، ص 172

3 Fred Dews, "Brookings's Analysis and Recommendations on the Great Depression of the 1930s," Brookings Institution, October 24, 2016، متاح على : <https://www.brookings.edu/articles/brookings-great-depression/>

4 "Economic Studies," Brookings Institution, accessed March 25, 2026, <https://www.brookings.edu/programs/economic-studies/>.

5 Ibid.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

وينقسم العمل في معهد بروكينغز إلى خمسة برامج بحثية رئيسية، حيث يعمل كل منها كمؤسسة فكرية شبه مستقلة، ولكنها تتفاعل ضمن إطار المعهد الشامل لتقديم رؤى متكاملة¹، وهي كالتالي:

1. برنامج السياسة الخارجية (Foreign Policy): يعد هذا البرنامج هو الواجهة الأكثر بروزاً للمعهد، حيث يركز على التحديات الكبرى التي تواجه السلام والأمن الدوليين. يتخصص الباحثون في هذا القسم في قضايا مثل الجيوسياسية، والانتشار النووي، ومكافحة الإرهاب، والدبلوماسية متعددة الأطراف. ويتوزع هذا البرنامج بدوره إلى:

* **مركز سياسات شرق آسيا:** يركز بشكل مكثف على الصعود الاقتصادي والسياسي للصين، وتحليل خططها الخمسية، والتنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

* **مركز سياسات الشرق الأوسط:** يلعب دوراً حيوياً في توجيه السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، بما في ذلك عملية السلام العربي الإسرائيلي والتعامل مع إيران والتحول الديمقراطي في شمال أفريقيا.

* **مبادرة التهديدات العابرة للحدود:** تتخصص في تحليل كيفية تحول التكنولوجيا إلى سلاح في الحروب المعاصرة، مع التركيز على دور الذكاء الاصطناعي التوليدي في النزاعات².

2. برنامج الدراسات الاقتصادية (Economic Studies): يركز هذا البرنامج على السياسة الاقتصادية المحلية للولايات المتحدة، مع اهتمام خاص بالسياسة المالية والنقدية من خلال "مركز هاتشينز"، ويسعى هذا التخصص إلى تحليل كيفية تعافي الاقتصادات من الصدمات الكبرى وتأثير التنظيمات الحكومية على كفاءة الأسواق. كما يضم كذلك "مشروع هاميلتون" الذي يهدف إلى تقديم خيارات سياساتية مبتكرة لتعزيز الفرص الاقتصادية والنمو الشامل³.

1 Brookings Institution, "Research Programs," accessed March 25, 2026, <https://www.brookings.edu/research-programs/>.

2 "Foreign Policy," Brookings Institution, accessed March 25, 2026, <https://www.brookings.edu/programs/foreign-policy/>.

3 "Economic Studies," Brookings Institution, accessed March 25, 2026, <https://www.brookings.edu/programs/economic-studies/>.

3. برنامج الاقتصاد العالمي والتنمية (Global Economy and Development):

يتخصص هذا البرنامج في معالجة التحديات العالمية المشتركة، مثل الفقر المدقع، وتغير المناخ، وعدم المساواة الاجتماعية. وتعد "مبادرة نمو أفريقيا" (AGI) حجر الزاوية في هذا البرنامج، حيث تقدم تقارير سنوية مثل "Foresight Africa" التي تستشرّف التطورات الاقتصادية والسياسية في القارة. يركز التخصص هنا على كيفية جذب رأس المال الخاص لسد فجوات التمويل في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في الدول النامية.¹

4. برنامج دراسات الحوكمة (Governance Studies):

يهتم هذا البرنامج بإصلاح المؤسسات السياسية الأمريكية وتعزيز فعالية الإدارة العامة في القرن الحادي والعشرين. يتناول الباحثون قضايا الاستقطاب السياسي، وإصلاح الحكومة، ودور المحاكم والقانون، وتأثير الحملات والانتخابات على الديمقراطية. يضم البرنامج أيضا "مركز ابتكار التكنولوجيا" (CTI) الذي يحلّ الفوارق الرقمية وآثار التكنولوجيا الناشئة على الحوكمة.²

5. برنامج بروكينغز مترو (Brookings Metro):

حيث يتخصص هذا البرنامج في السياسات الحضرية والإقليمية، ويهدف إلى مساعدة المدن والمناطق على تحقيق نمو اقتصادي يتسم بالعدالة العرقية والمساواة. يركز هذا التخصص على البنية التحتية، والنقل، والتنمية الاقتصادية المحلية.³

يتضح، من خلال ما تقدم ذكره، أن مؤسسة بروكينغز تمثل منظومة متكاملة تجمع بين الإطار المعرفي الليبرالي المؤسسي، والكفاءة المنهجية في التوليف بين التخصصات، والحضور المباشر في شبكات صنع القرار الأمريكي، حيث تجمع بروكينغز بين تخصصين هما بالضبط المحوران المركزيان للحضور الجزائري في الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي: الاقتصاد السياسي الذي يُتيح تحليل تداعيات تذبذب عائدات المحروقات على الاستقرار السياسي الداخلي وعلى طبيعة العلاقات الجزائرية مع الشركاء الدوليين، وكذلك ملف الطاقة، الذي يُعدّ البوابة الرئيسية لمقاربة

1 "Global Economy and Development," Brookings Institution, accessed March 25, 2026,

<https://www.brookings.edu/programs/global-economy-and-development/>.

2 "Governance Studies," Brookings Institution, accessed March 27, 2026,

<https://www.brookings.edu/programs/governance-studies/>.

3 "Brookings Metro," Brookings Institution, accessed March 27, 2026,

<https://www.brookings.edu/programs/brookings-metro/>.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

بروكينغز للجزائر باعتبارها شريكا أو متغيرا في معادلات أمن الطاقة الأوروبي والأمريكي في مرحلة ما بعد 2011.

ويُضاف إلى ذلك موقع مؤسسة بروكينغز ضمن البيئة السياسية الأمريكية، فبوصفها من بين الأكثر مراكز الفكر حضورا وتداولاً في دوائر صنع القرار الأمريكي، تُمثل بروكينغز النموذج يمكن من خلاله الكشف عن الصورة التي تبنيها النخب الاستراتيجية الأمريكية عن الجزائر.

2. المطلب الثاني: نموذج التفكير ومجال التخصص في مركز الدراسات

الاستراتيجية والدولية (CSIS):

أولاً: نشأة CSIS

ترجع نشأة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies) إلى عام 1962، حين أسسه كل من ديفيد أبشاير (David Abshire)، المسؤول السياسي البارز الذي شغل لاحقاً منصب سفير الولايات المتحدة لدى حلف الناتو، والأدميرال المتقاعد آرليه بيرك (Arleigh Burke)، الذي كان يحمل ثقل تجربة عسكرية ممتدة خاضها منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الحرب الكورية. وقد جاء هذا التأسيس في فترة التي شهدت تصاعداً حاداً في الاستقطاب الدولي وذروة الأزمات الأمنية بين القطبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تمثلت في أزمة الصواريخ الكوبية وتصاعد التهديدات النووية.¹

ارتبط المركز في مرحلته التأسيسية الأولى بجامعة جورج تاون (Georgetown University)، تحت مسمى (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية لجامعة جورج تاون) وكان هذا الارتباط يعكس رغبة المؤسسين (بيرك وأبشاير) في الجمع بين المصداقية الأكاديمية والقدرة على التأثير السياسي المباشر، وقد أتاح هذا الموقع الجغرافي والمؤسسي في قلب العاصمة واشنطن للمركز أن ينسج علاقات مبكرة مع صانعي القرار في الكونغرس والسلطة التنفيذية والأجهزة العسكرية.²

1 "Center for Strategic and International Studies," InfluenceWatch, accessed March 27, 2026, <https://www.influencewatch.org/non-profit/center-for-strategic-and-international-studies/>.

2 Ibid.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

ثم في عام 1987 انفصلت **CSIS** عن جامعة جورج تاون لتصبح منظمة مستقلة غير ربحية، حيث كان الهدف من هذا الانفصال إضفاء الطابع غير الحزبي (non-partisan) للمؤسسة وضمان استقلالية أكبر في طرح الأفكار والحلول السياسية بعيداً عن القيود الأكاديمية التقليدية. ومنذ ذلك الحين، توسعت أبحاث المركز لتشمل قضايا معاصرة مثل الأمن السيبراني، والصحة العالمية، والتحديات البيئية، مع الحفاظ على جوهر تخصصه في الأمن القومي والشؤون الدولية، وهو ما جعله يتحول إلى مؤسسة توظف أكثر من 240 موظفاً وتعتمد على شبكة واسعة من الباحثين والمسؤولين السابقين.¹

ثانياً: نموذج التفكير عند **CSIS**:

يتجلى النموذج الفكري لـ **CSIS** بوضوح في طبيعة مخرجاته البحثية وآليات إنتاجها، فخلافاً للمجلات الأكاديمية المحكمة، ينتج المركز في الغالب تقارير سياسية (**policy reports**)، وأوراق إحاطة (**briefing papers**)، وشهادات أمام الكونغرس، وتعليقات آنية حول القضايا الطارئة (**commentaries**)، حيث تحرص **CSIS** على الاستجابة الفورية لمتطلبات السياسة الراهنة.² وفيما يتعلق بالطريقة التي يعالج بها المركز القضايا الدولية، تتناول هذه المؤسسة الملفات الإقليمية بطريقة تقوم على ثلاثة محاور متشابكة: أولها تقييم المصلحة الاستراتيجية الأمريكية (**assessment of US strategic interests**)، وثانيها تحديد الفاعلين الإقليميين وتصنيفهم حسب مدى ملاءمتهم للأهداف الأمريكية (**alignment assessment**)، وثالثها تحديد الآليات الأمنية الداخلية بوصفها عوامل تعقد أو تيسر الانخراط الأمريكي في المنطقة.³

على غرار بروكينغز، لا يمكن أن ندرج التوجه الفكري لمركز **CSIS** ضمن مدرسة نظرية محددة، غير أن كثير من الأدبيات الصادرة عنها تكشف عن توجه فكري مستمر يقترب من "الواقعية الجديدة" بحيث تتخذ موقعا وسطا بين المقاربات المختلفة بناءً على مقال نشره ستيفن موريسون وهو أحد أعضاء هذا المركز.⁴ حيث يركز هذا النمط على مسلّمة مفادها أن تحقيق

1 Ibid.

2 Paul B. Stares and Joel Wuthnow, *Toward a Smarter, More Selective U.S. Defense Strategy*. CSIS Report. Washington D.C., 2018, p 5.

3 Ewaida, "The Role of Unofficial American Think Tanks...", p 172.

4 J. Stephen Morrison, "The New Realism: An Uncomfortable Middle," Center for Strategic and International Studies, <https://www.csis.org/analysis/new-realism-uncomfortable-middle>.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

الأمن القومي الأمريكي يتطلب توظيفاً متكاملاً لأدوات القوة الشاملة بأبعادها العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والتكنولوجية، وذلك في سياق مجموعة من التحالفات الدولية المنظمة. وهو ما يتجلى في تقرير لجنة القوة الذكية الذي أطلقه المركز عام 2007، والذي دعا إلى دمج القوة الصلبة والناعمة في استراتيجية أمريكية متكاملة بحيث تُولي أهمية للتحالفات والمؤسسات الدولية والتنمية والدبلوماسية العامة والتكامل الاقتصادي والابتكار التكنولوجي.¹ ويضع هذا التوجه المركز في موقع وسط بين مدرستين كبيرتين في نظرية العلاقات الدولية: إذ يتجاوز الواقعية الكلاسيكية التي تحصر القوة في بُعدها المادي فقط، دون أن يبلغ الليبرالية المثالية القائمة على أولوية القانون الدولي والقيم الكونية، فيقترب بذلك من الواقعية الجديدة التي توازن بين اعتبارات المصلحة الوطنية ومتطلبات النظام الدولي المؤسساتي.

كما يعتمد نموذج التفكير داخل **CSIS** يُعرف بـ "التحليل السياسي الموجه" (**Policy-oriented Framework**) وبالإطار التحليلي الاستراتيجي (**Strategic analytical Framework**) حيث لا يقتصر هذا النموذج بالوصف التاريخي أو التنظير الأكاديمي البحت للظواهر الدولية، وإنما يسعى كذلك إلى تقديم أفكار عملية (**Practical ideas**) لمعالجة التحديات الكبرى في العالم، بعبارة أخرى، يركز على إنتاج معرفة قابلة للترجمة إلى توصيات سياسية عملية، فالمهمة الجوهرية للمركز، كما وردت في وثائقه التأسيسية، هي إيجاد السبل الكفيلة باستدامة المكانة والازدهار الأمريكي كقوة في العالم.²

ثالثاً: مجالات التخصص الرئيسية لـ **CSIS**:

يتمتع مركز **CSIS** بتخصص واسع في عدة حقول موضوعية متداخلة تشكل مجتمعة ما يمكن وصفه بنواة الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي، حيث يصنف جيمس سميث (**James A. Smith**) هذا النوع من مراكز الفكر ضمن مراكز الأمن والاستراتيجية التي تعلي من شأن الشواغل الأمنية

1 Richard L. Armitage and Joseph S. Nye Jr., *A Smarter, More Secure America: A Report of the CSIS Commission on Smart Power* (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2007), pp 5-7.

وقد حدّد التقرير خمسة محاور استراتيجية: التحالفات والمؤسسات، والتنمية العالمية، والدبلوماسية العامة، والتكامل الاقتصادي، والتكنولوجيا والابتكار.

2 "About CSIS," Center for Strategic and International Studies, accessed March 25, 2026, <https://www.csis.org/about>.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

والجيوستراتيجية على حساب الاعتبارات الاقتصادية أو الاجتماعية.³ ومنه فمجال الأمن الدولي والدراسات الاستراتيجية هو حقل التخصص الأساسي لـ **CSIS**، إضافة إلى مجال الدفاع والطاقة والجيوستراتيجية.⁴

ويتوزع الاشتغال في هذه المجالات عبر مجموعة من البرامج البحثية التي يمكن حصرها في:

* برنامج الأمن الدولي (International Security Program - ISP): حيث يُعدّ

هذا البرنامج الواجهة الأكثر بروزاً للمركز، وهو يُعنى بتحليل بنية التوازنات العسكرية العالمية وديناميكيات الردع النووي ومعادلات التسليح والتحالفات الدفاعية. ويتفرع منه عدة مبادرات متخصصة تتناول مسائل الانتشار النووي، وتطوير منظومات الدفاع الصاروخي، وتحولات استراتيجية الدفاع الأمريكي في مواجهة قوى كالصين وروسيا وإيران.³ وقد أنتج هذا البرنامج تقارير مرجعية أثّرت بشكل ملموس في نقاشات استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، كما تكتسب الجزائر أهمية استراتيجية في تقييمات هذا البرنامج، لا سيما في ضوء تطور منظومتها النووية السلمية منذ أواخر الثمانينات وامتلاكها مفاعلين نوويين للبحث والتطوير، هذا ما وضعها ضمن دائرة الاهتمام في ملفات منع الانتشار النووي الإقليمي.⁴

* برنامج الطاقة والأمن القومي (Energy and National Security Progra):

يمثل هذا البرنامج الركيزة الثانية في بنية **CSIS**، ويقوم على مقارنة تربط أسواق الطاقة وأمن الإمدادات بإشكاليات الأمن القومي الأوسع، ومما يميز هذا البرنامج أنه لا يُعالج الطاقة كقضية اقتصادية مجردة فقط، وإنما كذلك باعتبارها كمتغير جيوسياسي يُحدد هامش المناورة الأمريكية في الملفات الإقليمية.⁵ وفي هذا الإطار تحضر الجزائر بقوة، إذ

3 James A. Smith The Idea Brokers: *Think Tanks and the Rise of the New Policy Elite*. (New York: Free Press, 1991), p112.

4 Center for Strategic and International Studies, "About CSIS," accessed March 29, 2026, <https://www.csis.org/about>.

3 Center for Strategic and International Studies, "International Security Program," accessed March 29, 2026, <https://www.csis.org/programs/former-programs/international-security-program>.

4 Rebecca Hersman and Joseph Rodgers, *Wormhole Escalation in the New Nuclear Age*, (Washington D.C.: Center for Strategic and International Studies – CSIS, 2019), pp 44-47.

5 Center for Strategic and International Studies, "Energy Security and Climate Change Program," accessed March 29, 2026, <https://www.csis.org/programs/energy-security-and-climate-change-program>.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

تشكل احتياطياتها الضخمة من الغاز الطبيعي وموقعها في شبكة الإمداد الأوروبي متغيراً ذا ثقل في حسابات المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين، لا سيما في ضوء التحولات التي أحدثتها الحرب الروسية الأوكرانية في خريطة الطاقة الأوروبية.

* **برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Middle East and North Africa Program):** حيث يضطلع هذا البرنامج بتحليل التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية، ويولي اهتماماً خاصاً لملفات الانتقال السياسي وإشكاليات الحوكمة والأمن الإقليمي.²¹ وتنبع أهمية هذا البرنامج في سياق هذه الدراسة من كونه البرنامج الأكثر تعاملًا مع ملف شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، وهي المنطقة التي تشكل الجزائر أحد أعمدتها الأمنية الرئيسية.

* **برنامج إفريقيا (Africa Program):** يُعنى هذا البرنامج بتحليل التحديات الأمنية والاقتصادية في القارة الأفريقية، ويولي اهتماماً بالغاً لمنطقة الساحل بوصفها بؤرة التهديدات للجماعات الإرهابية والإنفصالية.³

* **برنامج التهديدات العابرة للحدود (Transnational Threats Program):** يتخصص هذا البرنامج في تحليل التهديدات غير التقليدية التي لا تعترف بالحدود الجغرافية، كالإرهاب الدولي وشبكات تمويله، والجريمة المنظمة العابرة للقارات، والأمن الإلكتروني والتهديدات الرقمية للبنى التحتية الحيوية، وتستمد دراسات هذا البرنامج أهميتها الاستراتيجية من ارتباطها بأجندة مكافحة الإرهاب الأمريكية في منطقة الساحل الأفريقي.⁴ وهو ما يجعل الملف الأمني الجزائري حاضراً بانتظام في تقاريره بالنظر إلى الأدوار التي اضطلعت بها الجزائر في هذا الملف منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

1 Center for Strategic and International Studies, "Middle East Program," accessed March 29, 2026, <https://www.csis.org/programs/middle-east-program>.

2 Center for Strategic and International Studies, "North Africa," accessed March 29, 2026, <https://www.csis.org/regions/africa/north-africa>.

3 Center for Strategic and International Studies, "Africa Program," accessed April 2, 2026, <https://www.csis.org/programs/africa-program>.

4 Center for Strategic and International Studies, "Past Task Forces," *Warfare, Irregular Threats, and Terrorism Program Archives*, accessed April 2, 2026, <https://www.csis.org/programs/former-programs/warfare-irregular-threats-and-terrorism-program-archives/past-task-forces>.

3. المطلب الثالث: نموذج التفكير ومجالات الاختصاص في مجلس العلاقات

الخارجية (CFR):

يحتل مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations) مكانة بارزة باعتباره المؤسسة البحثية الأعرق من حيث النشأة والأكثر نفوذا في الفضاء الأمريكي المعني بالشؤون الدولية. فمُنذ تأسيسه، تحول المجلس من هيئة نخوية مقتصرة على المهنيين الدبلوماسيين والنخب المالية إلى مؤسسة بحثية متشعبة الأنشطة، تنتج الأطر المفاهيمية، وتشكل الخطاب الاستراتيجي، وتمد الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالكفاءات البشرية والأفكار السياسية.¹

أولاً: نشأة مجلس العلاقات الخارجية:

تأسس مجلس العلاقات الخارجية عام 1921 في مدينة نيويورك، في أعقاب إخفاق السياسة الخارجية الأمريكية في التعامل مع نتائج الحرب العالمية الأولى، ولا سيما رفض مجلس الشيوخ التصويت على معاهدة فرساي وانسحاب الولايات المتحدة من مشروع عصبة الأمم. حيث جاء تأسيسه استجابة مباشرة لحاجة النخبة الأمريكية، من دبلوماسيين ورجال أعمال ومحامين ومثقفين، إلى إطار مؤسسي دائم يمكنها من مناقشة شؤون السياسة الخارجية بعيداً عن الضغوط الانتخابية واعتبارات الرأي العام.²

كانت النواة الأولى للمجلس ما كان يسمى "بمجموعة الاستقصاء" (The Inquiry) التي شكلها الرئيس وودرو ويلسون* في سنة 1917، وهي خلية تفكير سرية ضمت نحو 150 عالماً وخبيراً في السياسة والجغرافية والتاريخ، إذ كلفت بمهمة التخضير العلمي لمفاوضات السلام في باريس -الذي تمخض عنه لاحقاً التوقيع على معاهدة فيرساي-. هؤلاء الخبراء، الذي كان يقودهم العقيد إدوارد هاوس، أدركوا أن الولايات المتحدة بحاجة إلى مؤسسة دائمة تضمن استمرارية الفكر الأممي وتواجه العودة المحتملة للولايات المتحدة إلى سياسة الإنعزالية.³

1 Council on Foreign Relations, "About CFR", Accessed April 3 2026, <https://www.cfr.org/about>

2 Peter Grose, "Continuing the Inquiry: The Council on Foreign Relations from 1921 to 1996" (New York: Council on Foreign Relations Press, 1996), p12.

3 Ibid., p17.

* وودرو ويلسون (Woodrow Wilson): الرئيس الـ للولايات المتحدة، من الحزب

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

بعدها اندمجت مجموعة الاستقصاء التي كانت تضم الأكاديميين الذين امتلكوا المعرفة النظرية مع نخبة من رجال الأعمال والمحامين المرموقين في نيويورك الذي امتلكوا بدورهم الموارد وشبكات العلاقات مع صناع القرار لتنشأ بذلك هذه المؤسسة بشكلها المعروف. وكان الهدف المعلن من هذا الاندماج هو تأسيس منظمة مستقلة وغير حزبية مخصصة لدراسة السياسة الدولية ونشر الوعي بالمسؤوليات العالمية للولايات المتحدة. ترأس المجلس في بداياته شخصيات أمريكية وازنة مثل "إلياهو روت" (Elihu Root) وزير الحرب الأسبق، فضلاً عن جون دبليو ديفيس، وبول كريتنزغر وأوسكار ستراوس.¹ هؤلاء وغيرهم، انتسبوا للمجلس بشكل حصري عبر العضوية التي كانت تمنح فقط لمن يُعرفون على أنهم "الرجال الذين يصنعون تاريخ أمريكا"² كإشارة صريحة للطابع النخبوي الذي يميز هذا المركز في بداياته بالمقارنة مع بروكينغز وغيرها.

ثم خلال الحرب الباردة، تحول CFR إلى قطب فكري ساهم في صياغة السياسة الإحتواء ومناقشة مآلات المواجهة مع الاتحاد السوفييتي، وكان كثير من أعضائه ينتقلون بانتظام بين المجلس ومواقع القرار في الحكومة. ومع نهاية القطبية الثنائية، وفي حقبة العولمة، اتسع نطاق المجلس جغرافياً وموضوعاتياً، فبعد أن ظل حكراً على النخبة الشرقية من نيويورك وواشنطن، بات يضم أعضاء من مختلف الولايات والتخصصات، كما فتح أبوابه تدريجياً أمام العنصر النسوي، وهو ما لم يتحقق إلا عام 1970 بشكل رسمي، وفي عام 2002 افتتح مكتباً في واشنطن العاصمة ليكون قريباً من مراكز القرار السياسي الفعلي.³

ويترأس مجلس العلاقات الخارجية حالياً مايكل فروتمان بعد أن خلف ريتشارد هاس الذي تولى رئاسته لأكثر من عشرين عاماً (2003-2023)، وتتكون عضويته الآن من ما يقارب 5400 عضو فردي يمثلون الصفوة الأمريكية في مجالات الحكومة والأعمال والبحث العلمي والإعلام، فضلاً عن 195 عضواً مؤسساً من الشركات الكبرى والمنظمات العالمية.⁴ كما يتوزع قوامه البشري

1 Ibid.

2 Ibid., p20.

3 Stephen Wertheim, "Tomorrow the World: The Birth of U.S. Global Diplomacy", (Cambridge: Belknap Press, 2020), p 67.

4 David Sklar, "The Council on Foreign Relations and the Origins of Containment", Journal of Cold War Studies 12, no. 3 (2010): p 45.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

الداخلي بين باحثين متفرغين يحملون لقب "Senior Fellow" أو "Fellow"، وباحثين غير مقيمين (Non-Resident Fellows)، وخبراء زائرين من الحكومة أو الأوساط الأكاديمية.¹

ثانياً: نموذج التفكير والتوجه الإيديولوجي لـ CFR:

يتسم نموذج التفكير داخل مجلس العلاقات الخارجية بالمرونة الفائقة، حيث يرفض المجلس كمؤسسة تبني مواقف سياسية رسمية -وذلك على غرار بروكينغز وCSIS- مفضلاً أن يكون كملتقى للأفكار بحيث يتنافس فيه كبار الباحثين، ويحرص على تقديم نفسه كمؤسسة بحثية غير حزبية وغير إيديولوجية.²

ومع ذلك، يمكن أن نرصد إطار فكري مهيم يوجه الخطاب البحثي للمجلس، وهو إطار الأممية الليبرالية (Liberal Internationalism) الذي يقوم على فكرة أن أمن الولايات المتحدة وازدهارها مرتبطان بوجود نظام دولي قائم على القواعد والمؤسسات متعددة الأطراف.³ حيث يرى بعض أبرز المنظرين في المجلس مثل جون إكنبري ودانيال ديودني، أن السياسة الخارجية الأمريكية يجب أن تهدف إلى بناء عالم مفتوح يحترم القانون الدولي وحقوق الإنسان ويكرس التجارة الحرة، على اعتبار أن المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وحلف الناتو والبنك الدولي وغيرها هي أدوات تضاعف القوة الأمريكية وتمنحها شرعية دولية تقلل من تكاليف الهيمنة.⁴

ثم تُرجم هذا التوجه لاحقاً إلى مشروع بحثي تحت مسمى بـ "الأممية الديمقراطية"⁵ من تأليف الباحثين السابق ذكرهما، وهي استراتيجية مقترحة للسياسة الخارجية الأمريكية تركز على تقوية الروابط بين الديمقراطيات على اعتبار أن الولايات المتحدة نجحت في بناء نظام عالمي ديمقراطي وليبرالي أفضى إلى انتشار الديمقراطية بحيث تبنتها أغلب دول العالم، في حين أن

1 Ibid.

2 Council on Foreign Relations, "About CFR.", <https://www.cfr.org/about>.

3 Council on Foreign Relations, "A New U.S. Grand Strategy: The Case for Liberal Internationalism", May 7, 2024, accessed April 3, 2026. <https://www.cfr.org/podcasts/presidents-inbox/new-us-grand-strategy-case-liberal-internationalism-g-john-ikenberry>

4 Daniel Deudney and G. John Ikenberry, "Liberal Internationalism: Core Tenets," *IIGG Working Paper*, no. 11 (2012): pp 3-4.

5 Daniel Deudney and G. John Ikenberry, "Democratic Internationalism: An American Grand Strategy for a Post-exceptionalist Era" (New York: Council on Foreign Relations, November 2012), p 1.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

التعاون بين هذه الديمقراطيات بقي ضعيفاً وهشاً.¹ وذلك لمواجهة صعود الأنظمة الشمولية والسلطوية مثل الصين وروسيا التي تنافس النظام الليبرالي الذي قادتته الولايات المتحدة في الوقت التي تعاني فيه هذه الأخيرة من تآكل في أسسها الداخلية الذي يتجلى في اتساع الفجوة الاقتصادية وتفاقم الشلل السياسي وتراجع المشروع الإصلاحي الذي بدأ مع الصفقة الجديدة (New Deal).² وقد دعا المشروع لمواجهة ذلك إلى ممارسة الولايات المتحدة قيادة تحالفية تقوم على التعاون والاتفاق المتبادل بدلا من الهيمنة المنفردة، مع إعادة توزيع الأدوار والامتيازات في المؤسسات الدولية،³ وبناء مجتمع ديمقراطي حقيقي يتجاوز الهوة التاريخية بين الديمقراطيات الغربية القديمة والديمقراطيات الناشئة في العالم غير الغربي،⁴ كما دعت إلى دفع القوى غير الديمقراطية كروسيا إلى الانخراط المستمر والتحفيز على الاندماج في النظام الليبرالي العالمي.⁵

بالموازاة مع التيار الليبرالي يبرز كذلك تيار واقعي قوي داخل CFR يمثلته باحثون مثل روبرت بلاكويل وإليوت أبرامز، هذا التيار يركز على المصالح القومية المباشرة، موازين القوى، والقدرة العسكرية كركائز ضرورية وثابتة للسياسة الخارجية الأمريكية. وقد تجلى ذلك في استراتيجية "القيادة العالمية الحازمة" (**Resolute Global Leadership**)⁶ التي صاغها كل من روبرت بلاكويل وتوماس شانون، حيث تجمع بين التفوق العسكري والشرعية الدولية في نفس الوقت، بدلاً من المفاضلة بينهما كما جرت العادة في النقاشات الاستراتيجية الأمريكية التقليدية.⁷ حيث لا تدعو هذه المقاربة إلى القطيعة مع الليبرالية الدولية، وإنما تسعى إلى إعادة تأسيسها على قواعد أكثر صلابة، فبلاكويل يُقرّ بأن المنظومة الليبرالية التي هيمنت على نصف قرن من السياسة الأمريكية أنتجت فترة ازدهار نسبي في تاريخ البشرية، غير أنه يرى أنها أصيبت في العقود الأخيرة بوهن تراكمي جعلها تتفاوض -بحسب تعبيره- كدولة صغيرة لا كأقوى دولة في العالم. وعليه، فإن استراتيجية القيادة العالمية الحازمة تطرح ما يمكن وصفه بـ"الليبرالية ذات العضلات" (a much more muscular liberal internationalism) على حد وصف

1 Ibid., 4-5.

2 Ibid., 5-6.

3 Ibid., 9.

4 Ibid., 10.

5 Ibid., 19-20

6 Council on Foreign Relations, "Council Special Report Launch: America Revived-A Grand Strategy of Resolute Global Leadership", event page, accessed April 5, 2026, <https://www.cfr.org/event/council-special-report-launch-america-revived-grand-strategy-resolute-global-leadership>

7 Ibid.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

بلاكويل، أي الاحتفاظ بمرتكزات النظام الليبرالي الدولي من تحالفات وحقوق إنسان ومؤسسات متعددة الأطراف، لكن مع إعادة ضخ القوة العسكرية الفعلية في صلب هذه المنظومة كشرط لا تزهر بدونه. وهنا، يظهر الطابع الواقعي حيث تضمنت هذه الاستراتيجية جملة من التوصيات، هي: زيادة الانفاق الدفاعي بوتيرة سريعة على امتداد العقد المقبل، وإعادة هيكلة لا مجرد رفع أرقامه، وتحويل ثقل القوات الأمريكية نحو آسيا لمواجهة طموح الهيمنة الصينية، وتقوية ردع موسكو من أجل تدارك ما اعتبره بلاكويل تهاونا تراكم حتى أفضى إلى الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا، إضافة إلى المطالبة بأن يتحمل الحلفاء الأوروبيون ودول الخليج حصصاً أكبر من أعباء أمنهم الإقليمي.¹

ثالثاً: مجالات تخصص CFR:

يمكن حصرها في:

* **السياسة الخارجية الأمريكية والاستراتيجية الكبرى:** يُمثّل هذا الملف التقليدي لاهتمام المجلس، حيث يشمل دراسة استراتيجية الولايات المتحدة في ظل التنافس الكبير مع الصين وروسيا، ومسألة مستقبل حلف شمال الأطلسي، والدور الأمريكي في القضايا الدولية متعددة الأطراف، من خلال برنامج **السياسة الخارجية الأمريكية**.² ومن أبرز باحثيه في هذا المجال **ريتشارد هاس** وهو نفسه صاحب أطروحة "نهاية عصر الأمريكية" التي يعتبر فيها أن النظام الدولي قد دخل في مرحلة جديدة هي تعدد الأقطاب.³

* **الشرق الأوسط:** وذلك من خلال برنامج الشرق الأوسط الذي يُغطي الصراعات الإقليمية والديناميكيات الجيوسياسية في الخليج، ومسار القضية الفلسطينية، والتوترات الإيرانية-الخليجية، فضلاً عن مرحلة ما بعد "الربيع العربي" ومآلات التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة منذ 2011.⁴

1 Ibid.

2 Council on Foreign Relations, "U.S. Foreign Policy Program", accessed April 5, 2026, <https://www.cfr.org/programs/us-foreign-policy-program>

3 Dan Steinbock, "The Council on Foreign Relations and the Realist Paradigm", International Studies Perspectives 9, no. 4 (2008): p 403.

4 Council on Foreign Relations, "Middle East Program", accessed April 5, 2026, <https://www.cfr.org/programs/middle-east-program>

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

- * إفريقيا: يولي المجلس كذلك اهتماماً متزايداً بإفريقيا، لا سيما في ضوء التنافس الصيني-الأمريكي على النفوذ في القارة. ويتناول برنامجه الأفريقي قضايا الحوكمة والأمن والموارد الطبيعية، مع تركيز خاص على منطقة الساحل وديناميكيات الجماعات المسلحة فيها، وهو ملف يمس بشكل مباشر الأمن الإقليمي الجزائري.²
- * آسيا والمنافسة الأمريكية-الصينية: حيث تحتل الصين وإدارة التنافس الاستراتيجي معها مكانة مهمة في أجندة المجلس البحثية المعاصرة، وذلك عبر برنامج آسيا، الذي يقدم تحليلاً للعلاقات عبر مضيق تايوان، وديناميكيات التحالفات الأمريكية في منطقة آسيا-الباسيفيك، ومبادرة الحزام والطريق الصينية وتداعياتها الجيوسياسية.³
- * الدفاع والأمن القومي: حيث يرتبط برنامج الدفاع والميزانية بشكل وثيق بالنقاشات المستمرة في الكونغرس حول الإنفاق العسكري ومستوى الاستعداد القتالي الأمريكي، كما يُنتج تقارير دورية حول الاستراتيجية النووية والردع الممتد والحروب اللامتماثلة والتهديدات السيبرانية.⁴
- * الاقتصاد الدولي والتجارة: يتناول هذا البرنامج التحولات الكبرى في النظام التجاري العالمي، من جمود منظمة التجارة العالمية إلى الحروب التجارية وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، كما يُعالج كذلك مسائل الديون السيادية في الدول النامية وآليات الحوكمة المالية الدولية.⁵
- * الطاقة والمناخ: أطلق مجلس العلاقات الخارجية كذلك برنامجاً حول الطاقة والمناخ حيث يرصد فيه التحولات في خريطة الطاقة العالمية في ضوء تسارع الانتقال نحو مصادر الطاقة المتجددة والتوترات الجيوسياسية المرتبطة بأمن الطاقة.

2 Council on Foreign Relations, “Africa Program”, accessed April 5, 2026, <https://www.cfr.org/programs/africa-program>

3 Council on Foreign Relations, “Asia Program”, accessed April 5, 2026, <https://www.cfr.org/programs/asia-program>

4 Council on Foreign Relations, “National Security and Defense Program”, accessed April 5, 2026, <https://www.cfr.org/programs/national-security-and-defense-program>

5 Council on Foreign Relations, “International Institutions and Global Governance Program”, accessed March 20, 2026, <https://www.cfr.org/programs/international-institutions-and-global-governance-program>

II. المبحث الثاني: تمثلات صورة الجزائر لدى مراكز الفكر (بروكينغز، CSIS،

:CFR

نقف في هذا المبحث عند الإطار التطبيقي من الدراسة، حيث ننتقل من وصف هذه المؤسسات إلى تحليل مضامين ما أنتجته. وتتوزع هذه الأخيرة عبر ثلاثة مطالب: يتناول **المطلب الأول** العوامل الجيوسياسية التي دفعت هذه المراكز إلى الاهتمام بالجزائر بعد 2011، مع رصد كمي وتحليلي لمسار هذا الإنتاج البحثي وتذبذباته عبر الزمن. ثم ينتقل **المطلب الثاني** إلى تحليل نوعي للصورة الأمنية والاستراتيجية التي بنتها كل من CSIS و CFR عن الجزائر عبر مراحل مختلفة. ويأتي **المطلب الثالث** أخيرا لنحل فيه التمثلات الاقتصادية للجزائر في أدبيات بروكينغز.

1. المطلب الأول: التحولات الإقليمية بعد 2011 وانعكاسها على الاهتمام

البحثي الأمريكي بالجزائر:

لقد حملت سنة 2011 تحولات جيوسياسية كبيرة في تاريخ شمال إفريقيا والشرق الأوسط، إذ أسفرت موجة الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت عدداً من الدول العربية والتي عُرفت بـ"الربيع العربي" عن إعادة إرساء خريطة التفاعلات الإقليمية برمتها.¹ وقد انعكس هذا التحول على طريقة قراءة مراكز الفكر الغربية بشكل عام والأمريكية بالخصوص للواقع الاستراتيجي والسياسي في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، حيث أصبحت دول تلك المنطقة من هامش الأجندة البحثية الأمريكية إلى مركزها، وإن كان اهتمامها البحثي الأول قد ركز بالدرجة الأولى على مصر وتونس وليبيا إلا أن التداعيات الثانوية والتبعات الجيوسياسية لما حدث في تلك الدول استدرجت كذلك اهتمامها بالدول الإقليمية الأخرى التي لم تشملها هذه الاضطرابات، وفي مقدمتها الجزائر.

ذلك أن مراكز الفكر الأمريكية المعنية بشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كمجموعة الأزمات الدولية* ومعهد بروكينغز ومجلس العلاقات الخارجية CFR وغيرها، وجدت نفسها أمام حالة

1 جهاد خليل، "الربيع العربي في الشرق الأوسط: تداعياته الإقليمية والدولية"، الحوار المتمدن، 28 جويلية 2012، تاريخ الاطلاع: 18 مارس 2026، <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=855093>

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

استثنائية في المنطقة: كيف يمكن تفسير حالة دولة كالجزائر تمتلك احتياطات نفطية وغازية ضخمة، وتجربة طويلة في التعامل مع التهديدات الأمنية الداخلية، وحضور إقليمي متجذر في الساحل الأفريقي، دون أن تقع في موجة الاضطرابات التي مسّت جوارها؟¹ أي أن الجزائر لم تقع في موجة الاضطرابات على غرار تونس أو ليبيا، ولم تكن في الوقت نفسه، حالة انكفاء أو هشاشة، بل حافظت على قدر من الاستقرار مستندة إلى مواردها الطاقوية وخبرتها الأمنية، فضلاً عن دورها الإقليمي في فضاء الساحل.

هذا الوضع بالتحديد جعل من الصعب إدراج الجزائر ضمن النماذج التفسيرية الجاهزة التي اعتمدتها الأدبيات الأمريكية بعد اضطرابات "الربيع العربي"، الأمر الذي دفع مراكز فكر مثل بروكينغز ومعهد ويلسون إلى تكثيف اهتمامها البحثي ودراسة آليات الاستقرار الجزائري.² وقد أسهم هذا التوجه في صياغة مفهوم ما بات يُعرف في بعض الدراسات بـ "الاستثناء الجزائري" (**Algerian Exemption**)³ في إشارة إلى المسار الخاص الذي سلكته الجزائر في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في مواجهة موجات الضغط الإقليمي التي أفرزتها الاحتجاجات الشعبية في دول الجوار.⁴

غير أن هذا الاهتمام البحثي المتنامي بالجزائر وإقليمها لم يكن فقط بسبب موجة الاضطرابات السياسية عام 2011 فقط، إنما ازداد وتعمق أكثر مع جملة من التحولات الجيوسياسية والإقليمية التي أعقبتها والتي أعادت رسم موقع الجزائر في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، ويمكن أن نحصرها في ثلاث محطات مفصلية، وهي:

1 Yahia H. Zoubir, "Algeria After the Arab Spring", *Foreign Affairs*, February 9, 2016, Accessed March 18, 2024, <https://www.foreignaffairs.com/articles/algeria/2016-02-09/algeria-after-arab-spring>.

*مجموعة الأزمات الدولية (International Crises Group) هو مركز فكر مستقل غير حكومي تأسس سنة 1995 تتخذ من بروكسل مقراً رئيسياً لها، وتضم مكاتب إقليمية في مناطق النزاع حول العالم، خاصة في الشرق الأوسط وإفريقيا. تُعنى بالرصد الميداني للنزاعات المسلحة وحالات عدم الاستقرار، وتُصدر تقارير تحليلية دورية موجهة أساساً لصانعي القرار والدبلوماسيين. تتمول من مزيج من الحكومات الغربية والمؤسسات الخاصة، وتعد من أبرز مراكز الفكر المؤثرة في دوائر صنع القرار الغربية. أنظر في موقعها الرسمي: <https://www.crisisgroup.org>

2 طالع: Michael Willis, *Politics and Power in the Maghreb: Algeria, Tunisia and Morocco from Independence to the Arab Spring*, London: Hurst & Company, 2012.

3 Andrea Dessì, *Algeria: Cosmetic Change or Actual Reform?* (Paris: Ifri – Institut français des relations internationales, 2011), p1. متاح على الرابط: <https://www.ifri.org/en/editorials/algeria-cosmetic-change-or-actual-reform>

4 Ibid.

* الأزمة الليبية والنزاع المالي:

حيث أفضى سقوط نظام القذافي وتفكك مؤسسات الدولة الليبية إلى خلق فراغ مؤسساتي أمني واسع ملأته الميليشيات المسلحة المتعددة الولاءات والجماعات الجهادية وحركات التمرد، وتحولت الأراضي الليبية سريعاً لممر لوجستي لحركة المسلحين جنوباً وتدفق ضخم للأسلحة من مخازن الجيش الليبي المنهار نحو مناطق الساحل الإفريقي وفي مقدمتها شمال مالي.¹ كلها عوامل وضعت الجزائر في وضع بالغ التعقيد، بعد أن وجدت هذه الأخيرة نفسها بين ضرورات عقيدتها الأمنية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة، ومتطلبات التعامل مع التهديدات المتنامية في بيئتها الإقليمية من جهة أخرى.²

في نفس الإطار، شكّل النزاع المسلح في مالي منذ مطلع عام 2012 المحرك الثاني الذي زاد من اهتمام المراكز الفكرية بالمنطقة، فقد أدى انهيار سيطرة حكومة باماكو على شمال مالي أمام تحالف متشعب من من الحركات المسلحة كحركة تحرير الأزواد وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة أنصار الدين وغيرها إلى إفراز بيئة أمنية هشة قرب الحدود الجنوبية للجزائر، وما زاد الوضع تعقيداً أن هذه التنظيمات لم تكن متجانسة في أهدافها، فنجد بعضها حركات انفصالية ذات طابع هوياتي مثل الأزواد، وبعضها الآخر يحمل أجندة جهادية عابرة للحدود مثل القاعدة و بوكو حرام.

وفي هذين المشهدين تحديداً، برزت الجزائر في الكتابات البحثية الأمريكية باعتبارها متغيراً مهماً في أي تحليل جدي لأزمة الساحل، كونها تمتلك الحدود المشتركة الأطول مع دول المنطقة، وتربطها بالفاعلين المحليين شبكة علاقات وخيوط تفاوضية منذ استقلالها، والدليل على ذلك رعايتها للمفاوضات بين الأطراف المتنازعة في مالي التي أفضت إلى توقيع اتفاق الجزائر عام 2015، هذا فضلاً عن خبرتها الاستخباراتية في ملف الجماعات المسلحة التي راكمتها منذ التسعينات.³

1 فيصل رضواني، "التحولات في منطقة الساحل بعد أحداث الربيع العربي وأثرها في السياسات الأمنية في جنوب وشمال المتوسط"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 4 (ديسمبر 2020)، ص 193.

2 المرجع نفسه.

3 Anouar Boukhars, *Algeria's Priorities in the Sahel: Curbing Terrorism, Containing Rivals* (Washington D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2020), pp 5-8.

* الهجوم على منشأة الغاز في إن أميناس 2013:

والمعروف كذلك بـ "حادثة تيفنتورين" في جانفي 2013، التي استهدف فيها مجموعة مسلحة بقيادة الإرهابي "المختار بلمختار" منشأة الغاز المشتركة مع استثمارات أمريكية وغربية في الجزائر، والذي أسفر عن سقوط عدد القتلى من بينهم مواطنون أمريكيون، حيث شكلت هذه الحادثة لحظة فارقة في مسار التحليل الأمريكي للملف الجزائري. فقد كشفت، بصورة مباشرة ودامية، عن حجم الرهانات الاستراتيجية المرتبطة بالجزائر على الصعيد الأمريكي التي تتجلى في أمن المصالح الاقتصادية الأمريكية لا سيما في ظل ترابط منظومة الطاقة بين البلدين وانتشار الشركات الأمريكية في قطاع المحروقات الجزائري، إضافة إلى الفاعلية الأمنية لهذه الأخيرة، وحدود القدرة الجزائرية على مواجهة التهديدات العابرة للحدود.¹

* الحراك الشعبي 2019:

لم تكد الصورة المرسومة في المراكز البحثية الأمريكية تستقر على معالم شبه ثابتة، حتى جاءت أحداث فيفري 2019 والحراك الشعبي الواسع الذي أعاد خلط الأوراق التحليلية من جديد، فقد أعادت هذه الأحداث تحريك أسئلة بدت مستقرة حول طبيعة الديناميكيات الداخلية الجزائرية وقدرتها على تجاوز الاستحقاقات السياسية الكبرى.² وإذا كانت المراكز الفكرية الأمريكية قد تعاملت مع أزمت 2011-2013 في ضوء المتغير الأمني في الغالب، فإن حراك 2019 أفرز موجة جديدة من الإنتاج البحثي الأمريكي الذي سعى إلى إعادة قراءة الجزائر بشكل بعيد نسبيا عن الإطار الأمني المهيمن، مستعينة بأدوات من علم الاجتماع السياسي وعلم الاقتصاد السياسي، لدراسة التفاعلات الداخلية ومطالب التغيير خلال تلك الفترة.³

* الحرب الروسية الأوكرانية 2022:

- 1 Richard J. Chasdi, "Terrorist Group Dynamics Through the Lens of the TiganTourine (In Amenas) Assault in Algeria", *Stability: International Journal of Security and Development* 2, no. 2 (2013): pp 1-2.
- 2 Yahia H. Zoubir, "Algeria's Hirak: A New Era of Protest Politics", *The Journal of North African Studies* 25, no. 6 (2020): p 4.
- 3 International Crisis Group, "Algeria's Protest Movement: A Long Road Ahead", 2019, p 7.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

حيث ارتفعت أسعار الطاقة بشكل غير مسبوق منذ انهيارها عام 2014 في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فيفري 2022 بالإضافة إلى العقوبات الغربية على روسيا التي تضمنت تقليل الاعتماد على الغاز الروسي، ما دفعها إلى البحث عن بدائل عن الغاز الروسي.

فبرزت الجزائر هنا، كمتغير مهم في معادلة أمن الطاقة الأوروبي، فقد أصدرت CSIS وبروكينغز في غضون أشهر قليلة من اندلاع الحرب،¹ تقارير وتحليلات تتناول الجزائر من هذه الزاوية، أي الطاقة، وهي زاوية كانت شبه غائبة في إنتاجها البحثي السابق حين كانت الجزائر تُعالج في الغالب ضمن إطار الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب منذ 2011 إلى غاية 2019 أين حضر المتغير السياسي والاقتصادي. حيث باتت الآن تُفرد لها ملفات مستقلة وتحليلات متخصصة تستحضر بيانات الإنتاج وخرائط خطوط الأنابيب وحجم الصادرات.² مما يعني أن مراكز الفكر الأمريكية المعنية في هذه الدراسة أعادت تصنيف الجزائر داخل أجندتها البحثية من الملف الأمني العقلي إلى الملف الطاقوي الاستراتيجي، وهو تحول في الإطار المرجعي لا في الموضوع فحسب، وله آثار مباشرة على الكيفية التي تُبنى بها الصورة الأمريكية عن الجزائر، وهو ما سنتناوله بالتفصيل فيما سيلي من هذا الفصل.

* التحليل الكمي لمنشورات مراكز الفكر محل الدراسة حول الجزائر

رصدنا في هذه الدراسة ما مجموعه 109 منشوراً حول الجزائر موزّع على مراكز الفكر الثلاث (بروكينغز، CFR، CSIS) خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2025، وتتنوع هذه المنشورات بين تقارير سياسية وأوراق بحثية ومقالات تحليلية وتعليقات وجيزة.

وتجدر بنا الإشارة إلى ضرورة التفريق بين نوعين من الإنتاج البحثي الذي رصدناه حول الجزائر:

* **الإنتاج الأساسي:** الذي يتناول الجزائر بوصفها حالة دراسية مستقلة قائمة بذاتها، بمعنى أنها الموضوع الأساسي في المنشور البحثي الذي يظهر صراحة من عنوانه.

1 Ben Cahill, "Europe's Options for Reducing Natural Gas Imports from Russia," *Center for Strategic and International Studies (CSIS)*, March 2022, <https://www.csis.org/analysis/europes-options-reducing-natural-gas-imports-russia>.

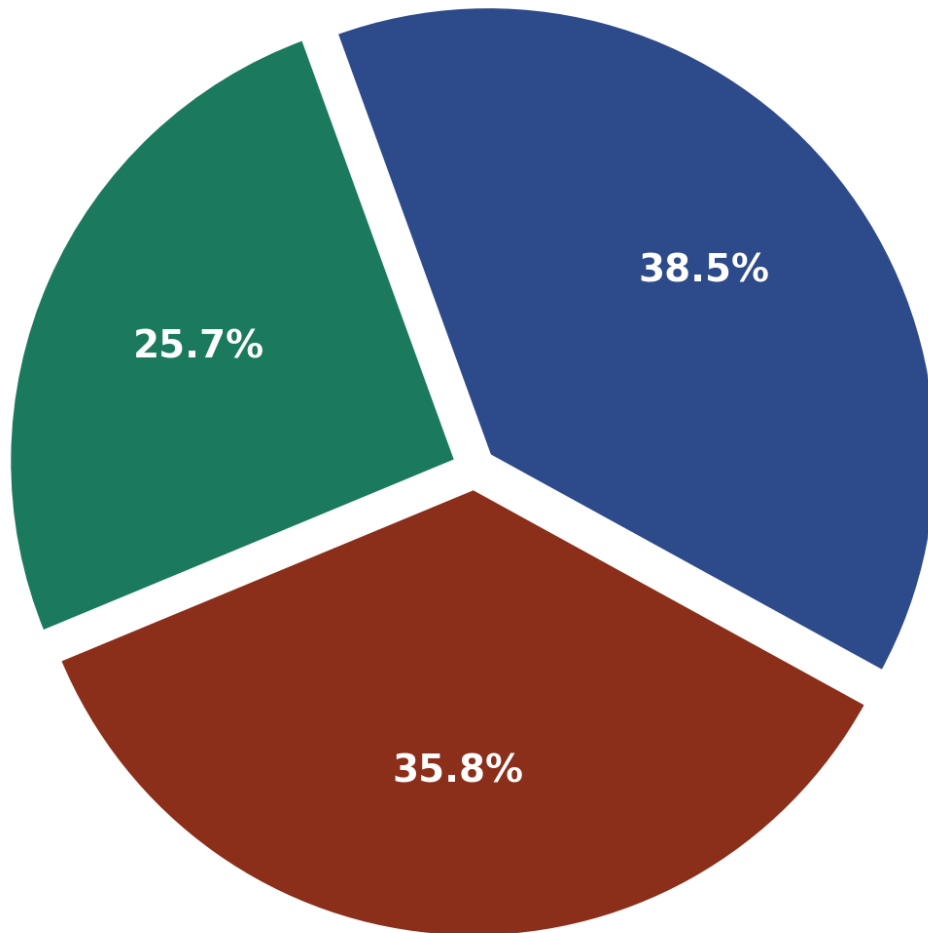
2 Ibid.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

* **الإنتاج السياقي:** الذي يُذكر فيه الجزائر كمتغير فرعي ضمن سياق إقليمي أوسع، كملف أمن الساحل أو إشكالية تنويع إمدادات الطاقة الأوروبية أو مسألة إدارة التنافس الدولي في أفريقيا. هذا التمييز ليس إجراءً تصنيفياً فحسب، بل هو أداة تفسيرية تُمكن من الإجابة عن سؤال جوهري: هل الجزائر في أدبيات هذه المراكز موضوع بحث أم مجرد شاهد على ظاهرة أوسع؟

أي أن مجموع المنشورات الصادرة عن مراكز الفكر الثلاث التي رصدناها تتوزع بين منشورات تناولت الجزائر كموضوع رئيسي ومنشورات ذكرت الجزائر كمتغير ضمن موضوع أوسع.

الشكل رقم (5): نسب توزيع المنشورات حول الجزائر
لمراكز الفكر الثلاث



Brookings — 42 (38.5%)
CFR — 39 (35.8%)
CSIS — 28 (25.7%)

المجموع الكلي: 109 منشورا | 2011-2025

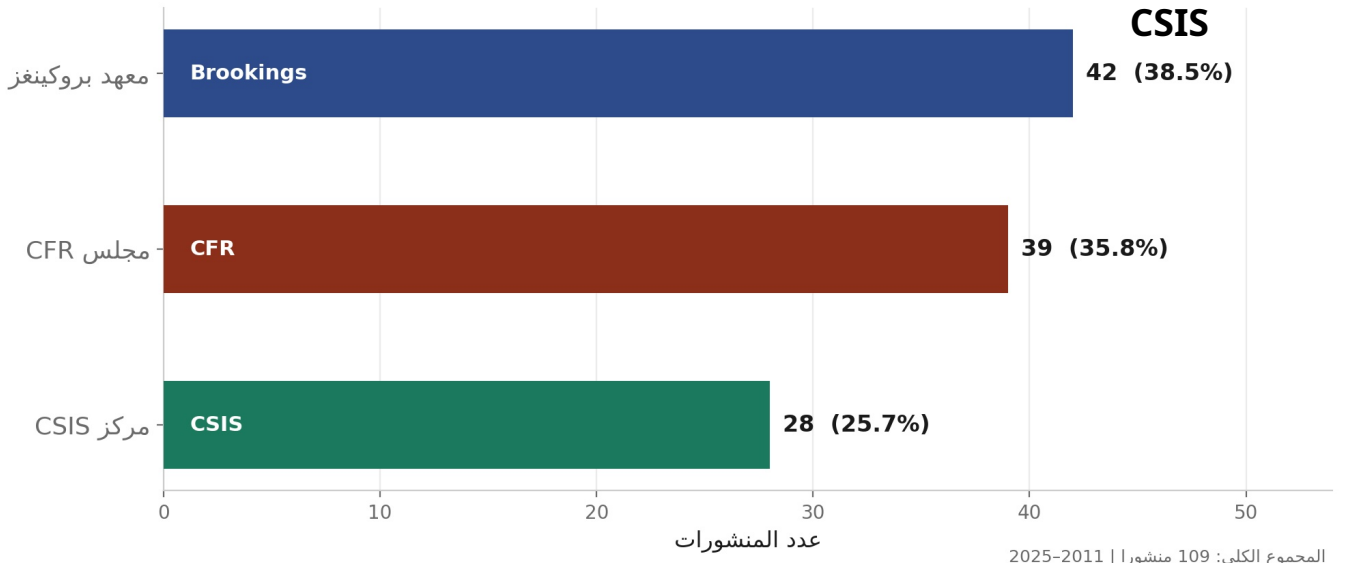
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على محركات البحث للمواقع الرسمية لكل من:

Brookings: <https://www.brookings.edu/> | CSIS: <https://www.csis.org/> |

CFR: <https://www.cfr.org/>

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

الشكل رقم (6): التوزيع العددي للمنشورات البحثية لمراكز الفكر: بروكينغز، CFR، CSIS



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على محررات البحث في المواقع الرسمية لمراكز الفكر الثلاث محال الدراسة.

يعرض الشكل (4) و (5) أعلاه المتكون من الدائرة النسبية والأعمدة البيانية التوزيع الكمي للإنتاج البحثي حول الجزائر بين مراكز الفكر الثلاث على امتداد نحو 15 سنة، حيث يبلغ مجموعه الكلي **109 منشور**. هذا الرقم بدوره، له دلالة مهمة، ذلك أنه يبدو متوازناً بالمقارنة مع حجم الإنتاج البحثي المتعلق بدول مجاورة ك: ليبيا أو مصر أو دول ذات ثقل إقليمي مقارب للجزائر مثل تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية في الأدبيات ذاتها، مما قد يبين لنا، مبدئياً، أن الجزائر لاتزال بعيدة نسبياً في سلم أولويات هذه المراكز، حيث تُستدعى عند الضرورة -في حالة الاضطرابات الأمنية في الساحل وليبيا أو بعض التغييرات الداخلية- ولا تُدرس بصورة منهجية مستمرة.

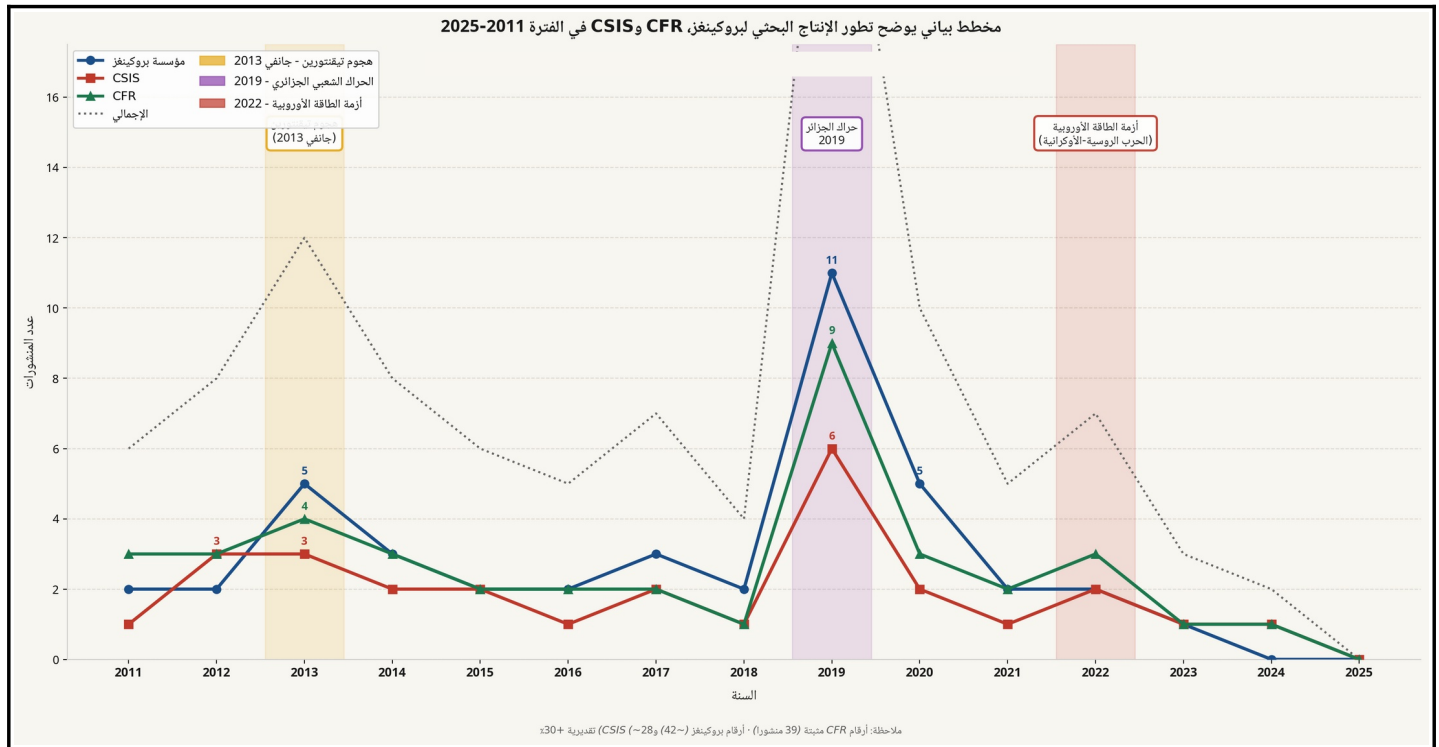
أما من حيث التوزيع بين مراكز الفكر، فنلاحظ وجود نوع من التوازن في الإنتاج البحثي بين المراكز الفكرية الثلاث، حيث لا تتجاوز فيه الفجوة بين الأولى والأخيرة في الترتيب 12.8 نقطة مئوية، وتصدر بروكينغز بـ 42 منشوراً أي بنسبة مئوية تقريبية 38.5% يعني أن ما يقارب خُمسي الإنتاج البحثي الأمريكي المرصود حول الجزائر صدر عن مؤسسة واحدة تنتمي تاريخياً إلى توجه ليبرالي يضع الحوكمة والديمقراطية والاقتصاد في مركز اهتمامه في المقابل، يحتل مجلس العلاقات الخارجية CFR المرتبة الثانية بـ 39 منشوراً (35.8%)، وما يستوقف في هذا الترتيب هو أن CFR، بوصفه المؤسسة الأقرب من دوائر صنع السياسة الخارجية الأمريكية والأكثر من

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

حيث الحضور والتوجيه لصانع القرار في واشنطن، لا يحتل إلا المرتبة الثانية، مع فارق لا يتجاوز ثلاثة منشورات عن بروكينغز.

ثم يأتي أخيراً مركز **CSIS** بـ 28 منشوراً وبنسبة 25.7%، وهي النسبة الأدنى رغم أن هذا الأخير يُعدّ المؤسسة الأكثر تخصصاً في الشؤون الأمنية والاستراتيجية، وهي الشؤون التي طالما وُصفت الجزائر في إطارها كفاعل محوري في منطقة الساحل ومكافحة الإرهاب. والمفارقة أن المؤسسة الأقدر على إنتاج تحليل استراتيجي معمّق للجزائر هي الأقل إنتاجاً في هذا الملف، وهو ما يمكن أن نفسره بأن الجزائر في منظور **CSIS** لا تُشكّل حالة استراتيجية قائمة بذاتها بقدر ما تمثل متغيراً ضمن رهانات أمنية إقليمية أكبر تستأثر باهتمامه.

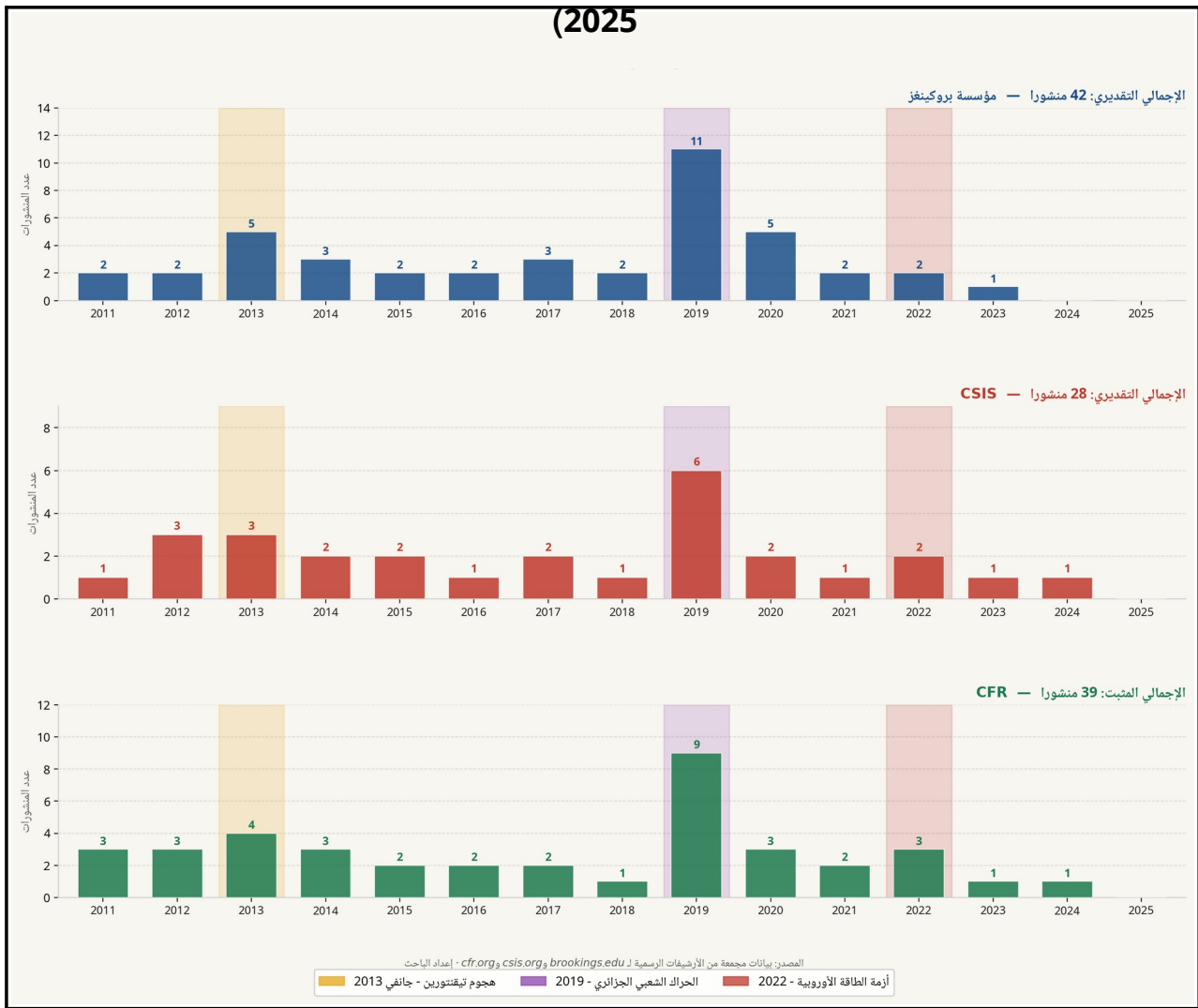
الشكل (7): تطور المنشورات البحثية للمراكز الثلاث حول الجزائر في الفترة (2011-2025)



المصدر: من إعداد الطالب الإعتماد على محركات البحث في المواقع الرسمية لبروكينغز، CFR، CSIS

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

الشكل (8): أعمدة بيانية تعرض توزيع الإنتاج البحثي لكل مركز حول الجزائر في الفترة (2011-2025)



المصدر: من إعداد الطالب الإعتماد على محركات البحث في المواقع الرسمية لبروكينغز، CFR،

CSIS

يكشف هذين الشكلين (6) و (7) تطور الانتاج البحثي لكل من المراكز الفكرية الثلاث، حيث نلاحظ تذبذب في أعداد المنشورات بمرور السنوات، إذ لا تسير وفق منطق تراكمي أو تناقصي مستمر، وإنما تتشكل عبر قفزات مرتبطة بأحداث سياسية بعينها، وهي قرينة إضافية تؤكد، ما أشرنا إليه سابقاً، أن الانتاج البحثي حول الجزائر لهذه المراكز يستجيب في معظمه لمنطق الأزمة.

ويظهر ذلك خصوصاً في عام 2012 الذي بلغ مجمل إنتاجاتها بنحو 8 منشورات وهي سنة إرتبطت بالأزمة الأمنية في الساحل، تحديداً النزاع المسلح في مالي وما خلفه من تبعات في المنطقة. ثم في سنة 2013 الذي ارتبط بحادثة تيفنتورين حيث سجلنا أول ارتفاع ملحوظ في المنحنى يبلغ

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

12 منشورا، وهذا الارتفاع توزع بين المراكز الثلاث بصورة شبه متساوية، مما يُرجح بأن هذا الحدث فرض نفسه على جدول الأعمال البحثي بصرف النظر عن التوجهات البرنامجية لكل مؤسسة. كذلك في سنة 2014 بلغ مجمل الإنتاج البحثي 8 منشورات رغم أن هذه السنة لم تعرف أي حدث جيوسياسي كبير في المنطقة، لكن يمكن أن تُرجع ذلك إلى إنهيار أسعار الطاقة بحيث كان الاقتصاد الجزائري -المعتمد بشكل شبه كلي على عائدات المحروقات- أبرز المتأثرين بهذا السقوط.

غير أن كل ذلك لا يقارن بذروة الانتاج البحثي عام 2019 -المرتبط بالحراك الشعبي- الذي يمثل القمة الإحصائية التي لا يُختلف فيها، إذ بلغ الإنتاج المجمل للمؤسسات الثلاث ذروته بـ26 منشورا بفارق واسع عن سائر السنوات تصدرها بروكينغز بـ11 منشورا تركز مجمله بدراسة الديناميكيات الداخلية والمجتمعية للجزائر بحكم توجهات أجندتها البحثية، ثم يليها مجلس العلاقات الخارجية بـ9 منشورات ويأتي CSIS أخيرا بـ6 منشورات. ثم تلتها سنة 2020 بزخم أقل من سابقتها بنحو 10 منشورات حيث تُرجح أن هذا الرقم الكبير نسبيا مرتبط بام

لكن في مقابل هذه السنوات التي شهدت تزايد فيها الإنتاج البحثي، تبرز الفترة (2015-2018) و الفترة ما بين (2021- 2025) التي تُظهر ركودا من حيث الإنتاج البحثي لمجمل هذه المراكز، ويمكن أن تُعزي ذلك إلى إعادة توزيع أولوياتها البحثية استجابة لبعض الأحداث السياسية الكبرى مثل الحرب الصهيونية على غزة منذ أكتوبر 2023 حيث أن بروكينغز ومجلس العلاقات الخارجية و CSIS حوّلت جزءا من طاقتها التحليلية نحو الحرب في الشرق الأوسط، وتداعياتها على دول الجوار، إذ تصدرت برامجهما البحثية الخاصة بالشرق الأوسط من حيث حجم المنشورات.

إضافة إلى انزياح مركز الثقل نحو منطقة الساحل بعيدا عن الجزائر بعد الانقلابات العسكرية في كل من مالي (2021)، وبوركينا فاسو (2022)، والنيجر (2023) التي أنتجت كمية كبيرة من الإنتاج البحثي الأمريكي حول الساحل، لكن هذا الإنتاج مال إلى تأطير الجزائر إطارا هامشيا كدولة جوار فاعلة، لا إطارا مركزيا. بعبارة أخرى، الجزائر مذكورة لكنها غير محللة، مما يجعل هذه المنشورات تقع خارج معايير الإدراج المعتمدة في هذه الدراسة.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

ونلاحظ كذلك أنه ثمة نمط معين يحكم الإنتاج البحثي لمراكز الفكر حول الجزائر فالاستقرار السياسي لا يولد حوافز بحثية بالقدر نفسه الذي تولّده الأزمات، فالجزائر في الفترة 2023-2024 على سبيل المثال رغم تعقيداتها الداخلية، لم تشهد أحداثا سياسية كبيرة بالمقارنة مع الحراك أو هجوم تيقنتورين. من ثم، فإن غياب الأحداث الكبرى الصاخبة يُفضي في الغالب إلى تراجع الإنتاج البحثي لهذه المراكز.

وخلاصة القول، من خلال تتبع مسار الإنتاج البحثي لمراكز الفكر الأمريكية الثلاث على امتداد خمس عشرة سنة، أن الجزائر لم تحتل فيه موقع الدولة التي تُدرّس لذاتها مثل مصر أو السعودية، وإنما تمثل الدولة التي تُستدعى حين تتقاطع ملفاتها مع أجندة بحثية سابقة عليها. فكل محطة من المحطات الأربع التي رصدناها -الاضطرابات الإقليمية لعام 2011، وهجوم تيقنتورين 2013، وحراك 2019، ثم أزمة الطاقة الأوروبية 2022- لم تُفض إلى إنتاج بحثي أمريكي منهجي مستمر حول الجزائر، بل أفضت إلى موجات تحليلية تفاعلية تتراجع بمجرد أن يفقد الحدث المحرك زخمه. وما يُعزز هذه القراءة هو أن الإطار المرجعي لم يبق ثابتا عبر الزمن: فالجزائر قُرئت أُنيا في مرحلة، وسياسيا واجتماعيا في مرحلة ثانية، وطاقويا في مرحلة ثالثة، وهو تحول في زاوية النظر لا في عمق الاهتمام. وعليه، فإن الرقم الإجمالي البالغ 109 منشورا، رغم دلالاته الكمية، لا ينبغي أن يُقرأ باعتباره مؤشرا على حضور بحثي متجذر، بل باعتباره تراكما لاستجابات متقطعة تبين هشاشة في طريقة تناول هذه المراكز للملف الجزائري، هشاشة لا تقل دلالة عن الأرقام نفسها في أي قراءة نقدية لمكانة الجزائر في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.

2. المطلب الثاني: صورة الجزائر كفاعل أمني واستراتيجي عند CSIS و CFR

نسعى من خلال هذا المطلب إلى تحليل نوعي للخطاب الاستراتيجي لمراكز CSIS و CFR بشأن الجزائر، وذلك عبر أربع مراحل استخلصت من أبرز تقاريرها. أولاً: كيف نظرت CSIS و CFR إلى ثبات الجزائر في مواجهة الاضطراب الإقليمي، ثانياً: كيف صور دورها في مكافحة الإرهاب وتأمين الساحل، وثالثاً: كيف استجابت هذه المراكز لظاهرة الحراك الجزائري، ورابعاً: كيف قيمت حدود شراكتها مع الغرب وتعقيداتها.

(أ) المرحلة الأولى: الجزائر في مواجهة الاضطراب الإقليمي (2011-2013):

مع اندلاع احتجاجات "الربيع العربي" عام 2011، تركز خطاب كل من هذين المركزين حول بناء صورة الجزائر باعتبارها حالة استثنائية صمدت في وجه هذه موجة التي اجتاحت المنطقة، ففي حين انشغلت أدبياتها في البداية، بمتابعة التحولات في تونس ومصر وليبيا واليمن، حضرت الجزائر في مضامين هذا التناول "كجزيرة استقرار" (**Island of Stability**) على حد وصف جون ألترمان، الباحث في CSIS، بحيث كانت معزولة عن هذه الموجة التي أسفرت عن سقوط الأنظمة في تونس وليبيا ومصر وحرب أهلية في سوريا واليمن، وقد عزا ألترمان سبب ذلك إلى امتلاك الجزائر لمؤسسات أمنية قوية ومتجذرة، إضافة إلى ذاكرة تاريخية مؤلمة مع الإرهاب طوال تسعينات القرن الماضي، مما أفضى إلى نفور شعبي من الإنزلاق نحو العنف والاحتجاجات.¹

كما قدم ألترمان، في المقال نفسه، مقارنة ضمنية بين التجربة الجزائرية والتجربة المصرية اثر احتجاجات 2011، حيث يُنظر إلى أن التجربة الجزائرية في التعامل مع حركات الإسلام السياسي خلال التسعينات باعتبارها مرجعاً استُحضر في النقاشات السياسية في أوساط النخب والأحزاب في القاهرة بعد تعثر تجربة الإخوان المسلمين في الحكم، وقد رأى أنه بينما اسهمت الاستراتيجيات الجزائرية في الحد من العنف الجهادي الواسع، فإن ثمن ذلك كان تجميداً صعباً للعملية السياسية عام 1991.²

1 Jon B. Alterman, "Middle East Notes and Comment: A Dangerous Analogy," *Newsletter*, Center for Strategic and International Studies, September 11, 2015, <https://www.csis.org/analysis/middle-east-notes-and-comment-dangerous-analogy>.

2 Ibid.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

وبالموازاة مع ذلك، اتاحت الفعاليات التي استضافتها CSIS نافذى لعرض الرواية الرسمية الجزائرية داخل الفضاء البحثي الأمريكي، أبرزها الندوة التي عُقدت في عام 2012 مداخله لوزير الخارجية الجزائري الأسبق **مراد مدلسي**، الذي وصف أن الجزائر دولة بصدد التحول الهيكلي من خلال قيام الرئيس **بوتفليقة** برفع حالة الطوارئ في فيفري 2011 بعد 19 سنة من إعلانها منذ 1992 مع توسيع المشاركة السياسية ومنح حصة 20% على الأقل للتمثيل النسوي في الهيئات الانتخابية، إضافة إلى تركيزه على جذب الاستثمارات الأجنبية ومحاولة تنويع الاقتصاد، وإعادة توجيه الميزانية لرفع أجور القطاع العمومي ودعم أسعار المواد الغذائية الأساسية.¹

وتُعد هذه المداخله الوزير الأسبق **مدلسي** وثيقة دبلوماسية مهمة كونها تعبر عن الاستجابة الجزائرية مما كان يجري في محيطها الإقليمي آنذاك، وقد فهمَ هذا الموقف في أروقة **CSIS** كإجراءات استباقية لاحتواء أي احتقان شعبي محتمل وتجنب مسار التطرف العنيف مثل الذي شهدته دول الجوار، حيث رأت أنها نجحت في استخدام عوائد النفط المرتفعة آنذاك لشراء السلم الاجتماعي.³ وعلى صعيد الاندماج السياسي الداخلي، سعت الجزائر -عبر مداخله **مدلسي**- من خلال هذا الخطاب إلى تأكيد أنها تستوعب التنوع السياسي ضمن إطار مؤسساتي، مؤكدة على وجود تيارات إسلامية داخل البرلمان والحكومة، ومُبرزة أن نتائج الانتخابات القادمة -يقصد تشريعات 2012- لن تشكل تهديداً للاستقرار الوطني بفضل احترام إرادة الناخبين، مع الاستثناء الواضح لأي مشاركة لأطراف ارتبطت بعنف المأساة الوطنية في التسعينيات.³

كما أبرز الدور الجيوسياسي للجزائر كدولة ذات سيادة ناضجة ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، وتعتمد الحياد التكتيكي في الأزمات الإقليمية، مع الدعوة لإصلاح جامعة الدول العربية لتعكس طموحات الشعوب بدلاً من حماية الأنظمة.⁴

إنّ حضور شخصية حكومية جزائرية في **CSIS** ممثلة في الوزير **مدلسي**، إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الجزائر حاولت استغلال المنابر الدولية لترسيخ صورتها كركن أساسي للاستقرار في

1 Center for Strategic and International Studies, “Algeria Amidst North Africa’s Transformation”, January 13, 2012, accessed April 29, 2026, <https://www.csis.org/events/algeria-amidst-north-africas-transformation>.

2 Ibid.

3 CSIS, “Algeria Amidst North Africa’s Transformation,” *op. cit.*

4 Ibid.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

شمال أفريقيا، وشريك استراتيجي موثوق في مجالات الأمن، متجاوزةً بذلك الصورة النمطية لدولة خرجت من أحداث دموية مرتبطة بالإرهاب لتفرض نفسها كقوة إقليمية فاعلة في محيطها.

من جهة أخرى، تبنت **CFR** مقارنة مشابهة لـ **CSIS** لحد كبير فيما يخص هذه المرحلة، حيث عزا إليوت أبرامز في مقال بعنوان "هل الجزائر الأزمة القادمة" سبب عدم انزلاق الجزائر نحو هذه الاضطرابات إلى الإرهاب الجمعي من الأحداث الدامية التي عاها الجزائريون في تسعينات القرن الماضي، والتي رسخت في الوعي الشعبي ذاكرة تحذيرية إزاء الاحتجاجات والمظاهرات، فضلاً عن ذلك وفّرت عائدات الغاز والنفط للحكومة حافّة مالية تُتيح شراء السلم الاجتماعي عبر دعم الأسعار وتوسيع الخدمات العامة.¹

لكن أبرامز الذي ينظر إلى الجزائر أساساً من زاوية التساؤل الديمقراطي والانتقالي. يُنبّه أبرامز إلى أن الجزائر ظلت بمنأى عن موجة الربيع العربي رغم توافر أسبابه الموضوعية، وأن التهديد الحقيقي لاستقرارها لا يأتي بالضرورة من الإرهاب، إنما يتأتى من تآكل الشرعية الحوكمية في ظل قيادة شائخة وانعدام آليات خلافة واضحة. ويُلَفّت أبرامز - متكئاً على تقييم الباحث الاقتصادي لحسن عاشي - إلى أن النظام الجزائري أمام مفترق طريقيين إما الإصلاح المُدار المبكر وإما التهلكة اللاحق، وأن إدمان الربيع النفطي يُؤخر قرار الإصلاح لكنه لا يُلغي حتميته.² ويُقدم أبرامز - انطلاقاً من المنظور الليبرالي الديمقراطي الذي يُؤطر تحليلات مجلس العلاقات الخارجية - قراءة لطبيعة الحكم في الجزائر خلال تلك المرحلة، يصفه فيها بـ "الغموض" (Opacity)، معتبراً أن المشهد السياسي يدار من طرف نخبة ضيقة تجمع بين الدوائر المقربة من مؤسسة الرئاسة وعدد من رجال الأعمال المرتبطين بها، وهو ما يُعبّر عنه في الخطاب السياسي الجزائري المحلي بمصطلح "السلطة" (Le Pouvoir).

ولا يخفى أن هذه القراءة تظهر، قبل كل شيء، المرجعية التفسيرية لمركز **CFR** أكثر من كونه تشخيصاً موضوعياً للواقع الجزائري، حيث تُسقط معايير التداول الديمقراطي الغربي على سياق تاريخي مغاير. ومع ذلك، تبقى هذه القراءة ذات دلالة مهمة في فهم الكيفية التي ينظر بها هذا المركز إلى طبيعة الحكم في الجزائر، إذ تشكّل الأرضية المرجعية التي تبنى عليها توصياته حول

1 Elliott Abrams, "Is Algeria the Next Crisis?" Council on Foreign Relations, May 22, 2013, <https://www.cfr.org/blog/algeria-next-crisis>.

2 Ibid.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

مآلات الاستقرار السياسي في المدى المتوسط، وهو ما دفعنا إلى إدراجها في هذا السياق رغم ما فيها من مأخذ.

ب) المرحلة الثانية: الجزائر كفاعل أمني ضروري في المنطقة

شكّل الهجوم على منشأة الغاز في إن أميناس في يناير 2013 منعطفاً فكرياً في أدبيات CSIS، إذ أعاد المركز من خلاله استجواب الصورة التي كوّنّها عن الجزائر كفاعل أمني. فمن جهة، برهنت الأزمة على الهشاشة الميدانية لمنظومة الأمن الجزائرية في الجنوب، ومن جهة أخرى، أظهرت أن الجزائر لا تزال هدفاً لتنظيمات عابرة للحدود، وليست قلعة منيعة كما كانت تُصوّر.

ففي تحليل أنثروني كوردسمان الذي نشره CSIS في فيفري 2013 تحت عنوان "الدروس المشتركة لبغازي، الجزائر، مالي، تونس..."، يُبدي الباحث أن ما جرى في إن أميناس يعكس ظاهرة أوسع تتجاوز الجزائر، وهي انكشاف الدول الجزئية على تهديدات تتسلل من الفراغات الأمنية في ليبيا ومالي. بيد أن الأهم في هذا التحليل هو الدرس السياسي الذي يستخلصه: هو أن الولايات المتحدة بحاجة إلى بناء شراكات إقليمية متوازنة لا تنتظر حتى تندلع الأزمات لتتحرك، وأن الجزائر ركيزة لا يمكن الاستغناء عنها في أي معادلة أمن إقليمية.¹

غير كوردسمان لم يتردد في توجيه نقد ضمني للاستراتيجية الجزائرية في التعامل مع الأزمة. فالتدخل العسكري الانفرادي، والغموض في التنسيق مع الحلفاء الدوليين، والخسائر البشرية في صفوف الرهائن الأجانب، أثارت تساؤلات حول التوافق بين الخطاب الجزائري المعلن عن الكفاءة الأمنية والواقع الميداني.²

لكن نقد كوردسمان للاستراتيجية الجزائرية لا يخلو من تناقض، إذ يمكن ملاحظة ازدواجية في المعايير، فالمعيار الذي يُطبّق على الجزائر في حادثة إن أميناس لا يُطبّق بالتساوي على عمليات مماثلة نفّذتها دول غربية، فقد شنت فرنسا عملياتها العسكرية في مالي (عملية سيرفال في جانفي 2013) في الأسبوع ذاته بصورة أحادية ودون آلية تنسيق دولية مسبقة، ولم تتعرض لأي

1 Anthony Cordesman, "The Common Lessons of Benghazi, Algeria, Mali, Tunisia, Egypt, Syria, Iraq, Yemen, Afghanistan, Pakistan, and the Arab Spring", CSIS, February 2013, <https://www.csis.org/analysis/common-lessons-benghazi-algeria-mali-tunisia-egypt-syria-iraq-yemen-afghanistan-pakistan>.

2 Ibid.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

انتقاد مماثل في أدبيات مراكز الفكر الأمريكية.³ والحال أن التدخل العسكري الانفرادي ليس نقيصة في حد ذاته، بل هو مبدأ راسخ في القانون الدولي تحت إطار السيادة الوطنية وحق الدفاع عن النفس المكرّس في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.²

كما أن وصفه للعملية بـ"الغموض في التنسيق" يغفل حقيقة أن طبيعة الهجوم نفسه فرضت ضرورة زمنية دقيقة، حيث تم الاختطاف بشكل مباغت في موقع معزول جنوب شرق البلاد، مما جعل أي انتظار لإجراءات تنسيق دبلوماسي مع حكومات أجنبية مقامرةً بأرواح الرهائن وليس احترازاً أمنياً. وقد أقرّت الحكومة البريطانية صراحة بأنها لم تكن تملك قوات جاهزة للتدخل في الموقع، كما صرح وزير الدفاع البريطاني آنذاك فيليب هاموند أن "الخسائر البشرية خلال العملية التي نفذها الجيش الجزائري يتحملها الإرهاب وحده"، وتفادى وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا انتقاد الأسلوب الذي اعتمدته الجزائر في حل الأزمة³

إضافة إلى تعارض كوردسمان مع ما انطلق منه، فإذا كانت الكفاءة الأمنية الجزائرية المُشكك فيها هي نفسها الأساس الذي تبنى عليه أهميتها الاستراتيجية كشريك في مكافحة الإرهاب - وهو ما يُقر به كوردسمان نفسه في تقريره-⁴ فإن تقويض هذه الصورة يُفضي إلى التشكيك في جدية هذه الحجة نفسها التي تقضي بضرورة الشراكة معها، وهنا يبدو هذا الطرح متعارض مع نفسه.

من جهة أخرى، اهتمت **CSIS** كذلك بمسألة التوازن العسكري في المحيط الإقليمي للجزائر، حيث أصدر كوردسمان مع أرام نريغيزيان تقريراً بعنوان "التوازن العسكري في شمال إفريقيا" الذي يبرز أن الجزائر تحتل مكانة مهمة في الهندسة الأمنية الإقليمية، فهي تمتلك الأكبر من حيث القدرة الجوية بين الدول المغاربية، وأحدث المنظومات الدفاعية وأوسعها، وإن ظل بعضها قيد التحديث.⁵ كما يلفت التقرير نفسه لنقطة مهمة، أن هذه القوة العسكرية الضخمة لم تُصمّم أساساً

1 Anthony H. Cordesman, "Al Qaeda, the Islamic State, and the Global Jihadist Movement: What Everyone Needs to Know", (Oxford: Oxford University Press, 2015), pp 142-145.

2 United Nations, *Charter of the United Nations*, Article 51, San Francisco, 1945.

3 قناة الجزيرة، "انتهاء أزمة الرهائن في عين أمناس بالجزائر"، تاريخ الاطلاع: 20 مارس 2026، من الدقيقة 00:58 إلى 01:04، <https://www.youtube.com/watch?v=CSNWFURWIts>

4 Cordesman, *The Common Lessons of Benghazi...*, op. Cit,

5 Anthony Cordesman and Aram Nerguizian, "The North African Military Balance", Center for Strategic and International Studies (CSIS), <https://www.csis.org/analysis/north-african-military-balance>.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

لخوض حروب إقليمية، بل هي في معظمها قوة أمن داخلي مصممة خصيصاً لمكافحة التنظيمات الإرهابية والحروب اللاتماثلية والحفاظ على الأمن الداخلي.¹

ويرصد التقرير أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي حافظت على وتيرة ثابتة من الطلبات العسكرية الكبرى منذ عام 1994، في حين أخفقت المنظومات المسلحة الليبية بعد رفع العقوبات في تحقيق مستوى مشابه، وهذا الإنفاق المنتظم يجعل من الجزائر ثقل عسكري لا يُتجاهل.² وفي مؤتمر عقده CSIS في ديسمبر عام 2017 حول البرنامج الأمني في الدول المغاربية برز نقاش حول الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب، حيث أشار باحثو المركز على رأسهم ألترمان وجون هامر وأرزقي داود إلى أن الجزائر طوّرت منظومة أمنية متعددة المستويات تخضع في آن واحد لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية، وهو ما يُضفي على الاستجابة الأمنية طابعاً مؤسسياً أكثر رسوخاً مما هو عليه في دول الجوار التي لا تزال في طور إعادة بناء أجهزتها الأمنية، ويُفسر قدرة الجزائر التشغيلية في التعامل مع التهديدات المتشعبة.³

كما يرصد التقرير أن الإطار القانوني الجزائري يحمل إرث مسار المصالحة الوطنية التي أعقبت العشرية السوداء في التسعينيات، إذ يُشير التقرير إلى أن المتهمين بالإرهاب في الجزائر يتمتعون بضمانات قانونية معينة تدرج في إطار هذه المصالحة، من بينها وقف تنفيذ أحكام الإعدام، ومنح العفو لفئات من الإرهابيين السابقين الذين أودعوا أسلحتهم. وقد أكد ذلك المستشار الجزائري في شؤون الأمن الدولي الحواس رياش في مداخلته خلال المؤتمر، ولا يُقدم التقرير هذا الإطار كضعف في الاستجابة بقدر ما يُفسره كخيار سياسي واعي يهدف إلى تخفيف منابع التجنيد على المدى البعيد بدلاً من الاكتفاء بالاستجابة العسكرية اللحظية.⁴

ويُشير التقرير كذلك إلى أن الجزائر أقامت منذ 2013 حضور عسكري كثيف على حدودها مع تونس وليبيا والنيجر ومالي، موظفةً درس هجوم إن أميناس لتطوير قدراتها الاستخباراتية الحدودية. وفي هذه النقطة، لاحظ خبراء CSIS أن الجزائر تعترف بأن دفاعها الأمني لا يقتصر

1 Ibid.

2 Ibid.

3 Middle East Program (CSIS), "Security in the Maghreb: Identifying Threats, Assessing Strategies, and Defining Success", Event Report, December 4, 2017, <https://www.csis.org/events/security-maghreb-identifying-threats-assessing-strategies-and-defining-success>.

4 Ibid.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

على حدودها الشمالية، وإنما يمتد إلى الحدود الطويلة التي تزيد عن 6000 في الجنوب مع دول غير مستقرة كمالي وليبيا والتي شكّلت تاريخياً ثغرات استغلّتها التنظيمات الجهادية، وأن هذا الواقع الجغرافي يفرض على الجزائر أن تلعب دوراً آمناً يتجاوز حدودها، حيث يُنظر إليها كحاجز صد يمنع تدفق الإرهاب نحو البحر الأبيض المتوسط وأوروبا.¹

إضافة إلى أن الجزائر بالرغم من سمعتها في مكافحة الإرهاب، تبقى متحفظة على الانخراط في عمليات عسكرية مشتركة خارج حدودها، وهذا التحفظ ينطلق من مبدأ في العقيدة العسكرية الجزائرية ويكرسه الدستور حيث يحظر إرسال القوات خارج الأراضي الوطنية*، والأهم من ذلك أنه، حسب التقرير، يعكس كذلك عقلاً استراتيجياً يُعلي من قيمة التفرد في صنع القرار الأمني ويخشى الانجرار إلى تحالفات قد تُفضي إلى حروب بالوكالة، وقد سجّل خبراء CSIS هذه السمة كأحد أبرز العوامل المُقيّدة لشراكة الجزائر الأمنية مع الغرب.²

في المقابل، تنطلق أغلب تحليلات مجلس العلاقات الخارجية حول الجزائر من مسلّمة جيوسياسية مفادها أن شمال إفريقيا والساحل أصبحا يُشكّلان منطقة خطر استراتيجي متزايد بالنسبة للمصالح الغربية، وأن الجزائر تحتل في هذه المعادلة مكاناً لا يمكن الاستغناء عنه. فجيوف بورتير في مذكرته السياسية الصادرة عن CFR في أكتوبر 2013 تحت عنوان "المقاربات الجزائرية في مكافحة الإرهاب" يُشير إلى ثلاثة عوامل هيكلية تجعل الجزائر ركيزة لا بديل عنها في المعادلة الأمنية الإقليمية: الأول هو عمق الخبرة الميدانية المتراكمة منذ العشرية السوداء في التسعينيات، والذي أفرز مؤسسة عسكرية-أمنية مدربة بشكل عملي على الحرب اللاتماثلية والاستخبارات الاختراقية في وسط بيئات شديدة التعقيد. والثاني هو الموقع الجغرافي الذي يجعل الجزائر الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتشارك الحدود مع دول الضغط الأمني الأربع الكبرى: ليبيا ومالي والنيجر وتونس. أما الثالث فهو الثقل الديموغرافي والاقتصادي الذي يميّزها عن سائر دول المنطقة.³

1 Ibid.

2 Ibid.

3 Geoff D. Porter, "Algeria's Approaches to Combating Terrorism", Council on Foreign Relations, Policy Innovation Memorandum, No. 49, October 2013, p 2.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

وبعد هجوم إن أميناس في جانفي 2013 باشر جيوف بوتر إلى نشر قراءته التحليلية في مجلة **Foreign Policy** -التابعة لـ **CFR**- تحت عنوان "الإستئصاليون" (Les Eradicateurs)، حيث يكشف بوتر في هذه القراءة عن تركيبة الجهاز الأمني الجزائري: ففي التسعينيات، انقسمت النخبة العسكرية-الأمنية بين فريق يُؤيد التفاوض مع الجماعات الإسلامية المسلحة وفريق يرفض أي خيار غير الإبادة الكاملة للإرهاب، وانتهى الأمر بانتصار الفريق الثاني الذي حمل اسم "الإستئصاليين". ويُلفت بوتر إلى أن هذا الفريق لا يزال يشغل المناصب الأمنية الرئيسية في الجيش الجزائري، بعضهم أُعيد استدعاؤه من التقاعد قبيل الهجوم. وهذا هو ما يُفسّر طبيعة الاستجابة العسكرية الجزائرية في إن أميناس، فهي لم تكن قرارا ارتجاليا وإنما كانت تطبيق عقائدي لمبدأ متجذر ومُمارس منذ عقدين.¹

كما يشير بوتر إلى أن "صون الدولة الجزائرية" هو القاعدة الأساسية التي تنبثق منها كل السياسات، وهي قاعدة تتضمن ثلاثة أضلاع متلازمة: السيادة الوطنية، والاقتصاد النفطي-الغازي، وسلامة المواطنين. وبمهاجمتهم منشأة الغاز في إن أميناس، لامس الإرهابيون الأضلاع الثلاثة في آن واحد، وهو ما أوجب الرد الفوري وغير المشروط من طرف الجيش الجزائري.² وتكمن قيمة هذه القراءة في كونها تُقدّم للمتلقى الأمريكي تفسير بنيوي للموقف الجزائري بدلاً من وصفه بالتهوّر أو الانغلاق، وهو تفسير يبتعد عن الإسقاط الخارجي ويُحاول فهم المنطق الداخلي للقرار الجزائري أي من نظرة جزائرية بحتة.

نجد عملاً آخر لبوتر حول هذه المسألة تحت عنوان "تنافس المزايدة الإرهابية: هجوم إن أميناس" (2015) يقدم فيه تفسيره لمنطق وأسباب الهجوم، حيث يرفض التفسير المزعوم الذي يربط الهجوم بالتدخل الفرنسي في مالي، ويثبت أن التخطيط للعملية بدأ قبل أشهر من العملية الفرنسية، هذا ما يجعل الادعاء بالمشرورية الانتقامية مجرد ذريعة لاحقة. ويذهب بوتر إلى أن الهجوم كان في حقيقته عملية "مزايدة تنافسية" (**Outbidding**) بين التنظيمات الجهادية المتنافسة على القيادة والسمعة والموارد، فمختار بلمختار الذي انشق عن **AQIM** في نهاية 2012 كان بحاجة إلى عملية استعراضية كبرى تُثبت قدرته التنظيمية المستقلة وتُنافس بها التنظيم الأم. ومن هذه

1 Geoff D. Porter, "The Eradicateurs," *Foreign Policy*, January 18, 2013, accessed April 25, 2026, على : <https://foreignpolicy.com/2013/01/18/the-eradicateurs/>

2 Ibid.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

الزاوية، ما حدث في إن أميناس ليس هجوما على الجزائر بالمعنى الأول، بل هو إشارة تنظيمية موجّهة داخل منظومة الجهاد العالمي.¹ وتكمن أهمية هذا التأطير في أنه يبين أحد الجوانب المهمّة في التحليلات الأمريكية المعيارية التي تُؤطر الهجوم على أنه نتاج حتمي للهشاشة الأمنية الجزائرية في الجنوب، إذ يُذكر بورتر بأن الهجوم لم يصدر من داخل الجزائر بل عبر اختراق حدودها قادما من ليبيا والنيجر.²

وفي تقريره البحثي "الاضطراب السياسي في الجزائر" الصادر عن مركز التخطيط الوقائي في CFR في مارس 2019 - وإن كان خارج النطاق الزمني المحدد، إلا أنه يستعيد ويُلخّص المرحلة السابقة - يُؤكد بورتر أن المجتمع التحليلي الأمريكي كان يُتابع بقلق متصاعد مسألة الخلافة في الحكم الجزائري. فالرئيس بوتفليقة المُصاب بجلطة دماغية منذ 2013 والمُستمر في ممارسة منصبه شكليا، يُجسد أنموذجا لما يُسمى "الخلافة المجمّدة"، أي دولة تتعطل فيها آليات انتقال السلطة في حين تواصل أجهزتها الأمنية والسياسية عملها بصورة شبه مستقلة عن رأس السلطة الرسمي. ومن وجهة نظر واشنطن - كما يوضّحها بورتر لاحقا - يُمثّل هذا السيناريو مصدر قلق يكمن في خطر الانهيار الأمني من جهة، وغياب شريك سياسي متماسك من جهة أخرى.³

وقد شخّص بورتر في تقريره مجموعة من الأسباب الهيكلية التي تُغذي هشاشة الاستقرار الجزائري المتوسط المدى، وهي أسباب تظل ذات صلة بفهم السياق الأمني في الفترة 2013-2018. من أبرزها: الإدارة الرديئة للثروة النفطية التي أفضت إلى تآكل حاد في الاحتياطيات النقدية، والتضخم المتسارع، والعجز في توفير الخدمات العامة. كما أن نظام "المشروعية المؤسّسة" الذي أضفت عليه المشاركة في ثورة التحرير شرعيةً مكرسة بدأ يستنزف رصيده الرمزي مع رحيل

1 Steven A. Cook, "Weekend Reading: Egypt's State of Idiocy, Darth Mediene, and Libya's Tribes," *From the Potomac to the Euphrates*, Council on Foreign Relations, November 6, 2015, <https://www.cfr.org/articles/weekend-reading-egypts-state-idiocy-darth-mediene-and-libyas-tribes>.

2 Ibid.

3 Steven A. Cook, "Weekend Reading: Iraq's Marshes, Lebanon's Elites, and Algeria's Islamists," *From the Potomac to the Euphrates*, Council on Foreign Relations, May 5, 2017, <https://www.cfr.org/articles/weekend-reading-iraqs-marshes-lebanons-elites-lebanons-elites-and-algerias-islamists>.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

الجيل المؤسس، دون أن يُنتج رجال الدولة الجزائريون سردية بديلة قادرة على احتواء الأجيال الشابة.¹

3. مرحلة الحراك وإعادة تقييم الصورة (2019-2021)

أثار الحراك الجزائري الذي اندلع في فيفري 2019 موجة من إعادة القراءة والتقييم في أوساط مراكز الفكر الأمريكية، وفي مقدمتها CSIS و CFR التي طالما تعاملت مع الجزائر، كما أشرنا سابقا، من منظور ثنائي مبسط، أي كدولة مستقرة بفضل الربيع النفطي في مقابل التهديد الأمني الإقليمي الذي يجعل منها الفاعل الأول في مواجهته. ومن ثم، وضع الحراك خُبرائها أمام واقع مختلف يكمن في دولة دخلت في اضطراب سياسي سلمي واسع النطاق بحيث تعجز نخبتها الحاكمة آنذاك عن إدارته.²

يمثل قراءة مركز CSIS للحراك الجزائري كل من الباحث هايم مالكا (Haim Malka)، النائب المدير للبرنامج الشرق أوسطي المتخصص في شؤون المغرب العربي والتطرف، وجون ألترمان (Jon B. Alterman) مدير البرنامج نفسه، والذي استعرضنا أبرز انتاجاته حول الجزائر آنفا.

في أول مقالاته التحليلية مطلع مارس 2019 بعد هذا الحدث، طرح هايم مالكا فيها تساؤلا حول الأسباب التي تجعل احتجاجات الجزائر هذه المرة مختلفة عن سابقتها، وأرجع مالكا تلك الأسباب إلى الحجم، والتوزيع الجغرافي، وطبيعة المطالب. فعلى خلاف الفحتجاجات المحلية السابقة مثل أحداث أكتوبر 1988 التي كانت تستهدف خدمات أو مصالح حكومية أو على مستوى ولايات محددة، جاء الحراك هذه المرة كاحتجاج وطني يطعن في المنظومة التي أرادت إعادة ترشيح بوتفليقة رغم مرضه للمرة الخامسة.³

1 Steven A. Cook, "How the French Debacle in Algeria Shaped the Rise of Marine Le Pen and What America Can Learn From It," Council on Foreign Relations, May 1, 2017, <https://www.cfr.org/articles/how-french-debacle-algeria-shaped-rise-marine-le-pen-and-what-america-can-learn-it>.

2 Haim Malka, "Turbulence Ahead: The North African Maghreb in 2019", Center for Strategic and International Studies (CSIS), <https://www.csis.org/analysis/turbulence-ahead-north-african-maghreb-2019>.

3 Haim Malka, "Why Algeria's Protests Are Different This Time," CSIS Critical Questions, March 8, 2019, <https://www.csis.org/analysis/why-algerias-protests-are-different-time>.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

هذه المنظومة أو "Le Pouvoir" أي السلطة حسب وصف مالكا الذي يعتبرها نتاج تحالف بين دائرة الرئاسة ورجال الأعمال المرتبطين بهم، واجهت معضلتين، حيث تكمن الأولى في كيفية التعامل مع الشارع دون أي يؤدي ذلك إلى انزلاق نحو الفوضى والثانية هي التفاوض الداخلي حول حدود التغيير الهيكلي المقبول، وقد خلص إلى أن قيادة المؤسسة العسكرية لن تترك البلاد تسقط في دوامة الفوضى والعنف.¹ واعتبر مالكا أن الحراك كحدث كان متوقعا، لكونه محصلة تراكم إخفاقات اقتصادية متمثلة في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب، وتراجع الاحتياطات الأجنبية، والإحساس المتصاعد بانكشاف مناخ الربيع. بمعنى آخر، تُقدّم قراءة CSIS للحراك كنتيجة حتمية لتصدّع النموذج الريعي أكثر من كونه رد فعل سياسي لحظي.

في المقابل، نشر جيف بورتير (Geoff D. Porter) الباحث في مجلس العلاقات الخارجية في مارس 2019 مذكرة سلسلة "التخطيط الطارئ للأزمات المستقبلية" التابعة لمركز الوقاية من النزاعات في CFR. المذكرة تحمل بعنوان "عدم الاستقرار السياسي في الجزائر"، يقوم تحليله على فرضية مفادها أن الجزائر كانت تمثل "حصن إقليمي لمكافحة الإرهاب" بالنسبة للولايات المتحدة، وأن أي اضطراب مدني فيها قد يُشَتّت انتباهها عن جهودها في مكافحة الإرهاب، ويفتح مجالها الجغرافي الواسع أمام التنظيمات الجهادية لتتحرك بحرية أكبر ربما نحو أوروبا. ولاحظ بورتير أن الولايات المتحدة لا تمتلك أي نفوذ على مجريات الأحداث الجزائرية، ورجح بورتير سيناريوهات ثلاثة سلبية محتملة، وهي مغادرة الرئيس بوتفليقة للسلطة دون خليفة واضح، وأزمة اقتصادية تُفضي إلى انهيار الخدمات العامة، واستخدام المؤسسة الأمنية للقوة ضد المتظاهرين، بناء على رصده لمؤشرات أبرزها انقسام النخبة الحاكمة في الجزائر، إضافة إلى تراجع أسعار النفط، وحجم الاحتجاجات الشعبية.

لكن تحليل بورتير القائم على منطق إدارة المخاطر الأمريكية وتداعيات الحراك الجزائري على مصالح واشنطن في منطقة المغرب والساحل أغفلت أن الجزائر دولة ذات سيادة تدير تحولاتها الداخلية بمنطق وطني مستقل، ولا تهتم كثيرا بإعادة تموضعها في خريطة الحسابات الاستراتيجية الأمريكية. إضافة إلى عدم تحقق أي من السيناريوهات السلبية التي وضعها حول مآلات الحراك، فبدلا من الإنزلاق للفوضى التي لاحت في أفق هذه السيناريوهات، أسفر عام 2019 عن انتقال

1 Haim Malka, "Algeria's Protests after Bouteflika," CSIS Commentary, March 29, 2019, <https://www.csis.org/analysis/algerias-protests-after-bouteflika>.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

سياسي سلمي أدى إلى انتخاب رئيس جمهورية جديد في ديسمبر 2019، ثم إلى مراجعة دستورية شاملة في نوفمبر 2020. وقد واصلت مؤسسات الدولة الجزائرية عملها الطبيعي في كل هذه المراحل دون انقطاع أو خلل.

إضافة إلى أن بورتير أقر بمحدودية الفهم الأمريكي للمشهد الجزائري، في قوله أن "السياسة الجزائرية معتمدة وضعيفة الفهم في واشنطن" **opaque and poorly understood in Washington**¹ وهذا إقرار ولو بشكل ضمني من باحث أمريكي مخضرم كبورتير على قصور الأدوات المعرفية الأمريكية أمام نموذج دولة كالجزائر التي تراعي سيادتها الوطنية وتدير شؤونها الداخلية باستقلالية عالية بالمقارنة مع جوارها، لكن تبقى مراكز الفكر الأمريكية تضع الجزائر مع باقي الدول العربية الأخرى في قالب تحليلي واحد، رغم طول فترة الشراكة الأمنية بين البلدين.

4. المرحلة الراهنة: الجزائر كفاعل متعدد الأدوار (2022-2025):

لقد أدى تضافر ثلاثة متغيرات حدثت في هذه المرحلة 2022-2025 إلى إعادة تقييم للموقع الاستراتيجي للجزائر في الحسابات الأمريكية، تجلى أولها في الحرب الروسية على أوكرانيا وما أحدثته من اختلال في منظومة أمن الطاقة الأوروبية، مما استدعى توجيه الاهتمام نحو الجزائر بوصفها ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي لأوروبا، وأصبح برنامج الشرق الأوسط في **CSIS**، بإشراف جون ألترمان، يكرس معادلة تحليلية جديدة مفادها أن "المغرب العربي انتقل من موضع ثانوي في السياسة الأمريكية إلى موضع قلق رئيسي متزايد"، تحرّكه ملفات الطاقة والهجرة والأمن والتدخل الخارجي²

وإلى جانب إقرار **CSIS** بالأهمية الاستراتيجية للطاقة الجزائرية، أشار كذلك إلى الضغوط التي تواجهها صناعة المحروقات الجزائرية والتي قد تحول دون سعيها لتكون البديل للغاز الروسي، أهمها ارتفاع الطلب الداخلي فقد اضطرت الجزائر في عام 2022 على تصعيد إنتاجها لمواجهة

1 Geoff D. Porter, "Political Instability in Algeria", op cit.

2 **CSIS**, "Europe, Beyond Its Southern Border", op cit. <https://www.csis.org/analysis/europe-beyond-its-southern-border>. يُصرّح التقرير بأن "أزمة الطاقة الأوروبية جراء حرب أوكرانيا أبرزت الحاجة الماسة إلى تعميق الشراكة مع الدول الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية"، وأن الجزائر والنيجر ونيجيريا وقّعت في يوليو 2022 مذكرة تفاهم لإرساء مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

الطلب الأوروبي المتصاعد، في حين سجّل إنتاجها الفعلي من الغاز تراجعاً بنسبة 2.9% مقارنةً بعام 2021.¹

وأصدر مجلس العلاقات الخارجية عام 2022 ورقة بحثية بعنوان "المحور الاستراتيجي للجزائر: الأمن والطاقة والدبلوماسية"، التي رصدت مجموعة من الأدوار التي يمكن أن تلعبها الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي، حيث تؤكد أن الجزائر أصبحت "فاعلاً متعدد الأدوار لا يمكن اختزاله في بعد واحد". ولعل اللافت في هذا التقرير أنه يربط بشكل مباشر بين ملفي الأمن والطاقة، إذ يؤكد أن الغاز الجزائري يعتبر ورقة ضغط ورافعة نفوذ في نفس الوقت، وذلك من شأنه أن يمنح الجزائر هامشاً من الاستقلالية في مواقفها الإقليمية.

والمتغير الثاني الذي ظهر في هذه المرحلة هو وتدهور المشهد الأمني في الساحل على إثر موجة الانقلابات في مالي وبوركينا فاسو والنيجر وانسحاب القوات الفرنسية من المنطقة بعد 12 سنة من تواجدها العسكري، حيث أدى إلى خلق فراغ أمني على الحدود الجنوبية للجزائر. ففي ملتقى الحوار الأطلسي الأمريكي-الساحلي الذي استضافه CSIS في ديسمبر 2024، نبه فيها المدير العام لبرنامج أفريقيا إلى أن "السياسات الغربية في الساحل باتت غير متسقة وغير منتجة"، وأن بلوغ أهداف الأمن والاستقرار في هذه المنطقة يستلزم مقاربات جديدة تتجاوز منطق الاستجابة للأزمات".² وانطلاقاً منه، تبرز الكتابات الأمريكية أن الجزائر صارت تتحمل تبعات أمنية متصاعدة أكبر من ما كان عليه الأمر في 2012 (النزاع المالي) بحكم موقعه الجغرافي، وليست فقط كطرف مساعد.

والأهم أن التقرير حول الملتقى طرح في هذه المرحلة تساؤلاً حول ما إذا كانت الجزائر تمتلك الإرادة السياسية والأدوات الفعلية لملاءمة الفراغ الأمني في الساحل وما الكلفة التي تنطوي عليها مثل هذه المسؤولية على ثوابت الموقف الجزائري القائم على مبدأ عدم التدخل، حيث يُشير التقرير نفسه حول الوضع جنوب الحدود الأوروبية إلى أن موجة الانقلابات بلغت من الحجم أن أصبح الاتحاد الاقتصادي لغرب أفريقيا "إيكواس" "عجز عن الاستجابة الفعالة، مما بدّد مصداقيته"³،

1 Ibid.

2 CSIS, "Europe, Beyond Its Southern Border," December 4, 2024

3 CSIS, Sahel Transatlantic Dialogues, "Opening Remarks," October 16, 2023, <https://www.csis.org/analysis/sahel-transatlantic-dialogues-opening-remarks>.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

وهو ما يضاعف الضغط على الجزائر بوصفها القوة الاستقرارية الكبرى الأقرب جغرافيا إلى هذه البؤر المشتعلة.

وثالث متغيرات هذه المرحلة هو ازدياد التنافس الأمريكي، الصيني والروسي في القارة الإفريقية الذي أعاد صياغة النظرة الأمريكية إلى الجزائر، فقد أكد برنامج الشرق الأوسط في **CSIS** أن "روسيا والصين توسّعا حضورهما في المنطقة، فيما تُعيد الدول الإقليمية صياغة استراتيجياتها الجيوسياسية"¹. وعلى هذا الأساس، تتموضع الجزائر بصورة انتقائية حذرة، حيث حافظت على شراكاتها العسكرية مع روسيا التاريخية، واستقبلت وزير الخارجية الروسي لافروف في ماي في ذروة الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، في الوقت نفسه الذي استقبلت فيه وزير الخارجية الأمريكي **بليكن** في مارس من العام ذاته، مُعلنة صراحةً أن سياستها قائمة على عدم الانحياز لأي قوة وهو نفس توجهها الحيادي منذ الاستقلال.

حيث ترى أدبيات **CSIS** أن مطالبة الولايات المتحدة للجزائر بالاصطفاف الكامل في محور معين تُكَلِّف واشنطن أكثر مما تُكسبها، هذا ما يؤكد ملتقى **الساحل الأطلسي عام 2023** الذي أشار إلى أن "الأفارقة اعتادوا على التعامل مع التنافسات الجيوسياسية الكبرى على مدى 500 عام، ويرحبون بنظام عالمي متعدد الأقطاب لأنه يعني خيارات ومزيدا من الخيارات"².

ويمكن أن نستنتج، من خلال هذه القراءة النوعية التركيبية لمختلف تقارير **CSIS** و **CFR**، أن الصورة التي ترسمها هذه المراكز للجزائر ليست إيجابية بالمعنى المطلق، ولا سلبية بمعنى العداء أو التجاهل، وإنما هي صورة أقرب للبراغماتية في مضمونها، بحيث تحكمها مبدأ المنفعة الاستراتيجية الأمريكية.

ذلك أن هذه المراكز تُصدر في كتاباتها عن منطق ما تستطيع الجزائر تقديمه أكثر مما تصدر عن منطق ما تمثله الجزائر من الناحية القيمية، فيه لا تدرج ضمن الإطار الليبرالي الحليف للغرب، لكنها في الوقت ذاته، لا تعاديه. وهو ما يُفسر استمرار الاهتمام الأمريكي بها حتى في أشد المراحل غموضا، بالإضافة إلى تجنّبها التوصيف الحدي، فلا نجد تقريبا في كتابات هذه المراكز أي توصيف قاطع للجزائر بالحليف ولا بالخصم، إنما هو توظيف مرن ومتأرجح بين مصطلحات من قبيل "فاعل محوري، شريك عملي، وطرف ذو مصلحة مشتركة" وهذا في حد ذاته نوع من التموقع

1 CSIS Middle East Program، <https://www.csis.org/programs/middle-east-program>.

2 Mvemba Phezo Dizolele، CSIS Sahel Transatlantic Dialogues، 2023، مرجع سابق.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

الاستراتيجي من قِبَل المراكز نفسها، التي تحرص على إبقاء الباب مفتوحاً أمام سياسات أمريكية مرنة تجاه الجزائر.¹

من هنا، يمكن أن نُبرز أهم المحاور التي يتكرر ظهورها في الكتابات الأمريكية الاستراتيجية التي تتجلى في:

* **الموقع الجغرافي:** إذ تُقدّم الجزائر باستمرار باعتبارها الدولة المحورية في ملتقى شمال إفريقيا والساحل، وهذا التوصيف يستحضر قيمة جيوسياسية ثابتة تتمثل في موقع الجزائر الجغرافي.

* **الكفاءة الأمنية:** حيث أكدت هذه الكتابات قدرات الجزائر في المجال العسكري الاستخباراتي ومراقبة الحدود والتفاوض مع الجماعات المسلحة، مما يجعل من الجزائر الطرف الذي لا يمكن تجاوزه في أي ترتيبات أمنية في إقليمها.

* **ثقل الدولة الجزائرية واستمراريتها المؤسسية:** وهو عامل يعلي من قيمة الجزائر كشريك على المدى البعيد حيث لم تؤثر أي من الأحداث السياسية الكبرى مثل "الربيع العربي" في 2011 و"الحراك" في 2019 في استقرارها الداخلي واستمرار عمل مؤسساتها، وذلك في مقابل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها في محيطها الإقليمي.

3. **المطلب الثالث: التثملات الاقتصادية للجزائر في أدبيات بروكينغز**

يطغى على أدبيات بروكينغز المتعلقة بالجزائر مفهوم "الدولة الريعية" (**Rentier State**) باعتباره النموذج التحليلي المهيمن في توصيف الاقتصاد الجزائري، فمنذ وقت مبكر من إطار هذه الدراسة المحدد بين (2011-2025)، صبت بروكينغز اهتمامها على ما يمكن وصفه بـ"المعضلة البنيوية" للاقتصاد الجزائري، فهو اقتصادٌ ثريٌّ من حيث الموارد، لكنه ضعيف من حيث الأساس، ومُعَرَّض دائماً للصدمات الخارجية نظراً لاعتماده شبه الكلي على المحروقات.

ففي ورقة السياسات الرئيسية التي أصدرتها المؤسسة عام 2015 بعنوان "الغاز الصخري في الجزائر: لا حلول سريعة"، وضع الباحثون بورسما وفاندندريش وليبر تصورهم الخاص للاقتصاد

1 Council on Foreign Relations, "Algeria's Hirak and Regional Implications", CFR Expert Brief, 2019, p 5, <https://www.cfr.org/expert-brief/algerias-hirak-and-regional-implications>.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

الجزائري، معتبرين أن الاعتماد على قطاع المحروقات يُهيمن على بنيته الكلية بصورة تجعل من أي صدمة في أسعار النفط والغاز أشبه بتهديد وجودي للميزانية العامة.¹ وقد أفاد التقرير بأن الحكومة الجزائرية وجدت نفسها في موقف حرج حسبهم، فهي من جهة تواجه ضغوطا مالية متصاعدة بفعل انخفاض أسعار النفط في الفترة 2014-2016، ومن جهة أخرى تتمسك بمنظومة الدعم الطاقوي الداخلي التي تخلق عبئا ثقيلا على الخزينة العمومية للدولة.²

ومن أبرز ما توقف عنده هؤلاء الباحثون أن شركة **سوناطراك** الشركة الوطنية للمحروقات تحتل في الدولة الجزائرية موقعا شديدا حساسية يتخطى بكثير وظيفتها الاقتصادية المحضة، فهي من الناحية التاريخية كيانٌ نشأ في أعقاب الاستقلال كأداة للسيادة الوطنية على الثروات الباطنية، وتحوّلت مع الوقت إلى ركيزة ضرورية في منظومة شرعية النظام وفي قدرته على توزيع الربح وشراء السلم الاجتماعي.³ ويُبرز هذا التوصيف أن العلاقة بين سوناطراك والدولة في بروكينغز لا تُفهم من زاوية علاقة إدارة بشركة بقدر ما تُفهم من زاوية علاقة هوية بين المؤسسة والدولة، وهو ما يُعقّد أي إصلاح اقتصادي يمسّ صلاحياتها أو يُضعف احتكارها.

وعلى صعيد البيانات الكمية، وثق التقرير مجموعة من المؤشرات التي تدل على عمق الهشاشة الهيكلية للإقتصاد الجزائري، حيث أشارت التحليلات إلى أن دعم الطاقة وحده كان يستهلك قرابة 10% من الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعادل نحو 22 مليار دولار في عام 2012.⁴ وفي سياق أسعار النفط المتراجعة بين 2014 و2016، أصبح الضغط الجزائري على احتياطاتها من العملة الصعبة حاداً، مما كشف أن هامش المناورة المالي للدولة أضيق مما توحى به الأرقام الرسمية.⁵

ثم جاء تقرير بروكينغز الميداني الصادر عام 2016 بعنوان "تطوير الغاز الصخري في شمال أفريقيا: تقرير ميداني من الجزائر" ليكمل هذه الصورة بملاحظات دقيقة استقتها من واقع

1 Tim Boersma, Marie Vandendriessche, and Andrew Leber, "Shale Gas in Algeria: No Quick Fix", Brookings Energy Security and Climate Initiative Policy Brief 15-01 (Washington, DC: Brookings Institution, December 2015), p 1. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/no_quick_fix_final-2.pdf.

2 Ibid., p 3.

3 Ibid., pp 4-5.

4 Ibid., p 8.

5 Ibid., p 9.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

الميدان.¹ حيث لفت الباحثون إلى أن الطلب الداخلي على الطاقة في تصاعد مضطرب نتيجة النمو الديموغرافي والدعم الحكومي السخي، إذ أشارت هيئة تنظيم الكهرباء والغاز الجزائرية إلى توقع نمو الاستهلاك المحلي بنسبة 50 بالمائة إضافية لتبلغ 50 مليار متر مكعب بحلول عام 2020.² وهذا التصاعد في الطلب الداخلي، في ظل ثبات الإنتاج نسبيا، يعني عمليا تقلص الكميات المتاحة للتصدير، مما قد يؤثر بشكل مباشر على قدرة الجزائر كشريك طاقوي موثوق لأوروبا.

ثانيا: الجزائر في سوق الغاز الطبيعي

حيث يمثل ملف الغاز الطبيعي محور الثقل في تناول بروكينغز للجزائر، وقد بينت منشورات المؤسسة أهمية الجزائر كمورد تاريخي رئيسي للغاز الطبيعي إلى دول الاتحاد الأوروبي، ولا سيما إسبانيا وإيطاليا. إذ جاء في ورقة السياسات المشار إليها سابقا أن شركة سوناطراك تعد من أبرز الموردين الخارجيين للغاز الطبيعي إلى دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب شركتي غازبروم الروسية (قبل العقوبات الغربية) وستاتوويل النرويجية.³

غير أن بروكينغز لم تكتف بتسجيل هذه الأهمية، حيث ذهبت إلى تشريح العوامل التي تُقيّد قدرة الجزائر على تحقيق قفزة نوعية في دورها التصديري، فمن بين ما رصدته الدراسة أن إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر يعاني من ركود نسبي على مدى عقد ونيف، ويقترن ذلك بتراجع الاستثمار في التنقيب الجديد وارتفاع كبير في الطلب الداخلي المدعوم حكوميا.⁴ ويخلق هذا الثلاثي المتمثل في الركود في الإنتاج، وضعف الاستثمار، وتضخم الطلب الداخلي تحدي على المدى البعيد للجزائر، لأنه يتطلب إصلاحات جذرية في سياسة الطاقة تتجاوز مجرد قرارات منح تراخيص التنقيب.

كما تناول الباحثون في بروكينغز من جهة أخرى، إشكالية البيروقراطية وضعف المنافسة في قطاع الطاقة الجزائري، فقد لاحظوا أن الإطار التنظيمي السائد يعيق دخول شركات دولية جديدة،

1 Tim Boersma, Marie Vandendriessche, and Andrew Leber, "Algeria Field Report: Developing Shale Gas in North Africa", Brookings Institution, July 29, 2016, <https://www.brookings.edu/articles/algeria-field-report-developing-shale-gas-in-north-africa/>.

2 Ibid.

3 Boersma, Vandendriessche, and Leber, "Shale Gas in Algeria: No Quick Fix", مرجع سابق, p 5.

4 Ibid., pp 13-14.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

ويُحدّد من المنافسة التي من شأنها تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض تكاليف الإنتاج. وقد تكرر في التقارير التأكيد على أن تحرير السوق شرط لازم لجذب الرأسمال الأجنبي، لكنه "غير مطروح على طاولة القرار حاليا".¹ وهذه الصياغة القاطعة التي أكد عليها خبراء بروكينغز بأن العقبة ليست فنية أو اقتصادية بالدرجة الأولى، وإنما هي سياسية بامتياز، مرتبطة بمنطق النظام الريعي الذي لا يحفز الإصلاح في ظل الوفرة، ولا يستطيع الشروع فيه بسهولة في مرحلة التقشف.

وفي مقابل ذلك، تمثل قضية الغاز الصخري (Shale Gas) حلقة مهمة كذلك في أدبيات بروكينغز المتعلقة بالجزائر، وذلك في إطار الحرص الأوروبي على تنويع مصادر الطاقة بعيدا عن الغاز الروسي، فوفقا لتقديرات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية، تصنّف الجزائر ضمن الدول الأكثر ثراءا بالموارد غير التقليدية من الغاز الصخري على مستوى العالم، مما يجعلها مرشحة نظريا لمعادلة رابح-رابح مع الاتحاد الأوروبي.²

غير أن تقييم بروكينغز اتسم بتحفظ واضح حول هذا التفاؤل، حيث رصدت الدراسة تعقيدات متشعبة تحول دون أن يكون الغاز الصخري الجزائري كخيار سريع لمعالجة أزمة الطاقة الأوروبية. وقد تناولت هذه التعقيدات ثلاثة أبعاد:

* **البعد الأول:** شح المياه وانعكاساته البيئية: فعملية الاستخراج بالتكسير الهيدروليكي (Fracking) تستلزم كميات ضخمة من المياه، وهي موارد شحيحة بطبيعتها في المناطق الصحراوية الجزائرية. وقد نبّه الباحثون إلى أن التنافس على المياه بين الاستهلاك البشري والنشاط الزراعي من جهة، ومتطلبات التنقيب عن الغاز الصخري من جهة أخرى، يخلق نوعا من الضغط الاجتماعي والبيئي الذي له أثر لا يمكن أن يتم تجاهله في أي حسابات استثمارية.³

* **البعد الثاني:** يتمثل في السياق الأمني والاضطراب الاجتماعي، حيث خلصت دراسة بروكينغز إلى أن الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في الجنوب الجزائري عام 2015 ضد مشاريع التكسير الهيدروليكي كشفت عن معارضة شعبية رفضت هذا التوجّه. وقد سلّط الباحثون الضوء على أن مشروعية الدولة في المناطق الجنوبية مرتبطة بشكل جزئي

1 Ibid., p 15.

2 Ibid., pp 18-19.

3 Ibid., pp 20-23.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

بكيفية إدارة موارد الطاقة، مما يجعل تطوير الغاز الصخري موضع توتر اجتماعي-سياسي لا بد من مراعاته.¹

* **البعد الثالث:** هي القيود الجيولوجية والتشغيلية، فعلى الرغم من الإمكانيات الجيولوجية المبشرة، أشارت الدراسة الميدانية إلى أن التجربة لا تزال في مرحلة الريادة، وأن ثمة عقبات تقنية وبنية تحتية تستوجب استثمارات ضخمة وفترة زمنية لا تقل عن عقد قبل أن يتمكن القطاع من إسهام جوهري في إمدادات الغاز الجزائرية للسوق الأوروبية.²

وقد خلص الباحثون في نهاية المطاف إلى أن قدرة الجزائر على الإسهام في تعويض الغاز الروسي ستبقى مُقيّدة على المدى القريب والمتوسط، وأن أي توقع بخلاف ذلك ينم عن مبالغة في تقدير السرعة التي يمكن أن تُطوّر بها هذه الموارد خارج السياق الأمريكي الاستثنائي.

ثالثا: التحولات في تقييم بروكينغز بعد جائحة كوفيد 2020

لقد وجد الاقتصاد الجزائري نفسه في مواجهة صدمة انهيار الطلب العالمي على الطاقة بالتزامن مع تراجع حاد في أسعار النفط والغاز. وقد أسهمت الباحثة ياسمينه أبو زهور، بالشراكة مع نجلاء بن ميمونة، في إنتاج تحليل أكاديمي يُشخص عمق الأزمة التي بينت عنها هذه الجائحة.³ وقد أفرز التقرير بيانات كاشفة، فقد بلغت حصة المحروقات من الصادرات الجزائرية نحو 94% من إجمالي الصادرات السلعية عام 2017، فيما مثلت الإيرادات النفطية ما يعادل 19% من الناتج المحلي الإجمالي و40% من الميزانية العامة عام 2018.⁴ وفي مرحلة الأزمة، انخفضت صادرات النفط الخام والمكثفات بنسبة 27 نقطة مئوية في الأشهر الأولى من عام 2020 مقارنةً بالعام السابق، فيما تراجعت صادرات الغاز الطبيعي بنسبة 26 نقطة مئوية في الفترة ذاتها.⁵

وعلى صعيد القدرة التنافسية، رصدت بروكينغز تراجعا في مؤشرات بيئة الأعمال، وقد صنفت الجزائر في مراتب متأخرة بصورة صريحة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (Doing

1 Yasmina Abouzzohour and Nejla Ben Mimoune, "Algeria Must Prioritize Economic Change Amidst COVID-19 and Political Crisis," Brookings Institution, December 2, 2020, <https://www.brookings.edu/articles/algeria-must-prioritize-economic-change-amidst-covid-19-and-political-crisis/>.

2 Ibid.

3 Ibid.

4 Ibid.

5 Ibid.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

Business Index)، وتحديدًا في مجالات الحصول على الائتمان (المرتبة 181 من أصل 190 دولة)، وحماية المستثمرين الأقلية (المرتبة 179)، وتسجيل الملكية (165)، وإنشاء الأعمال (152).¹ وهذه المؤشرات تبين الهوة الهيكلية بين اقتصاد تهيمن عليه الدولة وتعصب على القطاع الخاص أن ينمو بصورة مستدامة، وبين متطلبات التنويع الاقتصادي الذي يستلزم أن يكون هناك قطاع خاص ديناميكي.

وفي هذا السياق، كتب التقرير أن صادرات الجزائر غير الهيدروكربونية -النفطية- لا تتجاوز نحو 2 % من إجمالي صادراتها، مما يجعلها «من بين أكثر دول العالم اعتمادًا على المحروقات. ومنه، طرحت بروكينغز معادلة مقارنة، هي أن الجزائر كان ينبغي لها أن تشرع في مسار تنويع اقتصادي شامل منذ عقدين إلى أربعة عقود خلت، على غرار ما فعلته إندونيسيا وماليزيا. غير أن هذا التأخير التاريخي لا يعني انعدام الفرص بالكلية، إذ لا يزال ثمة هامش للإصلاح إذا أقدم النظام على تخفيض دعم المحروقات الداخلي وتوجيه الموارد نحو قطاعات إنتاجية أكثر تنوعًا.

أما تقرير "كسر الجمود" (**Breaking the Impasse**) الصادر في جوان 2021، فقد ذهب أبعد من التشخيص نحو تحليل الديناميكيات السياسية الاقتصادية التي تُعرقل الإصلاح. فقد نوه إلى أن الركود الاقتصادي الحاد بعد جائحة كوفيد-19 أفضى إلى انكماش الناتج المحلي بنسبة 6.5 % عام 2020، وارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي إلى 68 %، وبلوغ البطالة قرابة 14 % في أعقاب فقدان ما يقدر بـ 500 ألف وظيفة. وأبرز التقرير أن الخروج من هذا الجمود يستلزم مقاربة متكاملة تجمع بين الإصلاح الاقتصادي من أعلى والانفتاح السياسي.²

رابعًا: الجزائر بعد أزمة الطاقة الأوروبية: 2022-2025:

بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في فيفري 2022 عن ارتفاع ملحوظ في حضور الجزائر كمتغير في تحليلات سوق الطاقة الأوروبي، وإن جاء هذا الحضور في الغالب من باب دورها المتحقق لا من باب الآفاق المستقبلية. ففي التقرير الشامل الصادر عام 2025 بعنوان "ما بعد أزمة الطاقة: الاستجابات السياسية في شبه الجزيرة الأيبيرية"، أشار الباحثون إلى أن الجزائر استعادت

1 Yasmina Abouzzohour, "Breaking the Impasse on Algeria's Political and Economic Crises," Brookings Institution, June 10, 2021, <https://www.brookings.edu/articles/breaking-the-impasse-on-algerias-political-and-economic-crises/>.

2 Ibid.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

مكانتها بوصفها المورد الأول للغاز الطبيعي لإسبانيا بحلول عام 2024، بعد أن فقدت هذا الموقع مؤقتاً عندما تصدرت الولايات المتحدة قائمة الموردين خلال ذروة أزمة الطاقة.

ومن الناحية التعاقدية، أفادت بروكينغز بأنه بحلول أكتوبر 2022، توصلت سوناطراك وشركة ناتوركسي الإسبانية إلى اتفاق لمراجعة أسعار الغاز المصدر بأثر رجعي لتلك السنة، في إشارة إلى الضغوط التفاوضية الحادة التي أفرزتها أزمة الطاقة وانعكاساتها على العقود الطويلة الأجل.¹ إلا أن ملاحظته دراسة بورسنا وليبر أن الجزائر تملك الغاز الذي تحتاجه أوروبا، لكن قدرتها على رفع الصادرات تبقى مُقيدة بالطلب الداخلي المتنامي والاستثمار غير الكافي في البنية التحتية للإنتاج. وقد دفع هذا الواقع إلى زيادة الاهتمام بمسألة الغاز الصخري من منظور الطاقة الأوروبية، غير أن بروكينغز أبقت على موقفها التحليلي السابق القائل بأن إمكانيات الغاز الصخري الجزائري تظل بعيد المدى من الناحية الاستراتيجية، ولا يمكن استغلاله بشكل سريع، وذلك بالنظر لاستمرار العقبات التقنية والبيئية والاجتماعية والسياسية التي رصدتها دراسات المؤسسة منذ عام 2015.²

في ضوء ما تقدم ذكره، يمكن القول كمحصلة أن أدبيات بروكينغز المتعلقة بالجزائر خلال الفترة 2011-2025 قدمت صورة اقتصادية وطاقوية متماسكة ومتدرجة عبر الزمن، تتسم بثلاثة مسارات: أولها: توصيف الجزائر كدولة ريعية هشة البنية، تعتمد بشكل شبه كلي على عائدات المحروقات في تمويل موازنتها وشراء سلمها الاجتماعي، وهو اعتماد يجعلها عرضة لأزمات دورية كلما تغيرت أسعار الطاقة العالمية، والحلقة المفرغة التي استعرضتها بروكينغز هي أن هذا النظام الريعي نفسه يعيق الإصلاح الذي يُفترض أن يقضي عليه.

وثانيها: تقديم سوناطراك ككيان له بعدين: شركة طاقوية تجارية بالمعنى الوظيفي، ولكنها في الوقت نفسه، مؤسسة سيادية ذات رمزية وطنية وتاريخية، وهو ما يصعب أي إصلاح قطاعي يمس دورها أو يفتح المجال أمام منافسيها الدوليين.

وثالثها: إبرازها للفجوة بين الإمكانيات الطاقوية الضخمة التي تحوزها الجزائر وقدرتها الفعلية على التصدير، فهي تملك احتياطيّات غاز تقليدية وغير تقليدية ضخمة، لكنها تعجز عن استثمارها

1 مرجع سابق، "Algeria Must Prioritize Economic Change," Abouzzohour and Ben Mimoune.

2 Ibid.

الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية

بالكامل بسبب سياسات الدعم الاجتماعي التي تضخ الطلب المحلي، إضافة إلى غياب الاستثمار الكافي في الاستكشاف، وضعف بيئة الأعمال التي تعرقل الشركاء الأجانب.

الفصل الثالث:

محاور التقاطع والتباين بين خطاب مراكز الفكر
والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

تمهيد:

أرسينا في الفصل الأول والثاني الأساس النظري والتطبيقي لهذه الدراسة، حيث تكفل الفصل الأول بتأصيل مفهوم مراكز الفكر وتشريح منظومة صنع السياسة الخارجية الأمريكية وآليات اشتباك هذه المراكز معها، وتولى الفصل الثاني تحليل السرديات التي بنتها كل من بروكينغز ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS ومجلس العلاقات الخارجية CFR حول الجزائر عبر المحاور الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية خلال فترة الدراسة، ويأتي هذا الفصل ليمثل المحطة الاستنتاجية في المسار التحليلي لدراستنا، إذ ينتقل من الرصد والوصف إلى المقارنة والتقييم، ومن تحليل الخطاب البحثي بمعزل عن محيطه السياسي إلى اختبار العلاقة الممكنة بينه وبين الممارسة الفعلية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في الفترة 2011-

2025

1. المطلب الأول: توجهات إدارة أوباما (2011-2016)

أولاً: عقيدة أوباما

جاء باراك أوباما إلى السلطة عام 2009 وهو يحمل رؤية تقوم على القطيعة مع نهج سلفه جورج دبليو بوش القائم على مفهوم الحروب الاستباقية والتدخل العسكري الواسع والتغيير القسري للأنظمة، وقد انطوت "عقيدة أوباما" (**Obama's Doctrine**)¹ في السياسة الخارجية على مجموعة من المبادئ التي يمكن أن نحصرها في:

* تقليص الانخراط العسكري الأمريكي المباشر في مناطق النزاع، والاعتماد بدرجة أكبر على الشركاء الإقليميين والقوى المحلية لإدارة الأزمات الأمنية، ويُعرف ذلك بمبدأ "القيادة من الخلف" (**Leading From Behind**) الذي يعني دعم الحلفاء الإقليميين وتمكينهم عوض الانخراط المباشر في النزاعات، حيث يرى الباحث الأمريكي رايان ليزا أن هذا المبدأ لم يكن ضعفاً من الإدارة الأمريكية بقدر ما كان مقاربة استراتيجية تسعى إلى توزيع أعباء الأمن الدولي بين الشركاء والحلفاء، وهو ما تجلّى بوضوح في التعامل الأمريكي مع الأزمة الليبية عام 2011.²

* تفضيل أدوات القوة الناعمة والانخراط الدبلوماسي متعدد الأطراف في إدارة الأزمات الدولية، من خلال إعطاء أهمية أكبر للدبلوماسية، والعقوبات الاقتصادية، وبناء التحالفات الدولية، والعمل عبر المؤسسات والمنظمات الدولية بدل الاعتماد الحصري على القوة العسكرية.

1 Anthony H. Cordesman, "Is There an Obama Doctrine?," CSIS, March 10, 2016, accessed April 15, 2026. <https://www.csis.org/analysis/there-obama-doctrine>

2 Ryan Lizza, "The Consequentialist: How the Arab Spring Remade Obama's Foreign Policy," *The New Yorker*, May 2, 2011, accessed April 15, 2026. <https://www.newyorker.com/magazine/2011/05/02/the-consequentialist>

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

لكن أحداث "الربيع العربي" شكلت تحدياً أمام هذه العقيدة، إذ وجدت إدارة أوباما نفسها في موقف معقد، فهي من جهة تدعم "موجة الديمقراطية" وحق الشعوب في تقرير مصيرها وفق الخطاب الأمريكي الرسمي، ومن جهة أخرى تدرك أن انهيار الأنظمة الحاكمة في شمال إفريقيا قد يُفضي إلى فوضى أمنية تهدد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. وقد أظهرت وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" الصادرة عام 2015 عن هذا القلق الأمريكي، حين أكدت في نفس الوقت على "دعم المجتمعات التي تنتقل نحو الديمقراطية والحفاظ على الشراكات الأمنية التي تخدم المصالح الأمريكية".¹

ومع ذلك، أظهرت الممارسة العملية أن الإدارة الأمريكية كانت أكثر براغماتية، فبينما دعت لمغادرة حسني مبارك في مصر، تبنت خطاباً أكثر حذراً مع دول أخرى مثل الجزائر، ويرى محللون مثل "بروس ريدل" من بروكينغز و"داليا غانم" من معهد كارنيغي أن واشنطن اتبعت سياسة مقسمة (**Divided Policy**) في العالم العربي، أي أنها تدعم الديمقراطية حيثما حدث التغيير، وتحافظ على الصداقات التقليدية حيثما استمر الاستقرار، وهو ما قد يفسر حسب ريدل عدم ممارستها لضغوط سياسية على الجزائر لدفعها نحو الإصلاح السياسي الجذري.³²

وفي ضوء هذه المعطيات، كان من الحتمي أن تحتل الجزائر مكانة مهمة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، فهي كما ذكرنا آنفاً دولة تمتلك تجربة طويلة في مكافحة الإرهاب تمتد إلى عقد التسعينيات، ولها حدود طويلة مع دول تعاني من الهشاشة الأمنية كليبيا ومالي والنيجر، علاوة عن امتلاكها قدرات استخباراتية وعسكرية تجعلها شريكاً لا يستهان به في أي استراتيجية أمنية إقليمية.

- 1 The White House, *National Security Strategy* (Washington, DC, February 2015), p 25, accessed April 15, 2024, https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy_2.pdf.
- 2 Bruce Riedel, "Algeria and America: A complicated past, an uncertain future," *Brookings Institution*, April 25, 2019, accessed April 15, 2026, <https://www.brookings.edu/articles/algeria-and-america-a-complicated-past-an-uncertain-future/>.
- 3 Dalia Ghanem, "Limiting Change Through Change: The Key to the Algerian Regime's Longevity," *Carnegie Endowment for International Peace*, May 8, 2018, accessed April 15, 2026, <https://carnegieendowment.org/research/2018/05/limiting-change-through-change-the-key-to-the-algerian-regimes-longevity/>

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

ثانيا: موقع الجزائر في الاستراتيجية الأمريكية بعد عام 2011:

أ. تحوّل الرؤية الأمريكية تجاه الجزائر

قبل عام 2011، كانت العلاقات الأمريكية الجزائرية تتسم بطابع من التقارب الحذر، حيث تتداخل المصالح الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب -خصوصا في عهد الرئيس بوتفليقة مع بوش منذ 2001- مع توترات دبلوماسية مرتبطة بملف حقوق الإنسان ومطالب الإصلاح السياسي. إلا أن التداعيات الجيوسياسية التي أعقبت سقوط نظام القذافي في أكتوبر 2011 أعاد إرساء خريطة الأولويات الأمريكية في المنطقة. فقد تحولت ليبيا، التي كانت حتى وقت قريب دولة تتعاون مع الغرب في ملف الإرهاب، إلى بؤرة تصدير للأسلحة والمقاتلين والأيديولوجية المتطرفة نحو منطقة الساحل وما وراءها. ومن ثم، باتت الجزائر -بحدودها الجنوبية الممتدة لآلاف الكيلومترات مع ليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا- تحتل موقع الشريك الذي لا يمكن تجاوزه في أي معالجة أمريكية للتهديدات الأمنية الجديدة.

يُضاف إلى ذلك، تأكيد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جون كيري خلال زيارته للجزائر في أبريل 2014 أن الشراكة الأمريكية الجزائرية تدرج ضمن "علاقة واسعة تشمل التعاون الأمني والاقتصادي والدبلوماسي"، حيث أشاد بـ"الدور المحوري الذي تضطلع به الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل".¹ وقد بين هذا التصريح التحول في التموضع الأمريكي الرسمي من الجزائر، من اعتبارها شريك ثانوي في عقد الألفية الأولى، إلى ركيزة أمنية أساسية في الاستراتيجية الأمريكية بهذه المنطقة المضطربة.

ب. التعاون الأمني والعسكري والاستخباراتي

حيث استند التقارب الأمريكي الجزائري على ثلاثة مستويات من التعاون التي تتجلى في: الأمني، والعسكري، والاستخباراتي. ففي المستوى الأمني، دأبت القوات الجزائرية على تبادل المعلومات مع نظيرتها الأمريكية في إطار مبادرة "مكافحة الإرهاب العابر للحدود" (Trans-

1 U.S. Department of State, "Secretary Kerry's Visit to Algeria", *Press Statement*, April 3, 2014, accessed April 15, 2024, <https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2014/04/224085.htm>.

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

Sahara Counterterrorism Partnership - TSCTP التي أطلقتها الولايات المتحدة منذ عام 2005 وشهدت توسيعات ملحوظة في أعقاب الأحداث الإقليمية بين 2011 و2013.¹

وفي المستوى العسكري، أجرت القوات الجزائرية والأمريكية تدريبات مشتركة في إطار مشاركة الجزائر المحدودة في التمارين الإقليمية التي تنسقها القيادة الأمريكية في إفريقيا **AFRICOM**، وإن ظلت الجزائر تحتفظ دائماً بمسافة من الانخراط الكامل في المنظومات الأمريكية، وذلك للحفاظ على استقلاليتها الاستراتيجية. أما على صعيد التعاون الاستخباراتي، فقد أشارت تقارير مكتب الأبحاث في الكونغرس إلى أن الجزائر تُعدّ من أكثر شركاء الولايات المتحدة تعاوناً في تبادل المعلومات الاستخباراتية بمنطقة شمال إفريقيا، لا سيما فيما يخص تتبّع تحركات عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM).²

إضافة إلى أن القيادة الأمريكية في إفريقيا **AFRICOM** أسهمت في تعميق هذا التعاون من خلال برامج بناء القدرات العسكرية والمساعدة التدريبية المُقدّمة للقوات الجزائرية، وإن كان الجانب الجزائري يحرص على التأكيد على أن هذا التعاون لا يمسّ سيادته الوطنية ولا يُفضي إلى أي وجود عسكري أجنبي على أرضيه، وهو موقف ثابت، كما أشرنا، ينبثق من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال.

ثالثاً: أدوات السياسة الأمريكية تجاه الجزائر

أ. الحوار الاستراتيجي الأمريكي الجزائري:

في عام 2012 انطلق الحوار الاستراتيجي الأمريكي الجزائري بشكل رسمي، ليُشكل بذلك إطاراً مؤسسياً للتنسيق في ملفات الأمن والاقتصاد والدبلوماسية. وقد احتلت الدورات المتعاقبة لهذا

1 Lauren Ploch Blanchard and Christopher M. Blanchard, “Trans-Sahara Counterterrorism Partnership”, *Congressional Research Service Report*, RS22323, June 2011, (accessed April 18, 2024), <https://fas.org/sgp/crs/row/RS22323.pdf>.

2 Andrew Lebovich, “The Local Face of Jihadism in Northern Mali,” *CTC Sentinel* 6, no. 6 (June 2013): pp 4-7.

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

الحوار مكانة رمزية بالغة الأهمية، كونها ترسخ مكانة الجزائر كشريك ضروري لا يمكن تجاوزه بدلا من مجرد دولة ضالعة في التعاون الأمني. وقد تمحور هذا الحوار حول مكافحة الإرهاب وتدفق المقاتلين الأجانب، والأوضاع في ليبيا ومالي، إضافة إلى الملف الاقتصادي المرتبط بقطاع الطاقة.

وقد منح إنشاء هذا الحوار الجانب الجزائري قدرا من التعامل الاستراتيجي الذي طالما سعى إليه مع واشنطن، بينما منح الجانب الأمريكي قناة مؤسسية للتأثير في التوجهات الجزائرية في ملفات الساحل ومكافحة الإرهاب. وفي هذا المعنى، لقد جسد الحوار الاستراتيجي ذلك التوازن البراغماتي الذي تسعى إليه الدولتان على طرفي التفاوض.

ب. العلاقات الاقتصادية والطاقة:

على الصعيد الاقتصادي، تمثل النفط والغاز الجزائريان مركز الثقل الأساسي في العلاقات الاقتصادية الثنائية. فالجزائر تعد من كبار موردي الغاز الطبيعي المسال لأوروبا، مما يجعل استقرارها وتدفق صادراتها النفطية والغازية من الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية بمعناها الأوسع. وفي ظل حكومة أوباما، حافظت الشركات الأمريكية الكبرى -ولا سيما شركة هالبرتون وبعض شركات الاستخراج- على حضورها في القطاع الجزائري، وإن بقيت الحصة الأمريكية متواضعة مقارنة بالشركاء الأوروبيين.

ولابد أن نشير كذلك إلى أن البعد الاقتصادي لم يكن يوما المحرك الرئيسي للانخراط الأمريكي مع الجزائر في هذه المرحلة، إذ كان الملف الأمني يستأثر بالأولوية الواضحة في أجندة العلاقة الثنائية. غير أن قطاع الطاقة أسهم في توفير أرضية مشتركة للحوار وإضفاء طابع المصلحة المتبادلة على العلاقة، بما يجعلها علاقة تتجاوز الملف الأمني الضيق.

ج. التعاون في إطار مبادرات متعددة الأطراف:

فقد انخرطت الجزائر كذلك في مبادرة مكافحة الإرهاب العابر للصحراء TSCTP التي دعمتها الولايات المتحدة، وإن بقيت مشاركتها انتقائية ومتحفظة، إذ حرصت على عدم القبول بأي دور

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

يضيف طابع التبعية على علاقتها بواشنطن. ومن أبرز التعبيرات عن هذا الانخراط الانتقائي انضمام الجزائر إلى "اللجنة العملية المشتركة لمكافحة الإرهاب في الساحل" (Joint Counterterrorism Operations Committee) التي تنسق بين دول المنطقة بتيسير أمريكي، إلى جانب مشاركتها في منتدى الساحل الأمني المنعقد في إطار التنسيق الإقليمي.

رابعاً: الخطاب الرسمي الأمريكي في عهد أوباما تجاه الجزائر:

أ. خطاب وزارة الخارجية الأمريكية:

حيث نلاحظ من خلال قراءة التقارير السنوية لوزارة الخارجية الأمريكية المعنونة "تقارير حقوق الإنسان" خلال الفترة 2011-2016 وجود خطابين تجاه الجزائر، إذ تُضمن هذه التقارير انتقادات ودعوات لتغيير بعض القوانين بما يتعارض مع البيئة الثقافية الجزائرية المحافظة لثلاث قيم الغربية الليبرالية، ولكنها في نفس الوقت تُبرز بإيجابية التعاون الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب، وهذا الجمع بين الانتقادات القيمة والتثمين الأمني يجسد بامتياز تلك الإشكالية الهيكلية التي تواجهها السياسة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية والعالم العربي التي تجمع بين الضغط السياسي مع إبقاء التعاون والشراسة.¹

وقد تعمّدت إدارة أوباما في تصريحاتها الرسمية المتعلقة بالجزائر الابتعاد عن الإدانات المباشرة والصريحة للجزائر، حيث فضلت لغة تُشجع على "الإصلاح" و"التحديث" عوضاً عن لغة الإصلاحات الديمقراطية الفورية التي ميّزت الخطاب الأمريكي تجاه دول الربيع العربي الأخرى ويقرأ الباحث ويليام لورنس من معهد الديمقراطية الوطني هذه الثنائية باعتبارها دليلاً على "البراغماتية الأمريكية التي ترجّح حسابات الاستقرار الأمني على متطلبات الإصلاح الديمقراطي في الحالة الجزائرية".²

1 U.S. Department of State, "2015 Country Reports on Human Rights Practices – Algeria," April 2016, <https://www.state.gov/reports/2015-country-reports-on-human-rights-practices/> (accessed April 17, 2024).

2 William Lawrence, "U.S.-Algeria Relations: What's in Store?" Atlantic Council, April 2014, <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/us-algeria-relations-whats-in->

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

ب. خطاب البنتاغون وAFRICOM

وذلك عبر وثائق القيادة الأمريكية في إفريقيا AFRICOM التي تبين الأهمية الاستراتيجية للجزائر كركن أساسي في بنية الأمن الإقليمي. فقد أكدت وثيقة "استراتيجية الأفريكوم" الصادرة عام 2012 على الشراكة مع دول المنطقة لمنع الجماعات الإرهابية من اتخاذ ملاذات آمنة، مع إشارة ضمنية إلى الجزائر بوصفها الركيزة الأمنية الأبرز في منطقة شمال إفريقيا.¹

لكن الملفت هو أن الخطاب العسكري الأمريكي تجاه الجزائر كان في الغالب أكثر إيجابية وانخراطا بالمقارنة بالخطاب الحقوقي والديمقراطي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية نفسها، مما يكشف عن ذلك الانقسام الوظيفي داخل منظومة صنع القرار الأمريكي تجاه دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تتمثل في أن الأجهزة الأمنية والعسكرية تولي الأولوية للاستقرار والشراكة، بينما تصدر الأجهزة الدبلوماسية الأمريكية خطابا بحيث يوازن -ولو شكليا- بين الأمن والقيم.

ج. حدود التقارب الأمريكي الجزائري

على الرغم من عمق التعاون الأمني، فقد بقيت الشراكة الأمريكية الجزائرية تعاني من بعض القيود التي حالت دون تحويلها إلى تحالف شامل. فمن ناحية جزائرية، دأبت الجزائر على الحرص الشديد في الحفاظ على مبدأ عدم السماح بأي قاعدة عسكرية أجنبية الذي يشكل أحد الثوابت التقليدية في سياستها الخارجية، وهو ما جعلها تتوجس من أي انتشار أمريكي في المنطقة، وتحاذر من تقديم نفسها كأداة في يد الاستراتيجية الأمريكية. ومن ناحية أمريكية، استمر الانزعاج من الأداء الحقوقي الجزائري وغياب الإصلاح السياسي في تلك الفترة، وهو ما جعل واشنطن تتحاشى الظهور بمظهر الراعي الصريح لنظام سياسي لا يُسبغ عليه وصف "الديمقراطي" وفق معاييرها المعلنة.

[store/](#) (accessed April 17, 2024).

1 U.S. Africa Command, "2012 Posture Statement," March 2012, <https://www.africom.mil/what-we-do/our-strategy> (accessed April 17, 2024).

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

يضاف إلى ذلك توترات دبلوماسية برزت أحيانا حول الملف الليبي، حيث لم تكن الجزائر منفتحة للتدخل العسكري الغربي ضد القذافي، وهو ما خلق فجوة مؤقتة بينها وبين واشنطن في تلك المرحلة، قبل أن توحيهما لاحقا مخاوف التداعيات الأمنية لهذا التدخل.

يُمثل هذا التوازن المعضلة الكبرى للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على العموم، وتجاه الجزائر على وجه الخصوص. فقد انتهجت إدارة **أوباما** سياسات يمكن أن نصفها بالانتقائية في الدفع نحو الإصلاح الجزائري، تجلى في إثارة الملف الحقوقي في التقارير الرسمية وفي بعض اللقاءات الدبلوماسية، دون تحويله إلى شرط مُسبق للتعاون الأمني.

وفي المحصلة، وجدت إدارة **أوباما** نفسها -تماما كسابقها- أمام ضرورة القبول بمعادلة الاستقرار قبل الإصلاح في الحالة الجزائرية، وإن احتفظت بالخطاب الداعم للإصلاح حفاظا على تماسك صورتها الدولية التي تروجها كقوة تحمل قيم الحرية والديمقراطية.

2. المطلب الثاني: توجهات إدارة ترامب (2017-2020 / 2025)

أ. الجزائر في ظل مبدأ "أمريكا أولا":

قامت إدارة دونالد ترامب الأولى في (2017-2021) والثانية التي بدأت منذ 2025 على مبدأ "أمريكا أولا" (**America First**) الذي أعاد صياغة أولويات واشنطن الدولية وتصورها للنظام الدولي على إعادة تعريف مفهوم المصلحة القومية الأمريكية وفق قراءة ضيقة بحيث تُقدم المكاسب الاقتصادية الآنية والتفوق العسكري فوق الالتزامات الدبلوماسية طويلة الأمد. ومنه، لم يكن للجزائر موقع بارز في هرم الأولويات الأمريكية، حيث انصب الاهتمام الأمريكي على الشرق الأوسط ومكافحة تنظيم داعش أولا، ثم على ملفات المنافسة مع الصين وروسيا ثانيا. غير أن الجزائر بقيت حاضرة في المعادلة إلى حد معين بحكم موقعها الجغرافي الاستثنائي الذي يجعلها جزءا لا يتجزأ من بنية الأمن الإقليمي الممتد من البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة الساحل الأفريقي.

وقد وضعت وثيقة "الاستراتيجية الأمنية القومية الأمريكية" الصادرة في ديسمبر 2017 أنموذجا يحدد كيفية تعامل إدارة ترامب مع العالم، إذ أعادت توجيه الاستراتيجية الأمريكية نحو

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

التنافس مع القوى الكبرى -روسيا والصين تحديدا- باعتباره التحدي الوجودي الأول¹، مع الإبقاء على مكافحة الإرهاب كركيزة ثانية لا تقل أهمية عن الأولى، حيث أقرت الوثيقة أن منطقة شمال إفريقيا والساحل تمثل بؤرة توترة مزمنة تهدد المصالح الأمريكية عبر توفير ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية.² ولكن هذا الإقرار لم يترجم إلى سياسة متماسكة نحو الجزائر تحديدا، فقد انصب اهتمام واشنطن في المنطقة المغاربية على ليبيا الغارقة في الفوضى، وعلى المغرب باعتباره الحليف التقليدي لها في المنطقة، حيث ظل التعاون بينها وبين الجزائر محكوما بمنطق الشراكة الأمنية الوظيفية التي تُفيد الطرفين دون أن ترتقي إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية بمعناها الكامل، كما أكد ذلك جود ديفرمونت الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية **CSIS** أن التحولات في السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا في عهد ترامب اتسمت بالتراجع عن الانخراط الشامل لصالح نهج انتقائي يقدم مكافحة الإرهاب والمصالح الاقتصادية على حساب الحوكمة وحقوق الإنسان.³

ب. استمرارية التعاون الأمني:

رغم ما اتسمت به إدارة ترامب الأولى من توجهات انسحابية، حافظت واشنطن على التعاون الأمني مع الجزائر -الذي بدأ منذ بوش الابن واستمر مع أوباما- وطورته في بعض جوانبه، حيث واصل القيادة الأمريكية لأفريقيا (**AFRICOM**) تنسيقها مع الجيش الجزائري في المجالات المتعلقة بتبادل المعلومات الاستخباراتية ورصد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وجنوب ليبيا.⁴ وتشير تقارير وزارة الخارجية كذلك إلى استمرار برامج تدريب القوات الأمنية الجزائرية، فضلاً عن

1 The White House, *National Security Strategy of the United States of America* (Washington, D.C.: The White House, December 2017), pp 25-27, متاح على : <https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf> (accessed April 18, 2026).

2 Ibid., p 50.

3 Judd Devermont, "U.S. Policy Toward Africa," Center for Strategic and International Studies (CSIS), Africa Program, 2020–2021; see also Judd Devermont and Colin Thomas-Jensen, commentary, Center for Strategic and International Studies, February 9, 2021, (accessed April 19, 2026). <https://www.csis.org/programs/africa-program/archives/us-policy-toward-africa>

4 United States Africa Command AFRICOM, "Posture Statement Before the Senate Armed Services Committee", March 2019, (accessed April 19, 2026). https://www.armed-services.senate.gov/imo/media/doc/Waldhauser_03-07-19.pdf

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

مشاركة الجزائر في الشراكة المضادة للإرهاب عبر الصحراء (TSCTP) التي تُنسّقها وزارة الخارجية الأمريكية.¹ غير أن هذا التعاون ظل محكوما بسقف غير معلن، حيث لم تسع الإدارة الأمريكية إلى تحويله إلى شراكة أمنية رسمية كاملة على غرار ما هو قائم مع بعض دول الخليج، وهو ما يتعارض مع مبدأ عدم الانحياز الذي هي من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية.

ومما يزيد من تعقيد هذه الصورة أن الجزائر كانت طوال هذه المرحلة تُعمّق علاقاتها الدفاعية مع روسيا والصين، حيث يشكل السلاح الروسي نسبةً تزيد على 70% من منظومتها العسكرية وفقا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)²، وهو ما يمكن أن يفسر عدم سعي الولايات المتحدة تعميق الشراكة مع دولة تزداد ارتباطا بمنافسيها الاستراتيجيين (روسيا والصين) مع إبقائها على مستوى الحد الأدنى من التعاون الأمني.

ج. تداعيات الانحياز الأمريكي للطرح المغربي في قضية الصحراء الغربية:

حيث اعترف دونالد ترامب أواخر عهده الأولى في ديسمبر 2020 بسيادة الاحتلال المغربي على الصحراء الغربية، وذلك في إطار صفقة متلازمة تضمنت إعلان المغرب تطبيع علاقاته مع الكيان الصهيوني ضمن ما يُعرف بـ"الإتفاقيات الإبراهيمية"³. وقد مثل هذا القرار تحولا في الموقف الأمريكي التاريخي الذي ظل لعقود يدعم مسار الأمم المتحدة ويُطالب بتنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي. وقد أكد تقرير مركز أبحاث الكونغرس (CRS) الصادر فور إعلان القرار أن هذا التحول ينطوي على تداعيات قد تؤثر على العلاقات مع الجزائر بوصفها الطرف الإقليمي المنافس للمغرب، وعلى مستقبل البعثة الأممية لمراقبة وقف إطلاق النار (MINURSO)⁴.

1 Alexis Arieff, "Algeria: In Focus", In Focus IF11116, Version 13 (Washington, D.C.: Congressional Research Service, December 19, 2019),

<https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11116> (accessed April 18, 2026).

2 Stockholm International Peace Research Institute, *SIPRI Arms Transfers Database*, Algeria country profile, 2018–2022 data, <https://www.sipri.org/databases/armstransfers> (accessed April 20, 2026).

3 The White House, "Presidential Proclamation on Recognizing Moroccan Sovereignty over the Western Sahara," December 10, 2020, <https://trumpwhitehouse.archives.gov/presidential-actions/proclamation-recognizing-moroccan-sovereignty-western-sahara/> (accessed April 20, 2026).

4 Congressional Research Service, "Morocco: Recognition of Sovereignty over the Western Sahara", *CRS Insight* IN11555 (Washington, D.C.: Congressional Research Service, December 2020),

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

على المستوى الأمريكي-الصهيوني، جاء القرار في سياق مسعى إدارة ترامب لتوسيع دائرة التطبيع العربي الصهيوني قبيل انتهاء ولايتها الأولى، وقد أثبتت إدارته أنها مستعدة لتقديم تنازلات استراتيجية ذات تكلفة جيوسياسية مرتفعة -بما فيها إعادة تحريك موقفها من هذا النزاع المجمد منذ عقود- مقابل ترسيخ مكانة الكيان الصهيوني الإقليمية وإضافة رقم جديد إلى سجل التطبيع.

ومن المنظور الجزائري، أثار هذا القرار موجة من الاستياء العميق في الجزائر التي تنظر إلى القضية كامتداد لمبدأ تقرير المصير وأحد الثوابت المركزية في سياستها الخارجية منذ مرحلة ما بعد الاستقلال. وقد جاء رد فعل الجزائر متسما بقدر كبير من التحفظ الدبلوماسي على المستوى الخطابي، فبينما اكتفت الحكومة الجزائرية باحتجاج دبلوماسي رسمي، كانت العلاقة مع واشنطن تشهد نوعاً من الفتور. وقد وثق تقرير مركز الأزمات الدولية (**International Crisis Group**) أن الاعتراف الأمريكي شكّل أحد الأسباب الرئيسية في التدهور الحاد للعلاقات الجزائرية المغربية التي وصلت إلى حد القطيعة الدبلوماسية مع المغرب في أوت 2021.¹

والأهم من هذا التوتر اللحظي أن هذا القرار أسهم في تأكيد قناعة لدى صانعي القرار الجزائريين مفادها أن الولايات المتحدة لا تُعالج ملفات المنطقة بمنظور الحياد والشرعية الدولية، وإنما من خلال حسابات صفقاتية تُقدّم التحالفات الإسرائيلية والمصالح الاستراتيجية قصيرة المدى على حساب الشرعية الدولية وقواعد الأمم المتحدة. كما كشف القرار، من جانب آخر، عن غياب أي مشاور مسبق مع الجزائر، وهو ما أكّد لدى المسؤولين الجزائريين أن واشنطن لا تُعاملهم كشريك فعلي يستحق التشاور في القرارات الإقليمية الكبرى بهذا القرار.

https://www.congress.gov/crs_external_products/IN/PDF/IN11555/IN11555.2.pdf
(accessed May 12, 2026).

1 International Crisis Group, “*Managing Tensions between Algeria and Morocco*”, Report No. 247 (Brussels: International Crisis Group, November 29, 2024), متاح على :
<https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/2024-12/247-managing-algeria-morocco.pdf>

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

العهد الثانية لترامب في 2025

إذا كانت العهد الأولى لإدارة دونالد ترامب قد اتسمت باستمرار التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والجزائر مقابل محدودية التقارب السياسي بين الطرفين، فإن المرحلة الثانية التي انطلقت مع عودته إلى البيت الأبيض في جانفي 2025 كشفت، منذ بداياتها الأولى، عن مؤشرات تحول إلى حد معين في طبيعة العلاقات الثنائية، وقد تجلّى من خلال تنامي الحضور الأمريكي في عدد من الملفات الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية المرتبطة بالجزائر وقد تزامن كل هذا مع مع ثلاثة عوامل، تمثلت في تقلص النفوذ الروسي في الساحل إثر الانسحابات المتتالية للفيلق الإفريقي المعروف بفاغنر سابقا، وتنامي الاهتمام الأمريكي بالطاقة الجزائرية في سياق ما بعد الحرب الأوكرانية، وتراجع الثقة الجزائرية في روسيا التي باتت مشغولة بصراعها في أوكرانيا على حساب التزاماتها مع شركائها الأفارقة.¹

* مذكرة التفاهم مع الأفريكوم

بعد يومين فقط من تنصيب دونالد ترامب رئيسا لولايته الثانية، وقّعت وزارة الدفاع الوطني الجزائري ووزارة الدفاع الأمريكية على مذكرة تفاهم للتعاون العسكري، وذلك خلال الزيارة التي أجراها الجنرال مايكل لانغلي قائد القيادة الأمريكية لأفريقيا **AFRICOM** إلى الجزائر العاصمة، وتكتسب هذه الاتفاقية أهمية من حيث إنها الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ لم يسبق للجزائر أن ارتبطت بأي إطار قانوني مؤسسي رسمي مع الجانب الأمريكي في المجال الدفاعي.²

وما يلفت في هذا الحدث أنه تزامن مع انتقال السلطة إلى الرئيس ترامب وما يكشفه من تحولات في حسابات الطرف الجزائري تحديدا، فقد كشفت تقارير منصة **Defense Scoop**

1 SRMG Think, "Algeria's Big Reset: Realigning Relations with the EU, US, and Russia," 2025, <https://www.srmgthink.com/featured-insights/442/algerias-big-reset-realigning-relations-eu-us-and-russia> (accessed April 20, 2026).

2 United States Africa Command, "AFRICOM Commander Signs Memorandum of Understanding with Algerian Ministry of National Defense", January 23, 2025, <https://www.africom.mil/article/35698/africom-commander-signs-memorandum-of-understanding-with-algerian-ministry-of-national-def> (Accessed April 20, 2026).

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

المتخصصة في الشؤون الدفاعية الأمريكية أن المفاوضات كانت تراوح مكانها لأكثر من عامين بفعل تحفظات الجانب الجزائري، قبل أن "تكتسب زخما ملحوظا في نوفمبر 2024" أي في التوقيت ذاته الذي أسفرت فيه الانتخابات الأمريكية عن فوز ترامب. وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول ما إذا أعادت الجزائر حساباتها تجاه التعاون الأمني مع واشنطن كاستجابة لتحولات في البيئة الاستراتيجية الإقليمية أم أن فوز ترامب بذاته كان بحد ذاته عامل محفز؟ والأرجح أن الإجابة تجمع بين المسارين معا، في ظل بيئة إقليمية متقلبة باتت فيها التهديدات الأمنية من الجنوب أكثر ضرورة بعد الانقلابات العسكرية المتتالية في دول الساحل مما كانت عليه قبل سنوات.

وقد تضمنت مذكرة التفاهم بنودا تغطي مجالات التدريب العسكري المشترك، ومكافحة الإرهاب، والأمن البحري، والرعاية الصحية العسكرية، إضافة إلى إنشاء لجنة عسكرية مشتركة (JMC) تعقد اجتماعات دورية للنظر في فرص التعاون بما فيها مبيعات الأسلحة والتمارين المشتركة.² إضافة إلى أن هذه المذكرة تكتسب دلالتها الاستراتيجية إذا قارناها بما جرى في أكتوبر 2020 حين رفضت الجزائر دعوة أمريكية لتوقيع اتفاقية تعاون عسكري خلال جولة وزير الدفاع **مارك إسبر** في المنطقة، في حين أقدمت المغرب وتونس على التوقيع آنذاك.³

* التعاون الطاقوي:

يحتل كذلك المجال الاقتصادي والطاقوي، أبرز محددات الانخراط الأمريكي في الجزائر خلال هذه المرحلة إلى جانب المجال الأمني التقليدي، حيث في إطار السياسة الطاقوية لإدارة **دونالد ترامب** الثانية القائمة على مفهوم "الهيمنة الطاقوية" (**Energy Dominance**)، إلى جانب تزايد الطلب الأوروبي على الغاز غير الروسي في أعقاب الحرب الأوكرانية، برزت الجزائر، كما ذكرنا

1 DefenseScoop, "US, Algeria sign 'first-of-its-kind' agreement to expand military cooperation", January 29, 2025, <https://defensescoop.com/2025/01/29/us-algeria-defense-cooperation-mou-agreement-to-expand-military-cooperation/> (accessed April 20, 2026).

2 AFRICOM, "AFRICOM Commander Signs Memorandum of Understanding," 23 January 2025, <https://www.africom.mil/> مرجع سابق

3 Yabiladi, "Algeria joins Israel in the African Lion 2025 Exercise," April 2025, <https://en.yabiladi.com/articles/details/163623/algeria-joins-israel-african-lion.html> (accessed April 20, 2026).

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

سابقا، كفاعل طاقوي مهم بالنظر إلى احتياطياتها الكبيرة من الغاز الطبيعي، علاوة على إمكاناتها في مجال الغاز الصخري غير التقليدي. ومن ثم، أبدت شركتا شيفرون (Chevron) و إكسون موبيل (Exxon Mobil) اهتمامها الكبير بالسوق الطاقوية الجزائرية.

وتوزعت التحركات الأمريكية في هذا المجال على مسارين رئيسيين، ففي ماي 2024، وقّعت سوناطراك وإكسون موبيل مذكرة تفاهم تتعلق باستكشاف وتطوير حوضي "أهنت" و "قورارة"، اللذين يُعتقد أنهما يحتويان على احتياطيات معتبرة من الغاز الصخري غير التقليدي. وفي جانفي 2025، وقّعت شيفرون اتفاقية تعاون مع الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات ALNAFT في مجال المشاريع البحرية، في خطوة أظهرت توجهها نحو توسيع مجالات التعاون الطاقوي بين الطرفين.¹

وفي أوت 2025، صرح رئيس ALNAFT سمير بختي، في مقابلة مع وكالة بلومبيرغ، بأن المفاوضات مع شيفرون وإكسون موبيل بلغت مراحل متقدمة، مشيرا إلى أن الجوانب التقنية شهدت تقدماً ملحوظاً، في حين ظلّت بعض المسائل التجارية محل تفاوض.² كما التقى مسؤولو الشركتين بمسؤولين جزائريين خلال منتدى هيوستن للطاقة في وقت سابق من السنة نفسها 2025، وهو ما يمكن أن نعتبره كمؤشر إضافي على تنامي الاهتمام الأمريكي بالاستثمار في قطاع الطاقة الجزائري.

يمكن القول كمحصلة لهذا المطلب، أن توجهات إدارة ترامب تجاه الجزائر، في كلتا عهديها، تجسد نموذجاً لما يمكن وصفه بـ "الصفقة" (Deal Making) الذي يتكرر كثيرا في خطابات ترامب، والذي لا يعدو أن يكون تعبيراً للواقعية التي تضع المصالح الأمريكية المتمثلة -في الحالة الجزائرية- في الأمن والطاقة في مقام أولوياته القصوى، وتقضي منظومة القيم الليبرالية التي

1 Financial Afrik, "Shale Gas: Algeria Ready to Seal an XXL Energy Pact with Exxon and Chevron," August 15, 2025, <https://www.financialafrik.com/en/2025/08/15/shale-gas-algeria-ready-to-seal-an-xxl-energy-pact-with-exxon-and-chevron/> (accessed April 20, 2026).

2 Bloomberg / Rigzone, "Algeria Nears Gas Development Deal with ExxonMobil, Chevron," August 18, 2025, https://www.rigzone.com/news/wire/algeria_nears_gas_development_deal_with_exxonmobil_chevron-18-aug-2025-181496-article/ (accessed April 20, 2026).

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

طالما وظّفتها الدبلوماسية الأمريكية كرافعة خطابية أو كورقة ضغط سياسية في تعاملها مع الدول.

وإذا كانت إدارة أوباما قد حملت ازدواجية داخل سياستها تجاه الجزائر بين الانخراط في الشراكة الأمنية وخطاب حقوقي ولو شكلي، فإن إدارة ترامب أسقطت هذه الإزدواجية من معادلتها، لتصبح العلاقة شراكة أمنية وطاقوية خالية من اشتراطات الإصلاح السياسي.

لكن كلتا الإدارتين أدركت الدور الأمني الذي تلعبه الجزائر، وآثرت التعامل مع الملف الحقوقي باحتواء ناعم بعيدا عن الصدام. غير أن ما ميز مرحلة ترامب الثانية هو تحوّل التعاون الأمني من مجرد تنسيق إلى مستوى التأطير القانوني الرسمي عبر توقيع مذكرة التفاهم التي أشرنا إليها، وهو ما يمنح العلاقة الثنائية طابعا مؤسسيا لم تبلغه في أي مرحلة سابقة.

3. المطلب الثالث: توجهات إدارة بايدن (2021-2024)

حين تسلّم جو بايدن مقاليد السلطة في جانفي 2021، لم تسجل السياسة الخارجية الأمريكية قطيعة واضحة مع التوجهات التي ميزت عهدة أوباما، وذلك بحكم الاستمرارية السياسية والفكرية بين الإدارتين. فبايدن، الذي شغل منصب نائب الرئيس طوال فترة رئاسة أوباما، كان جزءا من عملية صنع القرار، وهو ما ظهر على مستوى المقاربات والأولويات الاستراتيجية التي اعتمدها في رئاسته، إضافة إلى استمرار عدد من الشخصيات نفسها داخل مؤسسات السياسة الخارجية والأمن القومي الأمريكية.

فقد استقدم بايدن إلى مناصب السياسة الخارجية الكبرى وجوها سبق لها أن خدمت في إدارة أوباما، فانتوني بلينكن وزير الخارجية كان نائب مستشار الأمن القومي ثم نائب وزير الخارجية في عهد أوباما، وجيك سوليفان مستشار الأمن القومي شغل منصب مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية في العهد ذاته، وسامانثا باور التي عادت لقيادة وكالة التنمية الدولية الأمريكية كانت مندوبة الأمم المتحدة في عهد أوباما، ومنه، فإن هذا التواصل في الإطار البشري قد حمل

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

معه تواصلًا في التوجهات، وهو ما جعل كثيرًا من المحللين يصفون سياسة بايدن الخارجية بأنها "أوباماوية المنهج" بامتياز.¹

تجلت عقيدة بايدن في إرثه السياسي من خلال وثيقتين "التوجيه الاستراتيجي الأمني القومي المؤقت" الصادر في مارس 2021، ثم "استراتيجية الأمن القومي" الكاملة الصادرة في أكتوبر 2022. وقد وضعت هاتان الوثيقتان ملامح نهج قائم على إحياء الشراكات الدولية متعددة الأطراف التي تآكلت في عهد ترامب، والمواجهة الاستراتيجية مع الصين وروسيا باعتبارهما التهديد الرئيسيين للنظام الدولي الليبرالي، واعتماد إطار "الديمقراطية في مواجهة الاستبداد" الذي تتحرك فيه السياسة الخارجية، مع الإبقاء على التعامل البراغماتي مع الشركاء الاستراتيجيين الإقليميين.²

ومع ذلك، تميّز بايدن عن سلفه أوباما في كون أن التحديات الجيوسياسية التي واجهها كانت أشد وطأة، لا سيما الحرب الروسية على أوكرانيا في 2022، و اضطرابات منطقة الساحل كانت قد بلغت في عهده منسوبًا غير مسبوق من التعقيد، مع تزايد النفوذ الروسي عبر مجموعة فاغنر وتصاعد موجة الانقلابات العسكرية في المنطقة، إلا أن البنية العميقة للمقاربة تجاه الحالة الجزائرية بقيت ثابتة، بعبارة أخرى، أن البراغماتية الأمنية أولاً، والمطالب القيمة تأتي في مرتبة تالية.³

لكن ثمة حدث رمزي جرى في عهد بايدن استحق منا اهتمامًا وهو "قمة الديمقراطية" التي نظّمها في ديسمبر 2021 واستقطبت نحو مئة وعشر دول، وغابت عنها الجزائر التي لم تتلق دعوة للمشاركة. وقد تأوّل الجانب الجزائري هذا الغياب باعتباره إسقاطًا مقصودًا يعكس رؤية أمريكية

1 Colin Dueck, "Biden's First Year: Obama-Style Foreign Policy With Some Trump-Era Tweaks," *The Heritage Foundation*, January 12, 2022, (accessed May 2, 2026) : متاح على <https://www.heritage.org/global-politics/commentary/bidens-first-year-obama-style-foreign-policy-some-trump-era>

2 Joseph R. Biden Jr., *"Interim National Security Strategic Guidance"*, The White House, March 2021; The White House, National Security Strategy (Washington DC: The White House, October 2022), p 25.

3 Eliot A. Cohen, "What Biden's Foreign Policy Gets Right and Wrong", *The Atlantic*, November 2021, (accessed May 2, 2026) : متاح على <https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2021/11/biden-foreign-policy-review/620571/>

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

تصنّف الجزائر خارج فئة الدول المستوفية للمعايير الديمقراطية الأمريكية. وبالفعل، أثار هذا الحدث احتكاكا دبلوماسيا واضحا، وإن لم يرقّ إلى مستوى الأزمة الصريحة التي تُعرقل مجرى التعاون.¹

ومن المفارقات أن بايدن صاغ خطابه القيمي بمفردات أكثر صراحة في الدفاع عن الديمقراطية مقارنة بأوباما، لكنه في الممارسة العملية بقي ملتزما بنفس البراغماتية التي اتبعتها سلفه تجاه الجزائر، أي يوثّق الانتقادات الحقوقية في تقارير الخارجية، لكن لا يُحوّلها إلى رافعة ضغط حقيقية على العلاقة الأمنية الثنائية. وهو ما يؤكد أن هذا النهج ليس خيارا شخصيا لرئيس بحد ذاته بل هو ناتج موضوعي للبنية العميقة للمصالح الأمريكية في المنطقة.²

مع اندلاع الحرب في أوكرانيا، وجدت الإدارة الأمريكية نفسها في مواجهة تحدي جديد مختلف النوع في علاقتها مع الجزائر، فليس الأمر هذه المرة يكمن في غياب الإصلاح الديمقراطي أو انتهاكات حقوق الإنسان، بل هو إحجام الجزائر عن الانتصار للموقف الأمريكي الغربي في أكثر القضايا الاستراتيجية حساسية. إذ امتنعت الجزائر عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس 2022 الذي طالب بانسحاب روسيا من أوكرانيا، معللة ذلك بمبدئها الثابت في عدم الانحياز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.³

جاء هذا الموقف الجزائري في سياق اعتماد الجزائر الشبه الكلي على المعدات العسكرية الروسية، وفي ظل شراكة اقتصادية وأمنية متجذرة مع موسكو يصعب الانفكاك منها على المدى القصير. وقد سعى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن خلال زيارته للجزائر إلى الحوار مع نظيره

-
- 1 The White House, "**Summit for Democracy: Summary of Proceedings**", December 9-10, 2021, <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/12/23/summit-for-democracy-summary-of-proceedings>
See Also: Congressional Research Service, "**The Summit for Democracy: Background and Implications**", IF12022 (Washington DC: CRS, December 2021), p1-4.
 - 2 Dalia Ghanem, "**Algeria Between Pragmatism and Principle**", Carnegie Middle East Center, Policy Brief, November 2021, pp. 4-7, متاح على :
<https://carnegieendowment.org/middle-east/2021/11/algeria-between-pragmatism-and-principle>
 - 3 United Nations General Assembly, Resolution ES-11/1, March 2, 2022 (Algeria: abstention); United Nations, "General Assembly Adopts Resolution Demanding Russian Federation Immediately End Illegal Use of Force in Ukraine, Withdrawal of All Military Forces," GA/12407, March 2, 2022.

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

الجزائري لشرح المخاوف الأمريكية في مناسبات متعددة، لكن الجانب الجزائري أبدى التزامه الواضح بموقفه المبدئي، مستندا إلى الموروث التاريخي الممتد إلى مبادئ حركة عدم الانحياز التي أسهمت الجزائر في تأسيسها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.²¹

يمثل ملف الصحراء الغربية أحد مصادر التوتر الثابتة في العلاقات الجزائرية الأمريكية في هذه الحقبة. ففي ديسمبر 2020، أعلن الرئيس ترامب انحياز إدارته إلى الاحتلال المغربي للصحراء الغربية في إطار اتفاقيات أبراهام، وعلى الرغم من الطابع المثير للجدل الذي اكتنف هذا القرار، فإن إدارة بايدن لم تتراجع عنه ولم تعلن إلغاءه، مكتفية بنبرة أقل جرأة وأكثر غموضا في هذا الملف بالمقارنة مع سلفها.³

وبما أن الجزائر تُعتبر الداعم الرئيسي والمدافع الأكثر صوتا عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره في المحافل الدولية، فقد أفضى هذا الموقف الأمريكي إلى احتكاك دبلوماسي مستمر لم يتجاوزه خطاب التقارب الأمريكي الجزائري في القضايا الأمنية. ولا يصل هذا الاحتكاك إلى مستوى التآزيم الحاد الذي يعيق التعاون، لكنه مع ذلك عامل ثابت في معادلة الثقة الجزائرية، ويمنح الخطاب الجزائري الرسمي حجة دائمة مفادها أن واشنطن تنحاز للرباط على حساب الجزائر في قضايا السيادة الإقليمية.⁴

- 1 U.S. Department of State, "Secretary Blinken's Call with Algerian Foreign Minister Ramtane Lamamra," *Press Readout*, Washington, D.C., March 30, 2022, (Accessed May 3, 2026) : متاح على <https://www.state.gov/secretary-blinkens-call-with-algerian-foreign-minister-ramtane-lamamra/>
- 2 Hasni Abidi, "L'Algérie et la guerre en Ukraine : positionnement stratégique et enjeux géopolitiques," *Centre d'études et de recherche sur le monde arabe et méditerranéen*, Genève, 2022, : متاح على <https://cermam.org/fr/>
- 3 Anna Theofilopoulou, "The United States and Western Sahara," *United States Institute of Peace (USIP), Special Report*, 2022, (Accessed May 3, 2026) : متاح على <https://www.usip.org/>
- 4 International Crisis Group, "Western Sahara: Rethinking a Stalled Conflict," *Africa Report N°227*, 11 September 2015 (updated 2022), pp. 22-28, : متاح على <https://www.crisisgroup.org/> (report archive page: <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/western-sahara/227-relaunching-negotiations-over-western-sahara>) (accessed May 3, 2026).

المبحث الثاني: محاور التقاطع والتباين بين خطاب مراكز الفكر والتوجهات الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر:

1. المطلب الأول: رصد حدود التقاطع بين خطاب مراكز الفكر والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر:

إن تحديد العلاقة بين الخطاب الذي تنتجه مراكز الفكر الأمريكية حول الجزائر وبين التوجهات الفعلية للسياسة الخارجية الأمريكية نحوها تستدعي في المقام الأول تجاوز الأطروحة البسيطة القائلة بوجود علاقة سببية مباشرة -تأثير وتأثر- بين ما تُوصي به مراكز الفكر وما تُقرره المؤسسات الرسمية. فانطلاقاً مما بيّناه في الفصل الأول حول ما أرساه دونالد أبلسون وديان ستون من نماذج تحليلية لقياس تأثير مراكز الفكر، فإن هذا التأثير لا يمكن رصده في شكل إملاء مباشر للقرار السياسي، بل يتجلى في مسار معقد يتعلق بالمساهمة في تشكيل المناخ الفكري الاستراتيجي العام وصياغة الأطر المفاهيمية التي تتحرك ضمنها الخيارات السياسية.¹

بالنتيجة، لا تمثل التوافقات المرصودة بين خطاب مؤسسات **Brookings** ومجلس العلاقات الخارجية **CFR** ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية **CSIS** وبين توجهات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه الجزائر دليلاً على تأثير سببي أحادي الاتجاه، بل هي في أغلب الأحيان تعبير عن اشتراك الطرفين في بيئة استراتيجية واحدة، بحيث تتشكل فيها الأولويات والمصالح والمخاوف بصورة متوازية. وهو ما تؤكد ديان ستون حين تُشير إلى أن مراكز الفكر تعمل داخل فضاء وسيط بين الحقل الأكاديمي وعالم السياسة، وأن مساهمتها الأساسية تتمثل في ترجمة الأبحاث إلى لغة قابلة للتوظيف السياسي وتغذية النقاشات العامة بالأطر التفسيرية التي تهيئ أرضية الفعل السياسي.²

وبالتأسيس على هذه المقاربة، يمكن أن نرصد طبيعة العلاقة بين خطاب مراكز الفكر والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر خلال فترة هذه الدراسة 2011-2025 من خلال تحليل محاور

1 Abelson, *Do Think Tanks Matter?*, p 12.

2 Stone, *Capturing the Political Imagination: Think Tanks...*, p 18.

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

التقاطع والتوافق وحدودها، مع التمييز الدقيق بين مستويات التأثير، ووفق الملفات التي تكشف فيها هذه العلاقة عن أكبر قدر من الوضوح.

أ. التقاطع في ملف مكافحة الإرهاب والساحل الإفريقي:

يمثل ملف مكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي الفضاء الذي تجلت فيه أوضح أوجه التقاطع بين خطاب مراكز الفكر الأمريكية والتوجهات الرسمية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر. فعلى مستوى الخطاب البحثي، أجمعت تقارير **CSIS** وتحديدًا تقارير **هايم مالكا وجون ألترمان**، على توصيف الجزائر كشريك أمني لا غنى عنه في معادلة احتواء الجماعات الجهادية وتدفقات المقاتلين الأجانب في منطقة شمال إفريقيا والساحل. وقد رسخت هذه التقارير فرضية مفادها أن المخرجات الأمنية للتجربة الجزائرية في مواجهة الإرهاب خلال التسعينيات تجعل منها مرجعا عمليا يصعب إيجاد بديل له في أي استراتيجية أمنية إقليمية أمريكية.²¹

وفي المقابل، أبدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة قناعة مماثلة على مستوى الفعل السياسي، فقد ترجمت إدارة **أوباما** هذا التوافق بتطوير مبادرة **مكافحة الإرهاب العابر للصحراء (TSCTP)** التي دأبت الجزائر على الانخراط فيها بشكل انتقائي ومدرّوس، وبإطلاق الحوار الاستراتيجي الأمريكي الجزائري عام 2012 الذي كرّس مكانة الجزائر كشريك استراتيجي أكثر من مجرد طرف في تعاون وظيفي محدود.

وقد رسخ هذا التوافق حادث هجوم منشأة الغاز في إن أميناس في جانفي 2013، الذي يمكن أن نقيس عبره مدى انعكاس خطاب مراكز الفكر على التوجهات الأمريكية الفعلية، فبينما بادرت مراكز الفكر الأمريكية إلى تأطير الهجوم ضمن إشكالية الهشاشة الأمنية في الجنوب الجزائري وتداعيات الفراغ الاستراتيجي في الساحل، حيث اشرنا في المبحث السابق إلى تأكيد وزير الخارجية **جون كيري** خلال زيارته للجزائر في أفريل 2014 أن الشراكة الأمريكية الجزائرية ذات

1 .مرجع سابق "Turbulence Ahead: The North African Maghreb in 2019" Haim Malka.

2 .مرجع سابق "Political Instability in Algeria" Geoff D. Porter.

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

بعد استراتيجي شامل يتجاوز الأمن الضيق ليشمل الاقتصاد والدبلوماسية، حيث ثمن "الدور المحوري الذي تضطلع به الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل".¹

ب. التقاطع في ملف الاستقرار الإقليمي

إن ملف الاستقرار الإقليمي بدوره مجال مهم في قراءة العلاقة بين خطاب مراكز الفكر والسياسة الأمريكية الرسمية، ففي هذا الملف تحديداً، يظهر ما يمكن أن نصفه بتوافق نسبي، أي أن الطرفين يشتركان في الانشغال بإشكالية الاستقرار الجزائري لكنهما يختلفان أحياناً في الأدوات المقترحة والرهانات المتبعة. فقد رصدت أبحاث مركز **CSIS** عبر تحليلات هائم مالكا في مرحلة الحراك الشعبي 2019، أن الجزائر تمر بمرحلة إعادة هيكلة سياسية داخلية تستحق متابعة أمريكية دقيقة، لكن ليس من منطلق دعم التحول الديمقراطي بالمعنى القيمي الغربي، وإنما من منطلق احتواء المخاطر الأمنية الناجمة عن أي اضطراب في منظومة الحكم في الجزائر.²

في المقابل، تبين الممارسة الفعلية للسياسة الأمريكية في عهد الإدارات الثلاث عن نمط متكرر، يتمثل في ما اعتبره الباحث الأمريكي جيمس بايرن بالفصل النسبي بين الخطاب الحقوقي ومتطلبات التعاون الاستراتيجي، أي إثارة الملف الحقوقي والاستقرار في التقارير الرسمية والمراسلات الدبلوماسية دون تحويله إلى شرط مسبق للتعاون الأمني. وقد أكدت هذه المقاربة التوافق القائم بين رؤية مراكز الفكر ورؤية المؤسسات الرسمية في اعتبار الاستقرار الجزائري قيمة استراتيجية قائمة بذاتها لا ينبغي التفريط فيها، وهو ما يعبر عنه بجلاء تقرير مجلس العلاقات الخارجية، الذي درسناه في الفصل السابق، بعنوان "عدم الاستقرار السياسي في الجزائر" لجيف بوتر الذي يرصد تداعيات أي اضطراب جزائري على مصالح واشنطن الأمنية في المنطقة.³

1 U.S. Department of State, "Secretary Kerry's Visit to Algeria," Press Statement, April 3, 2014, <https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2014/04/224085.htm> . مرجع سابق

2 Haim Malka, "Why Algeria's Protests Are Different This Time", مرجع سابق .

3 Porter, *Political Instability in Algeria*, Contingency Planning Memorandum No. 35 . مرجع سابق .

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

ج. مجال التعاون العسكري والأمني:

في ملف التعاون العسكري والأمني، يتجلى التقاطع بين خطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الرسمية بصورة واضحة وأقل لبسا، فقد دأبت تقارير **CSIS** ولا سيما تقارير أنتوني كورديسمان وآرام نريغيزيان، على إبراز الأهمية الاستراتيجية للقدرات العسكرية الجزائرية في سياق الحروب اللاتماثلية ومكافحة التنظيمات الجهادية في الفضاء الصحراوي والساحلي، مطالبة بتطوير إطار تعاون عسكري أمريكي جزائري أكثر منهجية وفعالية.

وقد تجسد هذا التقاطع بشكل واضح على مستوى الممارسة السياسية من خلال استمرار برامج القيادة الأمريكية لأفريقيا **AFRICOM** في تطوير التعاون مع الجيش الجزائري، سواء في مجال التدريب المشترك أو تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بتحركات عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي **AQIM** وقد أشارت تقارير مكتب الأبحاث في الكونغرس إلى أن الجزائر تعد من أكثر شركاء الولايات المتحدة تعاوناً في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية في منطقة شمال إفريقيا.

وقد بلغ هذا التقاطع أوجهه في العهدة الثانية لإدارة ترامب، حيث وقعت وزارتا الدفاع الجزائرية والأمريكية في جانفي 2025 مذكرة تفاهم للتعاون العسكري، تعد الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين. وما يثير الاهتمام هنا، هو أن هذا التطور يتقاطع مع ما طالما طالبت به تقارير **CSIS** ومجلس العلاقات الخارجية من تأطير مؤسساتي للتعاون الأمني الأمريكي الجزائري بما يضمن استدامته وفعاليته. غير أننا لا يمكن الجزم بهذا التفسير بتأثير لمراكز الفكر في هذا القرار، إذ توجد متغيرات أخرى أبرزها أن البيئة الاستراتيجية الإقليمية المتحولة في أعقاب انسحاب قوات فاغنر من الساحل وتنامي الفراغ الأمني، إضافة إلى مراجعة الجانب الجزائري لحساباته الاستراتيجية، هي المحرك الأساسي لهذا التطور، فيما تظل مراكز الفكر توفر الأطر التحليلية والمبررات الأكاديمية التي تسهم في تشكيل الخطاب المبرر للقرار.²¹

1 Jon B. Alterman, *U.S.-Algeria Relations and Security Cooperation in North Africa*, op. cit.

2 Steven A. Cook, “*Rethinking U.S. Engagement in North Africa*”, op. cit .

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

وفي هذه الجزئية، تجدر بنا الإشارة إلى أن هذا التقاطع يظل مقيدا بسقف لا يمكن تجاوزه، وهو مبدأ السيادة الوطنية الجزائرية الذي يرفض أي وجود عسكري أجنبي على الأراضي الجزائرية. وهو مبدأ وصفته تحليلات المراكز البحثية الأمريكية بأنه ثابت استراتيجي جزائري بامتياز لا يقبل التفاوض، مما يضع حدودا معينة لما يمكن لأي شراكة أمريكية جزائرية بلوغه، بصرف النظر عن ما قد توصي به مراكز الفكر.

د. التقاطع في ملف الطاقة والغاز

لقد مر هذا المجال عبر مسار تطور تدريجي في التقاطع بين خطاب مراكز الفكر والتوجهات الرسمية الأمريكية. ففي السنوات ما بين 2011-2019، ظل هذا الملف حاضرا في إنتاج مراكز الفكر الأمريكية لكن في حالة من الهامشية النسبية بالمقارنة بملف مكافحة الإرهاب، إذ كانت الجزائر تُعالج في الغالب ضمن إطار الأمن الإقليمي أكثر من كونها لاعبا في معادلة أمن الطاقة. فقد تناولت أبحاث بروكينغز الطاقة الجزائرية من زاوية الإصلاح الاقتصادي الداخلي وليس من زاوية الاستراتيجية الطاقوية الغربية.¹

غير أن الحرب الروسية على أوكرانيا في فيفري 2022 أحدثت التحول الكبير في هذا المشهد، إذ بات الغاز الجزائري يحتل مكانة مهمة في الحسابات الطاقوية الأوروبية والأمريكية في نفس الوقت، وقد استجابت مراكز الفكر الأمريكية لهذا التحول مباشرة، فأصدرت **CSIS** تقارير تؤكد على الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به الجزائر في تنويع مصادر الطاقة الأوروبية بعيدا عن الغاز الروسي، حيث أبرزت أن "المغرب العربي انتقل من موضع ثانوي في السياسة الأمريكية إلى موضع قلق رئيسي متزايد"، وأن الغاز الجزائري ورقة ضغط ورافعة نفوذ في آن واحد.²

1 Bruce Riedel, "Algeria and America: A Complicated Past, an Uncertain Future", Brookings Institution, April 25, 2019, <https://www.brookings.edu/articles/algeria-and-america-a-complicated-past-an-uncertain-future/>. (Accessed April 25, 2026)

2 Center for Strategic and International Studies, "Europe's Energy Security After Russia's Invasion of Ukraine", Washington, DC, 2022, <https://www.csis.org/> (accessed May 3, 2026); Ben Cahill, *Natural Gas and Europe's Energy Diversification in the Wake of the Ukraine War*, CSIS Energy Security Program, 2022, <https://www.csis.org/> (accessed May 3, 2026).

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

وقد تقاطع هذا الخطاب البحثي مع التوجهات الرسمية لإدارة ترامب الثانية التي تبنت مفهوم "الهيمنة الطاقوية" (Energy Dominance) كإطار لسياستها الطاقوية الدولية، كما أشرنا في المبحث السابق، فأبدت شركتا شيفرون وإكسون موبيل اهتمامهما الكبير بالسوق الطاقوية الجزائرية، وأفضى ذلك إلى توقيع مذكرات تفاهم بين سوناطراك والشركتين.

ولكن هذا التقاطع في ملف الطاقة يبقى بدوره محدود وانتقائي، إذ حافظت بروكينغز ومراكز الفكر الأمريكية على تحفظاتها إزاء فرضية تحول الجزائر إلى بديل سريع للغاز الروسي، حيث استندت إلى قيود متعلقة بالقدرات الانتاجية الجزائرية، تتعلق بتنامي الطلب الداخلي وضعف الاستثمار في البنية التحتية للإنتاج. وهو ما يعني أن هذه المراكز لا تؤدي دورا في تبرير القرارات الاقتصادية للشركات والحكومة فحسب، بل قد تُعَدّل كذلك في بعض الأحيان التوقعات المبالغ فيها وثقيد الخطاب الرسمي التفاوضي بقيود علمية وموضوعية، وهو ما يجعل تأثيرها على السياسة الرسمية معقدة وتشعبة أكثر مما تبدو عليه التوافقات السطحية.

هـ. ملف إفريقيا والمنافسة الجيوسياسية:

في ملف المنافسة الجيوسياسية في القارة الإفريقية، يُمكن أن نرصد تقاطع ناشئ وإن اُتسم بالحذر، فقد اهتمت تقارير **CSIS** ومجلس العلاقات الخارجية لمسألة تنامي الحضور الصيني والروسي في القارة الإفريقية، إذ أكدت أن الجزائر تتموضع بصورة حذرة بين مختلف القوى الكبرى، وأن مطالبة واشنطن بالاصطفاف الكامل ستكون أكثر مما تفيد المصالح الأمريكية.¹ وهو موقف يتوافق إلى حد بعيد مع ما كشفت عنه ممارسة الإدارات الأمريكية من قبول ضمني بهامش الاستقلالية الاستراتيجية الجزائرية، حتى في ظل التعمق الجزائري في الشراكات الدفاعية مع روسيا التي أشرنا إلى أنها تزيد على 70% من منظومتها العسكرية وفق بيانات معهد ستوكهولم الدولي (SIPRI).²

1 Judd Devermont, "U.S. Policy Toward Africa," Center for Strategic and International Studies (CSIS), Africa Program, 2020-2021, (Accessed May 5, 2026)

<https://www.csis.org/programs/africa-program/archives/us-policy-toward-africa>.

2 Stockholm International Peace Research Institute, "Trends in International Arms Transfers" مرجع سابق.

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

غير أن هذا التقاطع يظل غير محسوم، ولعل أبرز مؤشرات التناقضية إنحياز إدارة ترامب في ديسمبر 2020 إلى طرح الاحتلال المغربي حول قضية الصحراء الغربية، الذي مثل انحرافاً عن المسار الأممي وأفضى إلى فتور ملموس في العلاقة مع الجزائر. وفي هذه المسألة بالتحديد، لم تتقاطع توجهات السياسة الأمريكية مع خطاب مراكز الفكر، حيث جاءت في اتجاه مغاير للتوصيف التحليلي الذي كانت هذه المراكز قد قدّمتها من ضرورة أن تراعي الحساسيات الإقليمية وتوازنات المصالح مع مختلف الأطراف في المنطقة المغاربية، وهو ما سنتطرق إليه في المطلب القادم.

2. المطلب الثاني: رصد حدود التباين بين خطاب مراكز الفكر والسياسة

الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر:

إذا كان المطلب السابق قد انكب على رصد مواطن التقاطع بين الخطاب البحثي لمراكز الفكر الأمريكية وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر، فإن اكتمال الصورة الكلية يستلزم بالضرورة الوقوف عند الجانب الآخر من هذه المعادلة، أي مناطق التباعد والانفصال التي تجسد، في المقابل، محدودية الأثر المباشر لمراكز الفكر في رسم القرار السياسي الأمريكي، وقد رصدنا أربعة ملفات جرى فيها هذا التباين سنستعرضها فيما يلي:

أ. محور الإصلاح السياسي:

حيث درست كتابات معهد بروكينغز المعضلة البنيوية في الاقتصاد الجزائري المتمثلة في اعتمادها على الربيع وتوزيعه في شكل دعم اجتماعي، حيث استنتجت أن الإصلاح السياسي ومتطلبات الحوكمة الاقتصادية وجهان لعملة واحدة لا يمكن الفصل بينهما. وقد أكد ذلك الباحثان ياسمينه أبوزهور ونجلاء بن ميمونة أن الخروج من الجمود السياسي والاقتصادي يستلزم الجمع بين الإصلاح من أعلى والانفتاح السياسي، في ظل تشخيص مفاده أن الربيع النفطي يعيق في حد ذاته الإرادة الإصلاحية ويؤخرها إلى ما بعد الأزمة ولا يلغيها.¹

1 Abouzzohour and Ben Mimouna, "Economic Governance and Political Reform in Algeria", op. Cit.

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

غير أن ما اتسمت به الممارسة الفعلية لإدارات أوباما وترامب وبايدن يختلف عن المسار الذي رسمته تحليلات مراكز الفكر المعنية في هذه الدراسة، إذ انتهجت هذه الإدارات توجهات براغماتية تجاه ملف الإصلاح الجزائري، وتجلى ذلك في احتفاظ وزارة الخارجية بتقاريرها الحقوقية التي تُسجّل إشكاليات التجمع والحريات الدينية وغيرها بناءً على معاييرها الليبرالية الغربية، لكن دون تحويل هذا الخطاب إلى شرط مسبق للتعاون الأمني أو إلى ضغط دبلوماسي منظم لانتزاع تنازلات سياسية من الجزائر. وقد أشرنا في الفصل السابق إلى وصف الباحث الأمريكي جيمس بايرن لهذه السياسة بأنها تعامل استراتيجي يدرك الحاجة إلى الجزائر دون أن يمنحها صكا على بياض.

لكن لا بد أن نشير إلى أن هذه المقاربات الأمريكية في تقييم الديمقراطية وحقوق الإنسان تنطلق من بيئة فكرية ليبرالية بخصوصياتها التاريخية التي تختلف عن البيئة الجيوسياسية للمجتمعات المغاربية والشرقية بشكل عام، وقد أشارت الدراسات ما بعد الاستعمارية في حقل العلاقات الدولية إلى أن تصدير النماذج الديمقراطية الغربية إلى سياقات مغايرة تماماً ينطوي على إسقاط لمعايير منتجة في بيئات مختلفة، دون اعتبار كافٍ للخصوصية التاريخية والأمنية لكل دولة. ومن هذا المنطلق، فإن تباعد السياسة الأمريكية الفعلية عن الخطاب البحثي الداعي للإصلاح لا يُعدّ في المقام الأول كإخفاق أخلاقي بقدر ما هو قراءة براغماتية لتكاليف الضغط مقارنة بمخاطر زعزعة الاستقرار.

وقد بلغ هذا التباعد ذروته خلال مرحلة الحراك الشعبي الجزائري في 2019 حيث دفعت مراكز الفكر إلى توظيف هذه اللحظة الانتقالية كرافعة لتعميق الإصلاح، في حين فضلت إدارة ترامب الحياد الحذر ورصدت الأحداث دون توظيفها كورقة ضغط، وهذا ما أشارت إليه دراسة الباحثة دالية غانم المصنفة لنهج النظام الجزائري في "التغيير الذي يحول دون التغيير" إلى أن هذا التوازن الهش يفرض على الشركاء الغربيين الاختيار بين مطالبة حقيقية بالإصلاح ومواصلة الشراكة الأمنية، وهو اختيار أثرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة أن تحسمه بشكل دائم لصالح الأخير.¹

ب. قضية الصحراء الغربية

1 Dalia Ghanem, "Limiting Change Through Change: The Key to the Algerian Regime's Longevity," *Carnegie Endowment for International Peace*, 2019, (accessed May 5, 2026) <https://carnegieendowment.org/>

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

ولعلها أحد أبرز مساحات التباعد التي يمكن قياسها بدقة، فعلى صعيد مراكز الفكر لاسيما بروكينغز و CFR ، لم تتبنى موقفا يدعو إلى مثل هذا الاعتراف الأحادي، حيث كانت أدبياتها في مجملها تولي أهمية لمراعاة التوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية، وتشير بشكل ضمني إلى أن أي انحياز أمريكي صريح في هذا النزاع سيكلف واشنطن علاقتها مع الجزائر بثمن استراتيجي غير محسوب.¹

وقد أكد تقرير مكتب الأبحاث في الكونغرس الصادر فور إعلان القرار أن هذا التحول ينطوي على تداعيات قد تؤثر على العلاقات مع الجزائر باعتبارها الطرف الإقليمي المنافس للمغرب، وعلى مستقبل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة "المينورسو". وهذه الإشارة لمركز الكونغرس البحثي إنما يدل على أن القرار جاء في تعارض مع مقتضيات التوازن الاستراتيجي الإقليمي التي طالما نوه إليها المجتمع التحليلي الأمريكي.²

إضافة إلى أن قرار الاعتراف بين عن ما يسميه الباحثون في نظرية صنع القرار "تدخل الأجندة الرئاسية المتداخلة"، حيث لم تكن قضية الصحراء الغربية أولوية بالنسبة للإدارة الأمريكية، لكن إدارة ترامب جعلتها أداة في خدمة هدف أشمل وهو استئناف مشاورات التطبيع العربي-الصهيوني.

ج. محور العلاقات الجزائرية مع روسيا والصين:

لقد أشرنا سابقا إلى تقارير CSIS ومجلس العلاقات الخارجية التي اهتمت خصوصا بعد 2022 لمسألة التمرکز الروسي والصيني في القارة الإفريقية، ولجأت إلى التنبيه من التداعيات الاستراتيجية لتعمق الشراكة الجزائرية مع هذين الفاعلين في المجال الدفاعي. غير أن الموقف البحثي لهذه المراكز -وإن أبدى بعض التحفظات من التعمق الجزائري في الشراكة الدفاعية مع موسكو وبكين- لم يتبن خطابا يطالب بفرض شروط ضاغطة على الجزائر أو تحميلها تكاليف على علاقاتها مع المنافسين الاستراتيجيين، حيث أقرت أدبيات CSIS بأن مطالبة واشنطن

1 Steven A. Cook, "North Africa in Transition: U.S. Policy and Regional Stability", *Council on Foreign Relations* مرجع سابق.

2 Congressional Research Service, "Morocco: Recognition of Sovereignty over the Western Sahara", مرجع سابق.

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين الخطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

بالاصطفاف الكامل ستكلف أكثر مما تفيد، وأن الجزائر تقوم في سياستها الخارجية على توظيف سياسة عدم الانحياز بتجنب الاصطفاف مع أي قوى وكهامش للمناورة.

في المقابل، على صعيد الممارسة الرسمية، اتسمت الإدارات الأمريكية في مجملها بقبول ضمني لهذا الواقع، فقد واصلت واشنطن التعاون الأمني مع الجزائر رغم علمها التام بعمق الشراكة الجزائرية الروسية في المجال الدفاعي ولم تترجم تحفظاتها المعلنة إلى ضغوط سياسية. لكن يمكن ملاحظة بعض الاختلاف في هذه بين الإدارات، حيث سعت إدارة بايدن -في سياق الحرب الأوكرانية- إلى تقوية الانخراط مع الجزائر لجذبها أكثر نحو الموقف الغربي، في حين فضلت إدارة ترامب الثانية قبول الشراكة الجزائرية متعددة الأطراف ضمن مقاربة صفقاتية تولي أهمية للتعاون في الملفات الاقتصادية والأمنية على الاعتبارات السياسية.

د. محور الإصلاح الاقتصادي والتوقعات الطاقوية:

يتجلى كذلك بعد آخر للتباعد في طريقة تناول ملف الطاقة، ولا سيما ما يخص التوقعات الطاقوية الجزائرية وشروط الإصلاح الاقتصادي، فمعهد بروكينغز، بما أنتجه من دراسات عديدة حول الاقتصاد الجزائري، خلصت إلى أن القدرة الجزائرية على التحول إلى بديل موثوق للغاز الروسي تظل مشروطة بإصلاح اقتصادي جذري يمس سياسات الدعم الطاقوي ومنظومة حوافز الاستثمار وبيئة الأعمال. وقد رصد تقرير بروكينغز أن صادرات الجزائر من غير المحروقات لا تتجاوز 2% من إجماليها، وأن الطلب الداخلي المتصاعد يقيد هامش التصدير.¹

لكن ما يظهر من توجه إدارة ترامب الثانية -بما أبدته شركتا شيفرون وإكسون موبيل من اهتمام بالسوق الطاقوية الجزائرية ومذكرات التفاهم الموقعة مع سوناطراك- تكشف عن أن الإدارة الأمريكية انخرطت في الانتهاز التجاري للفرصة الطاقوية الجزائرية دون ربطها بمسألة الإصلاح الاقتصادي التي طالما أوصت بها تحليلات بروكينغز. وبعبارة أدق، أن مراكز الفكر تقدم الانخراط الطاقوي باعتباره فرصة لدفع الجزائر نحو الإصلاح الاقتصادي الذي يوائم الولايات المتحدة، في حين جاءت التوجهات الأمريكية العملية منفصلة عن هذا الشرط، حيث فضلت التعاقد التجاري المربح على توظيفها كورقة ضغط مقابل الشراكة.

1 Tim Boersma, Marie Vandendriessche, and Andrew Leber, "Shale Gas in Algeria: No Quick Fix, مرجع سابق.

الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين خطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر

كمحصلة لهذا المبحث، يتبين لنا أن العلاقة بين خطاب مراكز الفكر والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر لا تسير دائماً في اتجاه واحد ولا تخضع لنمط أو منطق ثابت، فهي تتوافق في بعض المجالات حينما تكون هناك مصلحة أمريكية مباشرة مثل الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب والطاقة، وتتباين في أخرى حين يتعلق الأمر بملفات تستدعي تكلفة سياسية للمصالح الأمريكية كقضايا الإصلاح السياسي والتقارب الجزائري مع القوى المنافسة، هنا اعتمدت الإدارات الأمريكية مقاربة براغماتية وتركت خطاب مراكز الفكر دون ترجمته لتوجهات فعلية.

لكن الصورة تبقى منقوصة إذا لم نأخذ بعين الاعتبار طبيعة إدارة كل رئيس أمريكي، فدرجة التقاطع أو التباين مع خطاب مراكز الفكر لم تكن ثابتة عبر الإدارات الثلاث، حيث كانت إدارة أوباما منفتحة أكثر على تحليلات مراكز الفكر المتعلقة بالحوكمة والإصلاح، بينما انصرفت إدارة ترامب الأولى والحالية إلى منطق الصفقة التي تمخض عنها قرارات كانحيازه للاحتلال المغربي في قضية الصحراء الغربية التي جاءت في تعارض صريح مع ما أنتجته مراكز الفكر محل الدراسة من تحفظات. وأما إدارة بايدن فسعت إلى توظيف الانخراط مع الجزائر في إطار المنافسة الكبرى مع روسيا والصين، وهو ما يتقاطع بشكل جزئي مع توصيات المراكز دون أن يطابقها.

خاتمة

لقد أفضت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج الأساسية الآتية:

أولاً: أن مراكز الفكر الأمريكية لا تمثل كتلة متجانسة من حيث المرجعيات الفكرية أو طبيعة المقاربات التحليلية التي تعتمدها، إذ تختلف تبعاً لمنطلقاتها الإيديولوجية وشبكات تمويلها وعلاقاتها بمؤسسات الدولة والنخب السياسية والاقتصادية، ونجد هذا في معهد بروكينغز الذي ينتهج في أبحاثه مقاربة يستحضر فيها أبعاد الحوكمة والاقتصاد السياسي والديمقراطية، بينما تميل أدبيات **CSIS** نحو الأمن الاستراتيجي والتوازنات العسكرية الإقليمية، فيما يجمع **مجلس العلاقات الخارجية** بين التيارين في حدة التنافس بين رؤية الأمم المتحدة الليبرالية والواقعية الجديدة داخلها. إلا أن هذا التباين لم يمنع وجود قدر من التوافق في نظرتها العامة إلى الدور الإقليمي الذي تلعبه الجزائر في شمال إفريقيا والساحل إلى جانب دورها الأمني والاستخباراتي ومكافحة الإرهاب.

ثانياً: أن صورة الجزائر داخل سرديات مراكز الفكر الأمريكية ارتبطت بدرجة كبيرة بالتحولات الإقليمية والدولية التي عرفت المنطقة خلال فترة الدراسة. ففي أعقاب أحداث ما سمي بالربيع العربي، ركزت معظم التحليلات الأمريكية على قدرة الدولة الجزائرية على تجنب الوقوع في سيناريوهات الانهيار الذي شهدته بعض دول الجوار، ثم برزت الجزائر بعدها داخل الأدبيات الأمريكية محل الدراسة كشريك أمني في مواجهة التهديدات الإرهابية في الساحل، خاصة بعد تمدد الجماعات المسلحة في مالي وليبيا، أما بعد الحرب الروسية الأوكرانية، فقد تصاعد الاهتمام الأمريكي بالجزائر من زاوية طاغوية مرتبطة بإمكانية مساهمتها في تقليص الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي.

ثالثاً: أن المنشورات البالغ عددها 109 منشور المرصودة عبر مراكز الفكر الثلاث تبين أن الانتاج البحثي حول الجزائر لم يكن يسير وفق نمط متصاعد أو متناقص، وإنما تشكل عبر موجات متفاوتة ارتبطت غالباً بالأزمات مثل هجوم إن أميناس 2013 والحراك الشعبي في 2019 أو أي تطورات مست المصالح الأمريكية في المنطقة، أي أن حضور الجزائر داخل خطاب مراكز الفكر الأمريكية كان يزداد كلما ارتبطت بتحديات تمس الأمن الإقليمي أو الطاقة أو التنافس

الجيوسياسي، ثم يتراجع مع تراجع تلك الاعتبارات. واستنتجنا منه أن الجزائر لا تحظى باهتمام أمريكي مستمر كحالة قائمة بذاتها، بقدر ما تُستحضر داخل الخطاب الأمريكي عند الضرورة.

رابعا: أن القضايا المرتبطة بالإصلاح السياسي والحوكمة والتحول الديمقراطي بقيت حاضرة داخل خطاب عدد من مراكز الفكر، ولكن حضورها داخل الممارسة الفعلية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بقيت محدودة وانتقائية، حيث لم تتحول هذه الملفات إلى أولوية استراتيجية تضاوي الاعتبارات الأمنية والطاقوية. وقد بين لنا ذلك طبيعة المقاربة الأمريكية البراغماتية تجاه الجزائر، حيث ظلت حسابات الاستقرار والأمن الإقليمي تتقدم غالبا على الضغوط المرتبطة بالإصلاحات الداخلية.

خامسا: أن العلاقة بين مراكز الفكر وصنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر لا يمكن أن نفسرها بمنطق التأثير المباشر أو الحتمي، حيث لم تظهر مؤشرات واضحة تسمح بالقول إن التوجهات الأمريكية تجاه الجزائر كانت نتيجة مباشرة لتوصيات هذه المراكز أو ترجمة لها. وعليه، تبيّن أن دور مراكز الفكر يكمن فقط في المساهمة في تأطير النقاشات السياسية وإنتاج الأطر التفسيرية التي تُفهم من خلالها الجزائر داخل البيئة السياسية الأمريكية، أكثر من كونها تتحكم بصورة مباشرة في القرار الرسمي، وهو ما يتوافق مع الأطروحات النظرية لـ **ديان ستون** و **دونالد أبلسون** التي تنظر إلى مراكز الفكر كلاعب يشارك في تشكيل المناخ الفكري المحيط بصنع القرار دون أن يحتكره أو يوجهه بشكل مطلق.

وبناء على هذه النقاط الخمس، يمكن القول أن فرضية الدراسة المطروحة صحيحة وقد تحققت بدرجة معتبرة، حيث ثبت وجود تقاطع نسبي وانتقائي بين سرديات مراكز الفكر الأمريكية وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر، خاصة في المجالات الأمنية والطاقوية ومقتضيات الاستقرار الإقليمي، في حين ظهر أن هذا التقاطع أضعف وأكثر محدودية في المسائل المرتبطة بالحوكمة والإصلاحات السياسية والاقتصادية الداخلية، وهو ما يؤكد أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بقيت مرهونة أساسا باعتبارات المصلحة الاستراتيجية، لكن مع استفادة متفاوتة من الخطاب الذي تنتجه مراكز الفكر دون خضوع كامل له.

قائمة المراجع

* الكتب:

- العربية:

1. حتي، ناصف يوسف. "النظرية في العلاقات الدولية". بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
2. سليم، محمد السيد. "تحليل السياسة الخارجية". القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1989.
3. مقلد، إسماعيل صبري. "العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات". ط4. الكويت: منشورات دار السلاسل، 1985.
4. ميرشايمر، جون وستيفن والت. "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية". ترجمة حسان البستاني. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.
5. النعيمي، أحمد نوري. "السياسة الخارجية". عمان: دار وهران للنشر والتوزيع، 2009.

- الأجنبية:

6. Abelson, Donald E. ***Do Think Tanks Matter? Assessing the Impact of Public Policy Institutes***. Montreal: McGill-Queen's University Press, 2002.
7. Abelson, Donald E. ***The Business of Ideas: The Think Tank Industry in the USA***. London: Routledge, 2009.
8. Allison, Graham T., and Philip Zelikow. ***Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis***. 2nd ed. New York: Longman, 1999.
9. Cordesman, Anthony H. ***Al Qaeda, the Islamic State, and the Global Jihadist Movement: What Everyone Needs to Know***. Oxford: Oxford University Press, 2015.

10. Destler, I. M. ***American Trade Politics***. 4th ed. Washington, DC: Institute for International Economics, 2005.
11. Farrell, R. Barry, ed. ***Approaches to Comparative and International Politics***. Evanston: Northwestern University Press, 1966.
12. Grose, Peter. ***Continuing the Inquiry: The Council on Foreign Relations from 1921 to 1996***. New York: Council on Foreign Relations Press, 1996.
13. Holsti, K. J. ***International Politics: A Framework for Analysis***. 4th ed. Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1983.
14. McCormick, James M. ***American Foreign Policy and Process***. 6th ed. Boston: Cengage Learning, 2017.
15. McGann, James G. ***Think Tanks and Policy Advice in the United States: Academics, Advisors and Advocates***. New York: Routledge, 2007.
16. Medvetz, Thomas. ***Think Tanks in America***. Chicago: University of Chicago Press, 2012.
17. Rich, Andrew. ***Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise***. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
18. Smith, James A. ***The Idea Brokers: Think Tanks and the Rise of the New Policy Elite***. New York: Free Press, 1991.
19. Stone, Diane. ***Capturing the Political Imagination: Think Tanks and the Policy Process***. London: Routledge, 1996.

20. De Tocqueville, Alexis . **Democracy in America**. Vol. 2. New York: Harper & Row, 1969.
21. Wertheim, Stephen. **Tomorrow the World: The Birth of U.S. Global Diplomacy**. Cambridge: Belknap Press, 2020.

* الرسائل الجامعية والدراسات العلمية:

1. بكاكرة، نبيل. "دور مراكز الفكر (Think Tanks) في استشراف السياسات الأمنية: مراكز الفكر الألمانية أنموذجاً". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2024.
2. بولكاحل، إبراهيم. "تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة". رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008-2009.
3. بوسنية، سعاد. "دور مراكز الفكر الإستراتيجي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية: الحرب على العراق نموذجاً". مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، 2013.
4. بوشكريط، فهيمة. "دور مراكز الفكر في رسم السياسة الخارجية الأمريكية". مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014-2015.
5. رضواني، فيصل. "التحولات في منطقة الساحل بعد أحداث الربيع العربي وأثرها في السياسات الأمنية في جنوب وشمال المتوسط". مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 4 (ديسمبر 2020).
6. رقولي، كريم. "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: مدخل نظري". مجلة العلوم السياسية، 2017.
7. ساحلي، مبروك. "دور مراكز الأبحاث في رسم السياسة العامة: دراسة حالة العالم العربي". مجلة البحوث والدراسات، العدد 23 (2017).

8. شليب، محمد. "السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1979-1994)". رسالة دكتوراه دولة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006.
9. عبد العاطي، بدر. "أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول: دراسة حالة اليابان وإسرائيل". مجلة السياسة الدولية، العدد 153 (يوليو 2003).
10. عروس، سارة نجمة. "دور مراكز الفكر والرأي في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية". مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014-2015.
11. فتاح، أوميد رفيق. "مراكز الفكر وتأثيراتها في صنع السياسة العامة في إقليم كردستان: دراسة نقدية". مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 2، العدد 3، السليمانية (آب 2016).
12. محمد، حمدان فراس. "العقلانية في أطروحات ما بعد الحداثة وأثرها في الفكر السياسي الغربي المعاصر". رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العراق، 2021.
متاح على: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/6435>
13. مزهر خلف، حسين. "مراكز البحث والتفكير الأمريكية ودورها في صنع القرار السياسي الخارجي: بروكينغز و كارنيغي أنموذجاً". قضايا سياسية، العدد 79 (2024). متاح على: <https://pissue.iq/index.php/pissue/article/view/591>
14. نامق، بسمة خليل. "مؤسسات مخازن التفكير وصناعة السياسة الخارجية". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (2012).
15. Abelson, Donald E. "Old World, New World: The Evolution and Influence of Foreign Affairs Think Tanks." [Full publication details not provided in source document], p. 142.
16. Abelson, Donald E. "Think Tanks and U.S. Foreign Policy: An Historical Perspective." *U.S. Foreign Policy Agenda* 7, no. 3 (November 2002): 10.

17. Barros, Amon, and Scott Taylor. **"Think Tanks, Business and Civil Society: The Ethics of Promoting Pro-corporate Ideologies."** *Journal of Business Ethics* (2018): 510–517.
18. Chasdi, Richard J. **"Terrorist Group Dynamics Through the Lens of the Tigantourine (In Amenas) Assault in Algeria."** *Stability: International Journal of Security and Development* 2, no. 2 (2013): 1–2.
19. Deudney, Daniel, and G. John Ikenberry. **"Liberal Internationalism: Core Tenets."** *IIGG Working Paper*, no. 11 (2012): 3–4.
20. Ewaida, Shadi Samir. **"The Role of Unofficial American Think Tanks in Shaping the Strategy for Controlling the Trajectory of the International System."** *Journal of Political Science and International Relations* 8, no. 3 (2025): 172.
21. Friedrichs, Gordon M., and Jordan Tama. **"Polarization and US Foreign Policy: Key Debates and New Findings."** *International Politics* 59 (2022): 768–772.
22. Lebovich, Andrew. **"The Local Face of Jihadism in Northern Mali."** *CTC Sentinel* 6, no. 6 (June 2013): 4–7.
23. Medvetz, Thomas. **"US Think Tanks in the Field of State Power."** *Actes de la recherche en sciences sociales* 200, no. 5 (2013): 48.
24. Rosenau, James N. **"Pre-theories and Theories of Foreign Policy."** In *Approaches to Comparative and International Politics*,

edited by R. Barry Farrell. Evanston: Northwestern University Press, 1966, p. 98.

25. Sklar, David. **"The Council on Foreign Relations and the Origins of Containment."** *Journal of Cold War Studies* 12, no. 3 (2010): 45.
26. Steelman, Aaron. **"Book Review: Do Think Tanks Matter?"** *Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly* 89, no. 2 (2003): 165.
27. Steinbock, Dan. **"The Council on Foreign Relations and the Realist Paradigm."** *International Studies Perspectives* 9, no. 4 (2008): 403.
28. Stone, Diane. **"Global Public Policy, Transnational Policy Communities and their Networks."** *Policy Studies Journal* 36, no. 1 (2008): 19–21.
29. Weaver, R. Kent. **"The Changing World of Think Tanks."** *PS: Political Science and Politics* 22, no. 3 (September 1989): 564.
30. Zhao, Rongying, Mingkun Wei, and Wei Quan. **"Evolution of Think Tanks Studies in View of a Scientometrics Perspective."** *Knowledge Organization* 44, no. 5 (2017): 341.
31. Zoubir, Yahia H. **"Algeria After the Arab Spring"**. *Foreign Affairs*, February 9, 2016.
32. Zoubir, Yahia H. **"Algeria's Hirak: A New Era of Protest Politics"**. *The Journal of North African Studies* 25, no. 6 (2020): 4.

* الوثائق الرسمية:

1. Arieff, Alexis. "Algeria: In Focus." In Focus IF11116, Version 13. Washington, D.C.: Congressional Research Service, December 19, 2019. <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF1111>
2. Biden, Joseph R., Jr. "Interim National Security Strategic Guidance." The White House, March 2021.
3. Blanchard, Lauren Ploch, and Christopher M. Blanchard. "Trans-Sahara Counterterrorism Partnership." Congressional Research Service Report RS22323. June 2011. <https://fas.org/sgp/crs/row/RS22323.pdf>
4. Congressional Research Service. "Morocco: Recognition of Sovereignty over the Western Sahara." CRS Insight IN11555. Washington, D.C.: Congressional Research Service, December 2020. https://www.congress.gov/crs_external_products/IN/PDF/IN11555/IN11555.2.pdf
5. Congressional Research Service. "The Summit for Democracy: Background and Implications." IF12022. Washington D.C.: CRS, December 2021.
6. United Nations. *Charter of the United Nations*, Article 51. San Francisco, 1945.
7. United Nations General Assembly. Resolution ES-11/1. March 2, 2022.

8. United Nations. "General Assembly Adopts Resolution Demanding Russian Federation Immediately End Illegal Use of Force in Ukraine, Withdrawal of All Military Forces." GA/12407. March 2, 2022.
9. United States. *Iran Sanctions Act of 2010*. Public Law 111-195. 124 Stat. 1312. 2010. <https://www.congress.gov/bill/111th-congress/house-bill/2194>
10. U.S. Africa Command. "2012 Posture Statement." March 2012. <https://www.africom.mil/what-we-do/our-strategy>
11. U.S. Africa Command. "Posture Statement Before the Senate Armed Services Committee." March 2019. https://www.armed-services.senate.gov/imo/media/doc/Waldhauser_03-07-19.pdf
12. U.S. Department of State. "2015 Country Reports on Human Rights Practices – Algeria." April 2016. <https://www.state.gov/reports/2015-country-reports-on-human-rights-practices/>
13. U.S. Department of State. "Secretary Blinken's Call with Algerian Foreign Minister Ramtane Lamamra." Press Readout. Washington, D.C., March 30, 2022. <https://www.state.gov/secretary-blinkens-call-with-algerian-foreign-minister-ramtane-lamamra/>
14. U.S. Department of State. "Secretary Kerry's Visit to Algeria." Press Statement. April 3, 2014.

<https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2014/04/224085.htm>

15. The White House. *National Security Strategy*. Washington, DC, February 2015.
https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy_2.pdf
16. The White House. *National Security Strategy of the United States of America*. Washington, D.C.: The White House, December 2017.
<https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf>
17. The White House. *National Security Strategy*. Washington D.C.: The White House, October 2022.
18. The White House. "Presidential Proclamation on Recognizing Moroccan Sovereignty over the Western Sahara." December 10, 2020. <https://trumpwhitehouse.archives.gov/presidential-actions/proclamation-recognizing-moroccan-sovereignty-western-sahara/>
19. The White House. "Summit for Democracy: Summary of Proceedings." December 9–10, 2021.
<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/12/23/summit-for-democracy-summary-of-proceedings>

* المصادر الإلكترونية:

1. خليل، جهاد. "الربيع العربي في الشرق الأوسط: تداعياته الإقليمية والدولية". الحوار المتمدن، 28 يوليو 2012. تاريخ الاطلاع: 18 مارس 2026.
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=855093>
2. المركز العربي للبحوث والدراسات. "ما بين سندان المؤسسية ومطرقة الفردانية: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب". 6 مايو 2018. تاريخ الإطلاع 23 مارس 2026
<http://www.acrseg.org/40724>
3. موقع المسار للدراسات. "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية: عرض كتاب ميرشايمر وولت". 29 ديسمبر 2023. تاريخ الاطلاع 25 مارس
[/https://almasarstudies.com/israellobby](https://almasarstudies.com/israellobby)
4. Abouzzohour, Yasmina. "Breaking the Impasse on Algeria's Political and Economic Crises." Brookings Institution, June 10, 2021. <https://www.brookings.edu/articles/breaking-the-impasse-on-algerias-political-and-economic-crises/>
5. Abouzzohour, Yasmina, and Nejla Ben Mimoune. "Algeria Must Prioritize Economic Change Amidst COVID-19 and Political Crisis." Brookings Institution, December 2, 2020.
<https://www.brookings.edu/articles/algeria-must-prioritize-economic-change-amidst-covid-19-and-political-crisis/>
6. Abrams, Elliott. "Is Algeria the Next Crisis?" Council on Foreign Relations, May 22, 2013. <https://www.cfr.org/blog/algeria-next-crisis>
7. Alterman, Jon B. "Middle East Notes and Comment: A Dangerous Analogy." Center for Strategic and International Studies,

- September 11, 2015. <https://www.csis.org/analysis/middle-east-notes-and-comment-dangerous-analogy>
8. American Enterprise Institute, "About AEI," accessed March 9, 2026, <https://www.aei.org/about/>
 9. Bloomberg / Rigzone. "Algeria Nears Gas Development Deal with ExxonMobil, Chevron." August 18, 2025. https://www.rigzone.com/news/wire/algeria_nears_gas_development_deal_with_exxonmobil_chevron-18-aug-2025-181496-article/
 10. Boersma, Tim, Marie Vandendriessche, and Andrew Leber. "Algeria Field Report: Developing Shale Gas in North Africa." Brookings Institution, July 29, 2016. <https://www.brookings.edu/articles/algeria-field-report-developing-shale-gas-in-north-africa/>
 11. Brookings Institution. "About the Foreign Policy Program." (Accessed March 25, 2026). <https://www.brookings.edu/programs/foreign-policy/about/>
 12. Brookings Institution. "About Us / Our History." (Accessed March 2026). <https://www.brookings.edu/about-us/our-history/>
 13. Brookings Institution. "Brookings Metro." (Accessed March 27, 2026). <https://www.brookings.edu/programs/brookings-metro/>
 14. Brookings Institution. "Center on Social Dynamics and Policy." (Accessed March 25, 2026).

- <https://www.brookings.edu/centers/center-on-social-dynamics-and-policy/>
15. Brookings Institution. "Economic Studies." (Accessed March 25, 2026). <https://www.brookings.edu/programs/economic-studies/>
 16. Brookings Institution. "Events." (Accessed March 13, 2026). <https://www.brookings.edu/events/>
 17. Brookings Institution. "Foreign Policy Program." (Accessed March 25, 2026). <https://www.brookings.edu/programs/foreign-policy/>
 18. Brookings Institution. "Global Economy and Development." (Accessed March 25, 2026). <https://www.brookings.edu/programs/global-economy-and-development/>
 19. Brookings Institution. "Governance Studies." (Accessed March 27, 2026). <https://www.brookings.edu/programs/governance-studies/>
 20. Brookings Institution. "Research Programs." (Accessed March 25, 2026). <https://www.brookings.edu/research-programs/>
 21. "Brain Trust." **Encyclopedia Britannica**. (Accessed February 2026). <https://www.britannica.com/topic/Brain-Trust>
 22. Cahill, Ben. "Europe's Options for Reducing Natural Gas Imports from Russia." Center for Strategic and International

- Studies, March 2022. <https://www.csis.org/analysis/europes-options-reducing-natural-gas-imports-russia>
23. Carnegie Endowment for International Peace. "About." Accessed March 1, 2026. <https://carnegieendowment.org/about>
24. Carnegie Endowment for International Peace, About Carnegie Endowment for International Peace, accessed March 1, 2026, <https://carnegieendowment.org/about/>
25. Carnegie Middle East Center. "About." Accessed March 10, 2026. <https://www.carnegie-mec.org/about>
26. Cato Institute, **"About Cato"**, accessed March 9, 2026, <https://www.cato.org/about>
27. Center for American Progress. "About Us." Accessed March 7, 2026. <https://www.americanprogress.org/about-us/>
28. Center for Strategic and International Studies. "About CSIS." Accessed March 29, 2026. <https://www.csis.org/about>
29. Center for Strategic and International Studies. "Africa Program." Accessed April 2, 2026. <https://www.csis.org/programs/africa-program>
30. Center for Strategic and International Studies. "Algeria Amidst North Africa's Transformation." Event Report, January 13, 2012. <https://www.csis.org/events/algeria-amidst-north-africas-transformation>
31. Center for Strategic and International Studies. "Energy Security and Climate Change Program." Accessed March 29,

2026. <https://www.csis.org/programs/energy-security-and-climate-change-program>
- 32.** Center for Strategic and International Studies. "Europe, Beyond Its Southern Border." December 4, 2024.
<https://www.csis.org/analysis/europe-beyond-its-southern-border>
- 33.** Center for Strategic and International Studies.
"International Security Program." Accessed March 29, 2026.
<https://www.csis.org/programs/former-programs/international-security-program>
- 34.** Center for Strategic and International Studies. "Middle East Program." Accessed March 29, 2026.
<https://www.csis.org/programs/middle-east-program>
- 35.** Center for Strategic and International Studies. "North Africa." Accessed March 29, 2026.
<https://www.csis.org/regions/africa/north-africa>
- 36.** Center for Strategic and International Studies. "Past Task Forces, Warfare, Irregular Threats, and Terrorism Program Archives." Accessed April 2, 2026.
<https://www.csis.org/programs/former-programs/warfare-irregular-threats-and-terrorism-program-archives/past-task-forces>
- 37.** Center for Strategic and International Studies. "Sahel Transatlantic Dialogues: Opening Remarks." October 16, 2023.

<https://www.csis.org/analysis/sahel-transatlantic-dialogues-opening-remarks>

38. Center for Strategic and International Studies. "Security in the Maghreb: Identifying Threats, Assessing Strategies, and Defining Success." Event Report, December 4, 2017.

<https://www.csis.org/events/security-maghreb-identifying-threats-assessing-strategies-and-defining-success>

39. Chatham House, "Chatham House Rule," accessed March 13, 2026, <https://www.chathamhouse.org/about-us/chatham-house-rule>

40. Cohen, Eliot A. "What Biden's Foreign Policy Gets Right and Wrong." *The Atlantic*, November 2021.

<https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2021/11/biden-foreign-policy-review/620571/>

41. Cook, Steven A. "How the French Debacle in Algeria Shaped the Rise of Marine Le Pen—and What America Can Learn From It." Council on Foreign Relations, May 1, 2017.

<https://www.cfr.org/articles/how-french-debacle-algeria-shaped-rise-marine-le-pen-and-what-america-can-learn-it>

42. Cook, Steven A. "Weekend Reading: Egypt's State of Idiocy, Darth Mediene, and Libya's Tribes." Council on Foreign Relations, November 6, 2015.

<https://www.cfr.org/articles/weekend-reading-egypts-state-idiocy-darth-mediene-and-libyas-tribes>

43. Cook, Steven A. "Weekend Reading: Iraq's Marshes, Lebanon's Elites, and Algeria's Islamists." Council on Foreign

- Relations, May 5, 2017. <https://www.cfr.org/articles/weekend-reading-iraqs-marshes-lebanons-elites-lebanons-elites-and-algerias-islamists>
44. Cordesman, Anthony H. "Is There an Obama Doctrine?" Center for Strategic and International Studies, March 10, 2016. <https://www.csis.org/analysis/there-obama-doctrine>
45. Cordesman, Anthony H. "The Common Lessons of Benghazi, Algeria, Mali, Tunisia, Egypt, Syria, Iraq, Yemen, Afghanistan, Pakistan, and the Arab Spring." Center for Strategic and International Studies, February 2013. <https://www.csis.org/analysis/common-lessons-benghazi-algeria-mali-tunisia-egypt-syria-iraq-yemen-afghanistan-pakistan>
46. Cordesman, Anthony H., and Aram Nerguizian. "The North African Military Balance." Center for Strategic and International Studies. <https://www.csis.org/analysis/north-african-military-balance>
47. Council on Foreign Relations. "A New U.S. Grand Strategy: The Case for Liberal Internationalism." May 7, 2024. <https://www.cfr.org/podcasts/presidents-inbox/new-us-grand-strategy-case-liberal-internationalism-g-john-ikenberry>
48. Council on Foreign Relations. "About CFR." Accessed April 3, 2026. <https://www.cfr.org/about>

49. Council on Foreign Relations. "Africa Program." Accessed April 5, 2026. <https://www.cfr.org/programs/africa-program>
50. Council on Foreign Relations. "Algeria's Hirak and Regional Implications." CFR Expert Brief, 2019.
<https://www.cfr.org/expert-brief/algerias-hirak-and-regional-implications>
51. Council on Foreign Relations. "Asia Program." Accessed April 5, 2026. <https://www.cfr.org/programs/asia-program>
52. Council on Foreign Relations. "Celebrating a Century." Accessed March 10, 2026. <https://www.cfr.org/celebrating-a-century/>
53. Council on Foreign Relations. "Council Special Report Launch: America Revived-A Grand Strategy of Resolute Global Leadership." Accessed April 5, 2026.
<https://www.cfr.org/event/council-special-report-launch-america-revived-grand-strategy-resolute-global-leadership>
54. Council on Foreign Relations. "International Institutions and Global Governance Program." Accessed March 20, 2026.
<https://www.cfr.org/programs/international-institutions-and-global-governance-program>
55. Council on Foreign Relations. "Middle East Program." Accessed April 5, 2026. <https://www.cfr.org/programs/middle-east-program>

56. Council on Foreign Relations. "National Security and Defense Program." Accessed April 5, 2026.
<https://www.cfr.org/programs/national-security-and-defense-program>
57. Council on Foreign Relations. "U.S. Foreign Policy Program." Accessed April 5, 2026. <https://www.cfr.org/programs/us-foreign-policy-program>
58. DefenseScoop. "US, Algeria Sign 'First-of-Its-Kind' Agreement to Expand Military Cooperation." January 29, 2025.
<https://defensescoop.com/2025/01/29/us-algeria-defense-cooperation-mou-agreement-to-expand-military-cooperation/>
59. Dempster, Helen, and Catarina Afonso dos Santos. "The 'Triple Threat' Facing Think Tanks." Center for Global Development, March 10, 2026.
<https://www.cgdev.org/blog/triple-threat-facing-think-tanks>
60. Devermont, Judd, and Colin Thomas-Jensen. "U.S. Policy Toward Africa." Center for Strategic and International Studies, Africa Program, February 9, 2021.
<https://www.csis.org/programs/africa-program/archives/us-policy-toward-africa>
61. Dews, Fred. "Brookings's Analysis and Recommendations on the Great Depression of the 1930s." Brookings Institution, October 24, 2016.

<https://www.brookings.edu/articles/brookings-great-depression/>

62. Dews, Fred. "Profiles of Brookings's Leaders Since 1927." Brookings Institution, November 6, 2017.

<https://www.brookings.edu/articles/profiles-of-brookings-leaders-since-1927/>

63. Dizolele, Mvemba Phezo. "CSIS Sahel Transatlantic Dialogues." Center for Strategic and International Studies, 2023.

<https://www.csis.org/analysis/sahel-transatlantic-dialogues-opening-remarks>

64. Dueck, Colin. "Biden's First Year: Obama-Style Foreign Policy With Some Trump-Era Tweaks." The Heritage Foundation, January 12, 2022.

<https://www.heritage.org/global-politics/commentary/bidens-first-year-obama-style-foreign-policy-some-trump-era>

65. Fabian Society. "Our History." Accessed March 5, 2026.

<https://fabians.org.uk/about-us/our-history/>

66. Financial Afrik. "Shale Gas: Algeria Ready to Seal an XXL Energy Pact with Exxon and Chevron." August 15, 2025.

<https://www.financialafrik.com/en/2025/08/15/shale-gas-algeria-ready-to-seal-an-xxl-energy-pact-with-exxon-and-chevron/>

67. Ghanem, Dalia. "Limiting Change Through Change: The Key to the Algerian Regime's Longevity." Carnegie Endowment for

International Peace, May 8, 2018.

<https://carnegieendowment.org/research/2018/05/limiting-change-through-change-the-key-to-the-algerian-regimes-longevity/>

68. Hamilton Project. "About." Brookings Institution. (Accessed March 18, 2026). <https://www.hamiltonproject.org/about/>

69. Heritage Foundation. "About Heritage." (Accessed March 9, 2026). <https://www.heritage.org/about-heritage>

70. InfluenceWatch. "Center for Strategic and International Studies." (Accessed March 27, 2026). <https://www.influencewatch.org/non-profit/center-for-strategic-and-international-studies/>

71. Internet Encyclopedia of Philosophy. "Pragmatism." (Accessed March 9, 2026). <https://iep.utm.edu/pragmati/>

72. Kagan, Robert. "The Twilight of the Liberal World Order." Brookings Institution, January 24, 2017. <https://www.brookings.edu/articles/the-twilight-of-the-liberal-world-order/>

73. Lawrence, William. "U.S.-Algeria Relations: What's in Store?" Atlantic Council, April 2014. <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/us-algeria-relations-whats-in-store/>

74. Lipton, Eric, Brooke Williams, and Nicholas Confessore. "Foreign Powers Buy Influence at Think Tanks." *The New York*

Times, September 6, 2014.

<https://www.nytimes.com/2014/09/07/us/politics/foreign-powers-buy-influence-at-think-tanks.html>

75. Lizza, Ryan. "The Consequentialist: How the Arab Spring Remade Obama's Foreign Policy." *The New Yorker*, May 2, 2011. <https://www.newyorker.com/magazine/2011/05/02/the-consequentialist>
76. Malka, Haim. "Algeria's Protests after Bouteflika." Center for Strategic and International Studies, March 29, 2019. <https://www.csis.org/analysis/algerias-protests-after-bouteflika>
77. Malka, Haim. "Turbulence Ahead: The North African Maghreb in 2019." Center for Strategic and International Studies. <https://www.csis.org/analysis/turbulence-ahead-north-african-maghreb-2019>
78. Malka, Haim. "Why Algeria's Protests Are Different This Time." Center for Strategic and International Studies, March 8, 2019. <https://www.csis.org/analysis/why-algerias-protests-are-different-time>
79. Heritage Foundation, ***Mandate for Leadership: The Conservative Promise*** (Washington, DC: Heritage Foundation, 2023), accessed March 9, 2026, <https://www.heritage.org/conservatism/commentary/project-2025>
80. Morrison, J. Stephen. "The New Realism: An Uncomfortable Middle." Center for Strategic and International Studies.

<https://www.csis.org/analysis/new-realism-uncomfortable-middle>

81. Porter, Geoff D. "The Eradicateurs." *Foreign Policy*, January 18, 2013. <https://foreignpolicy.com/2013/01/18/the-eradicateurs/>
82. "Pragmatism: History of Pragmatism." *Encyclopaedia Britannica*. Accessed April 10, 2026. <https://www.britannica.com/topic/pragmatism-philosophy/History-of-pragmatism>
83. RAND Corporation. "About RAND." Accessed February 26, 2026. <https://www.rand.org/about.html>
84. Encyclopaedia Britannica, "Reagan Doctrine," accessed March 9, 2026, <https://www.britannica.com/topic/Reagan-Doctrine>
85. Riedel, Bruce. "Algeria and America: A Complicated Past, an Uncertain Future." Brookings Institution, April 25, 2019. <https://www.brookings.edu/articles/algeria-and-america-a-complicated-past-an-uncertain-future/>
86. Roberts, James M. "Executive Summary: If the Real Simón Bolívar Met Hugo Chávez, He'd See Red." The Heritage Foundation, August 20, 2007. <https://www.heritage.org/americas/report/executive-summary-if-the-real-simon-bolivar-met-hugochavez-hed-see-red>

87. Roberts, James M. "Hugo Chávez: A Threat to the United States." The Heritage Foundation, 2009.
<https://www.heritage.org/americas/report/hugo-chavez-threat>
88. Royal United Services Institute – RUSI. "Our Heritage." Accessed March 5, 2026. <https://www.rusi.org/about/our-heritage>
89. SRMG Think. "Algeria's Big Reset: Realigning Relations with the EU, US, and Russia." 2025.
<https://www.srmgthink.com/featured-insights/442/algerias-big-reset-realigning-relations-eu-us-and-russia>
90. Stockholm International Peace Research Institute. SIPRI Arms Transfers Database. Algeria country profile, 2018–2022 data. (Accessed April 20, 2026).
<https://www.sipri.org/databases/armstransfers>
91. United States Africa Command. "AFRICOM Commander Signs Memorandum of Understanding with Algerian Ministry of National Defense." January 23, 2025.
<https://www.africom.mil/article/35698/africom-commander-signs-memorandum-of-understanding-with-algerian-ministry-of-national-def>
92. Yabiladi. "Algeria Joins Israel in the African Lion 2025 Exercise." April 2025.
<https://en.yabiladi.com/articles/details/163623/algeria-joins-israel-african-lion.html>

قائمة الأشكال والجداول والخرائط

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
34	توزيع مراكز الفكر في العالم حسب الاقاليم لسنة 2015	(1)
39	أكثر خمس حكومات أجنبية تمويلاً لمراكز الفكر في الفترة (2023-2019)	(2)
43	القطاعات الحكومية الأمريكية الأكثر تمويلاً لمراكز الفكر (2019-2023)	(3)
46	مخطط يوضح المجالات الأربعة التي تنتمي إليها مراكز الفكر حسب ميدفيتز	(4)
93	نسب توزيع المنشورات حول الجزائر لمراكز الفكر الثلاث	(5)
94	التوزيع العددي للمنشورات البحثية لمراكز الفكر: بروكينغز، CFR، CSIS	(6)
95	تطور المنشورات البحثية للمراكز الثلاث حول الجزائر في الفترة (2025-2011)	(7)
96	أعمدة بيانية تعرض توزيع الإنتاج البحثي لكل مركز حول الجزائر في الفترة (2025-2011)	(8)

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	توزيع مراكز الفكر حسب المنطقة الجغرافية	(1)
35	الدول العشر الأولى من حيث عدد مراكز الفكر	(2)
36	ترتيب الولايات الأمريكية من حيث عدد مراكز الفكر	(3)
40	أكثر مراكز الفكر تمويلاً من طرف الحكومات الأجنبية (2019-2023)	(4)
42	ترتيب مراكز الفكر حسب تمويل الحكومة الأمريكية في الفترة (2019-2023)	(5)

قائمة الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
32	تعرض نسبة توزيع مراكز الفكر حسب الأقاليم لسنة 2020	(1)

فهرس المحتويات

المقدمة.....	1
الفصل الأول: مراكز الفكر وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية.....	12
المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي لمراكز الفكر.....	14
المطلب الأول: مفهوم مراكز الفكر.....	14
المطلب الثاني: نشأة وتطور مراكز الفكر.....	23
المطلب الثالث: تصنيفات مراكز الفكر.....	37
المبحث الثاني: صناعة السياسة الخارجية الأمريكية.....	47
المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية: المفهوم والمحددات.....	47
المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية.....	54
المطلب الثالث: آليات تأثير مراكز الفكر في السياسة الخارجية الأمريكية.....	59
الفصل الثاني: الجزائر في الأجندة البحثية لمراكز الفكر الأمريكية.....	67
المبحث الأول: البنية المؤسسية وأنماط الإنتاج المعرفي لعينة الدراسة.....	69
المطلب الأول: نموذج التفكير ومجال التخصص في معهد بروكينغز.....	69
المطلب الثاني: نموذج التفكير ومجال التخصص في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS).....	76
المطلب الثالث: نموذج التفكير ومجالات الاختصاص في مجلس العلاقات الخارجية (CFR).....	81
المبحث الثاني: تمثيلات صورة الجزائر لدى مراكز الفكر (بروكينغز، CSIS، CFR).....	87
المطلب الأول: التحولات الإقليمية بعد 2011 وانعكاسها على الاهتمام البحثي الأمريكي بالجزائر.....	87

المطلب الثاني: صورة الجزائر كفاعل أمني واستراتيجي عند CSIS و CFR.....	99
المطلب الثالث: التمثلات الاقتصادية للجزائر في أدبيات بروكينغز.....	113
الفصل الثالث: محاور التقاطع والتباين بين خطاب مراكز الفكر والتوجهات الأمريكية الفعلية نحو الجزائر.....	121
المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في الفترة 2011-2025.....	123
المطلب الأول: توجهات إدارة أوباما (2011-2016).....	123
المطلب الثاني: توجهات إدارة ترامب (2017-2020 / 2025).....	130
المطلب الثالث: توجهات إدارة بايدن (2021-2024).....	137
المبحث الثاني: محاور التقاطع والتباين بين خطاب مراكز الفكر والسياسة الخارجية الأمريكية.....	141
المطلب الأول: رصد حدود التقاطع بين خطاب مراكز الفكر والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر.....	141
المطلب الثاني: رصد حدود التباين بين خطاب مراكز الفكر والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر.....	147
خاتمة.....	152
قائمة المراجع.....	156
قائمة الأشكال والجداول والخرائط.....	179
فهرس المحتويات.....	182
الملخص.....	185

المـلـخـص

* الملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين السرديات الاستراتيجية التي تنتجها مراكز الفكر الأمريكية وبين توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2025، وذلك من منطلق اعتبار مراكز الفكر أحد أبرز الفاعلين غير الرسميين في النسق السياسي الأمريكي، نظراً لدورها في إنتاج المعرفة الاستراتيجية وتأطير النقاشات المتعلقة بالقضايا الدولية والأمنية.

وتسعى الدراسة إلى تحليل الكيفية التي بُنيت بها صورة الجزائر داخل الأدبيات الصادرة عن ثلاثة من أبرز مراكز الفكر الأمريكية، هي: معهد بروكينغز، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS، ومجلس العلاقات الخارجية CFR، مع مقارنة هذه التصورات بالممارسة الفعلية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر عبر ثلاث إدارات متعاقبة، أوباما وترامب وبايدن، وصولاً إلى العهدة الثانية لترامب.

وقد تباينت هذه المراكز في طريقة تناولها للملف الجزائري تبعاً لاختلاف مرجعياتها الفكرية، إذ ميل بروكينغز إلى معالجته من زاوية الحوكمة والاقتصاد السياسي، فيما ركّز CSIS على الأبعاد الأمنية والاستراتيجية، بينما جمع مجلس العلاقات الخارجية بين التيارين. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تقاطع نسبي وانتقائي بين السرديات التي تنتجها مراكز الفكر وبين السياسة الخارجية الأمريكية الرسمية تجاه الجزائر، يتكثف في الملفات المرتبطة بالأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب والطاقة واستقرار منطقة الساحل، في حين يضيّق ويتراجع في مسائل الإصلاح السياسي والحوكمة حيث اختارت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مقاربة براغماتية قوامها تغليب المصالح الاستراتيجية على الضغوط السياسية. ويؤكد هذا التقاطع الانتقائي أن دور مراكز الفكر يكمن في المساهمة في تشكيل المناخ الفكري المحيط بصنع القرار لا في احتكاره أو توجيهه بشكل مباشر.

الكلمات المفتاحية مراكز الفكر، السياسة الخارجية الأمريكية، الجزائر، الأمن الإقليمي، الساحل، الطاقة، صنع القرار.

* **Abstract:**

This study examines the relationship between the strategic narratives produced by American think tanks and the orientations of U.S. foreign policy toward Algeria between 2011 and 2025, proceeding from the premise that think tanks constitute one of the most prominent informal actors within the American political system, given their role in producing strategic knowledge and framing debates around international and security issues.

The study analyses how Algeria has been constructed within the published output of three major American think tanks - **Brookings Institution, Center for Strategic and International Studies CSIS,** and **the Council on Foreign Relations CFR** - and compares these representations against the actual conduct of U.S. foreign policy toward Algeria across three successive administrations: Obama, Trump, and Biden, through to Trump's second term.

The three institutions approached the Algerian file differently, reflecting their distinct intellectual orientations. Brookings tended to engage with it through the lens of governance and political economy; CSIS focused more consistently on its security and strategic dimensions; while CFR drew on both currents. The study finds a partial and selective convergence between think tank narratives and official U.S. foreign policy toward Algeria, which is most pronounced in areas relating to regional security, counterterrorism, energy, and Sahel stability, and considerably narrower on questions of political reform

and governance, where successive American administrations opted for a pragmatic approach that prioritised strategic interests over political pressures. This selective convergence suggests that the role of think tanks lies in contributing to the intellectual climate surrounding decision-making, rather than in controlling or directly steering it.

Keywords: Think tanks, U.S. foreign policy, Algeria, regional security, the Sahel, energy, decision-making.